الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

اولا: الإطار النظري

ثانيا: الدراسات السابقة

أولآ: الإطار النظري

النادي الأوليمبي المصري

التعريف بالنادى

تعتبر الأندية الرياضية من أهم الهئيات ذات النفع العام ، حيث لها أهمية كبيرة في تكوين الشخصية المتكاملة من النواحى الاجتماعية والصحية والبدنية والنفسية والاجتماعية والترويحية ،عن طريق نشر التربية الرياضية وبث الروح الوطنية بين الأعضاء وتنمية ملكاتهم المختلفة وتهيئة الوسائل اللازمة لشغل أوقات الفراغ ، ومن العناصر الأساسية المكونة للأندية الرياضية العنصر البشرى والعنصر المادي المتمثل في المرافق والمنشآت والأجهزة والمعدات اللازمة لإعداد الأبطال ، وفي ظل الوقت الحالي نجد أن الأندية الرياضية تعتمد اعتمادا كبيرا علي الدعم المادي المقدم من قبل وزارة الشباب ، وهذا الدعم لايفي بإحتياجات الأندية الرياضية ، لذلك بدأت الكثير من الأندية الرياضية البحث عن مصادر عديدة لتنمية مواردها الذاتيه ومن أهمها الاستثمار. (٧١)

يعد النادي الرياضي مؤسسة رياضية تهدف الي المساهمة بدور إيجابي في التنمية الرياضية والاجتماعية لأفراد المجتمع في إطار إحتياجات ورغبات أعضائه وما يتفق مع فلسفة الدولة، حيث ان الأندية عادة ما تعمل خلال الإطار العام للمجتمع الذي توجد فيه، ولذا فإن حركة الأندية الرياضية وسياستها في المجتمع غالبا ما تكون انعكاس لنظامه الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادى. (٩٨ :٢٧)

يعتبر النادي الأوليمبي المصري صرح كبير وعظيم تأسس عام ١٩٠٥ علي يد مخلص الباجوري وكان مقرة بالمنشية مكان مستشفي رأس التين حاليا وتم نقله إلي مقره الحالي علي يد سليمان عزت عام ١٩٦٢/ ١٩٦٣ ، وتم إشهاره تحت رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦.

هذا النادي يعتبر من قلاعنا العظيمة التي قدمت لمصر أعظم الأبطال وحققت أفضل النتائج والفوز بالعديد من الميداليات الذهبية والبرونزية والفضية ، وكان دائما مدرسة لجميع الالعاب الاوليمبية ونادى الأبطال العظماء ، وتبلغ مساحة النادى حوالي ثماني أفدنة وهو من الأندية الكبرى حيث يضم أكثر من عشرين الف عضو.

أهداف النادي

يباشر النادي اختصاصاته في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس القومي للرياضة ، وينظم نشاطه الرياضي الرسمي وفقا للأسس والبرامج التي تضعها اتحادات اللعبات الرياضية المعنية ومن أهداف النادي الأوليمبي المصرى:

- تكوين الشخصية المتكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والدينة والنفسية والفكرية والترويحية.
- نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث الروح الوطنية بين الأعضاء.
- تهئية الوسائل اللازمة لشغل أوقات فراغهم وذلك في إطار السياسة العامة للدولة والتخطيط الذي يضعه المجلس القومي للرياضية.
- توسيع قاعدة الممارسين .
- الارتقاء بمستوي اللاعبين والوصول الي أعلى مستوى .
- الحصول علي المراكز الأولى في البطولات والدورات الرياضية.

المستفيدين من النادي

جميع المراحل السنية من كلا الجنسين من أطفال ورجال وشباب وفتيات وسيدات وبراعم سواء مدارس أو جامعات ، ولكن لاتوجد أنشطة خاصة بذوى الاحتياجات الخاصة نظرا لعدم وجود عدد كافي من الممارسين يقومون بممارسة نشاط من الأنشطة الرياضية .

الموقع الجغرافي للنادي

يحيط النادي من الشمال محطة مياه شرق ومن الشرق وابور المياه ومن الغرب حديقة الشلالات ومن الجنوب حديقة الشلالات .

ميزانية النادي

تبدأ السنة المالية للنادي مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي مع إنتهائها ويقوم النادي بإعداد موازنة تقديرية لإيرادته ومصروفاته عن السنة المالية التالية ويراعي في هذا التقرير الارتباطات والاحتمالات المتوقعة وفقا لخطة النشاط والتي توافق عليها الجهة الإدارية المختصة بعد ان تعتمد من مجلس الإدارة والجمعية العمومية ، وفي خلال الفترة ما بين السنة المالية وبين موعد إنعقاد الجمعية العمومية العادية يتم الصرف في حدود ربط اعتمادات السنة المالية السابقة إلا إذا كان الصرف يتعلق بعمل جديد لم يكن متوقعا فيجب اعتماد مجلس الإدارة قبل الصرف .

يراجع حسابات النادي مراقب حسابات من المقيدين بجدول المحاسبين القانونين تنتخبة الجمعية العمومية وتحدد مكافاته ويقوم بمراجعة وفحص المستندات ومطابقتها للائحة المالية ومراجعة بنود الميزانية للنادي وإعداد الميزانية العمومية والحساب الختامي للسنة المالية المنتهية ورفع ما يراه من ملاحظات لمجلس الإدارة للعمل علي تلافيها وتقديم تقرير سنوي للجمعية العمومية عن حالة النادي ، وفي حالة عدم استجابة مجلس الإدارة لتلك الملاحظات فيتعين علية إخطار الجهة الإدارية المختصة بالمجلس القومي للرياضة .

أ- الايرادات (الموارد المالية للنادي)

تتمثل الموارد المالية للنادي الأوليمبي المصري في :

- اشتراكات وتبرعات وإعانات ورسوم التحاق الأعضاء .
- حصيلة إيرادات الحفلات والمباريات وعقود الرعاية والإعلانات والبث التلفزيوني للمباريات والأنشطة الرياضية وإيجار الملاعب والمحلات ومقابل انتقال وإعارة اللاعبين وتسويق أسم وشعار النادي والزي الخاص به .
- الإعانات المقدمة من جهات وهيئات حكومية .
- التبرعات المقدمة من غير الأعضاء والهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة بموافقة الجهة الإدارية المختصة .
- عائد استثمار أموال النادي .
- المقابل المادي الذي يحدده مجلس الإدارة للانتفاع ببعض المباني أو المرافق أو الملاعب بصفة مؤقتة .
- إيرادات النشاط الصيفي للانشطة والخدمات التي يقدمها النادي للمستفدين سوآء من أبناء النادي أو من أبناء المجتمع المحيط به .
- أيه إيرادات أخى لاتتعارض مع أحكام القانون والنظام الاساسي .

جميع إيرادات النادي يستخرج بها إيصالات توريد رسمي مسلسل معتمد ومختوم بخاتم النادي والجهة الإدارية المختصة " شعار الدولة " وموقع علية من أمين خزينة النادي ويسلم أصله لصاحب الحق ويحتفظ بصورتة بالدفاتر الخاصة بمالية النادي ، وتتخذ الإجراءات المخزينية اللازمة لاضافة جميع إيصالات التحصيل حسب أرقامها المسلسلة ولا تصرف إلا بموجب استمارة صرف معتمدة من مدير النادي أو من يفوضة وتكون عهدة شخصية ذات قيمة لمستلمها وترجع للمخازن اولاً بأول فور الانتهاء منها كما، تودع الإيرادات بحساب النادي بالمصرف الذي يتم اختياره من قبل مجلس الإدارة ويجوز فتح حساب فرعي تحت رقم اخر للعملات الأجنبية ويجوز إختيار مصرف أخر لهذا النوع من العملات وفي جميع الأحوال يجب اخطار الجهة الإدارية المختصة بكافة جهات الإيداع التي يتعامل معها النادى ويتم الصرف بموجب شيكات موقعة من رئيس مجلس الإدارة أو نائب الرئيس كتوقيع اول في حالة غياب الرئيس وأمين الصندوق توقيع ثاني، ويجوز التفويض في التوقيع إذا اقتضت الضرورة وذلك بموافقة مجلس الادارة واعتماد الجهة الادارية المختصة .

لايجوز للنادي الدخول في مراهنات أو مضاربات مالية ، ويجوز للنادي إنشاء شركة مساهمة يساهم فيها النادي وأعضاءه ، وتتولي الشركة تسويق الشعار والإعلانات والزي الرياضي الخاص بالنادي ، كما تتولي تمويل وتسويق صفقات اللاعبين بيعًا وشراء وإعاره ، وتسويق بيع تذاكر المباريات والمنتجات التي تحمل شعار النادي وتسويق مباريات فرقه علي جميع المستويات المحلية والدولية ، ولايجوز لأعضاء مجلس إدارة النادي تقاضي أى مبالغ مالية بصفة أجر أو مكافاة من الشركة المنشأة وفقا لأحكام هذه المادة. (١٠٥)

ب- مصروفات النادي

جميع أموال النادي مخصصة للصرف علي تحقيق أهدافه طبقا لما جاء بلائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية وسلطات الصرف بهذه اللائحة ويتم الصرف بموجب شيكات علي الصرف المودع به أموال النادي ، ويستثني من ذلك المبالغ التي تصرف من السلفة المؤقتة لأغراض معينة ومن السلفة المستديمة وفقا للسلطات الموضحة بهذه اللائحة ، ولايجوز نقل الاعتماد من بند الي أخر أو استحداث بند جديد إلا بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة ، وفي جميع الأحوال يجب الالتزام بالخطة الموضوعة للنشاط والمعتمدة من مجلس الإدارة والجمعية العمومية للنادي والمخطر بها الجهة الإدارية المختصة ، ويجب أن تؤيد جميع مصروفات النادي بمستندات الصرف الأصلية والمستوفاة للتوقيعات المطلوبة طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة والدمغات المستحقة ، ولكافة اللوائح والقرارات المعمول بها ، وفي حالة فقد المستندات الأصلية يجوز الصرف ببدل فاقد بموافقة السلطة المختصة بالصرف بعد التحقيق في صحة الفقد وإرفاقه بمستندات الصرف .

منشآت النادى الأوليمبى المصرى

يعتبر النادي الاوليمبي المصري من الأندية الكبري بمحافظة الإسكندرية لأن عدد المستفدين بالنادي يزيد عن ٢٠ الف مستفيد ومساحته حوالي ٨ فدان ، كما انه يحتوى علي العديد من المنشآت الرياضية وأخرى غير الرياضية والتي تم حصرها في الاتي :

اولا: المنشآت الرياضية في النادي الاوليمبي المصري

١- ملاعب الالعاب الجماعية

- **ملعب كرة القدم (ملعب رئيسي + ملعب فرعى)**

يوجد بالنادي ملعبين لكرة القدم أحدهم الملعب الرئيسي وهو قانوني مساحته (١١٠م x ٩٠م) وارضة من النجيله الطبيعية ويتم عمل صيانة دورية لها ، أما الملعب الفرعي فمساحته (١٠٠مx٥٥) وارضه ايضا من النجيلة الطبيعية ، وبالنسبة لإضاءة الملعبين تعتبر غير كافية ويحيط بالملعبين الرئيسي والفرعي مدرجات كافية للجمهور كما يوجد الأدوات الرئسية والادوات المساعدة المستخدمة في التدريب ، بالاضافة الي حجرات خلع الملابس والحمامات ، ومن المراحل السنية التي تستخدم الملعب الفرعي في التدريب المدارس والبراعم والنأشين اي مراحل (٩الي ١٣ سنة) و (١٤ الي ١٦سنة) و(١٨ الي ٢٠ سنة) و(فوق ٢٠ سنة) اما الملعب الرئيسي يستخدم في المباريات المحلية التي تقام بين فرق النادي والفرق الاخري .

- **ملعب كرة السلة**

يحتوي النادي الأوليمبي علي ملعبين لكرة السلة أحدهم قانوني مساحتة ٢٨م x١٥م وارضيته بلاط ، والاخر مساحته (٢٦م x١٣م) ميني باسكت وتعتبر إضاءة الملعبين غير مناسبة أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في اللعب والتدريب فهي قانونية وكافية والمراحل السنية لفرق السلة هي ميني باسكت تحت (١٢، ١٤، ١٦، ١٨ سنة) ذكور واناث بالأضافة الي فرق الدرجة الأولي من الذكور فقط ولكن ينقص ملعب كرة السلة غرف خلع الملابس الخاصة به.

- **ملعب كرة اليد**

يعتبر ملعب كرة اليد غير قانوني حيث تبلغ مساحتة (٤٠م x٢٠م) وأرضه مصنعة من الأسفلت ولكن اضاءته تعتبر كافية كما أنه يحتوى علي الأدوات الأساسية والأدوات المساعدة في التدريب ولدي الملعب غرف خلع الملابس والحمامات بالإضافة إلي مخزن للكور ، ومن المراحل السنية لفرق كرة اليد مواليد ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠، بالإضافة إلي فرقة الدوري الممتاز التي حققت نجاح ملحوظ في الفترة الاخيرة وخاصة البطولة العربية ٢٠١٠ .

لايوجد بالنادى الأوليمبي المصرى ملاعب الالعاب الجماعية التالية :

- ملعب الكرة الطائرة - ملعب الهوكي - ملعب الكروكية - ملعب تنس ارضي

٢- ملاعب الالعاب الفردية

- **صالة الجمباز الفني**

هي صالة غير قانونية مساحتها تبلغ (٢٢مx١٨م) وأرضيتها بلاط مغطي باللباد واضاءتها غير كافية ومن الأجهزة التي تحتويها الصاله حصان قفز وعارضة توازن وعقلة ومتوازي ولكنها أجهزة غير قانونية وتحتاج إلي صيانه كما أنها غير كافية للتدريب واللعب ومن ملحقات الصالة غرف خلع الملابس والحمامات .

- **صالة التايكوندو**

هي صالة قانونية مساحتها (١٢م١٢Xم) أرضيتها بساط مغطي بالبساط إضاءتها مناسبة تحتوي الصالة علي الأدوات الأساسية والأدوات المساعدة وتعتبر قانونية ولدي الصالة غرف خلع الملابس والحمامات ومن المراحل السنية في التايكوندو تحت ١٣ ، ١٥، ١٧، سنة بالإضافة إلي لاعبات الدرجة الاولي

- **صالة تنس الطاولة**

تعتبر صالة غير قانونية ارضيتها من البلاط ولس الباركيه، أدواتها غير كافية سواء الأساسية أو الأدوات المساعدة في التدريب لايوجد بها غرف خلع ملابس ولا حمامات ولا مخزن للأدوات ، من المراحل السنية التي تمارس تنس الطاولة تحت١٢، ١٥، ١٨ سنة بنات وذكور

- **صالة المصارعة**

هي صالة قانونية مساحتها تبلغ (١٢م X ١٢م) وأرضيتها مصنعة من البساط الاسفنجي واضاءتها كافية ، ومن ملحقات الصالة غرف خلع الملابس والحمامات والمخزن الخاص بها والمراحل السنية تحت ١٢، ١٥، ١٧، ٢١ سنة بالاضافة إلي لاعبي الدرجة الاولي .

- **صالة الملاكمة**

صالة قانونية مساحتها تبلغ (١٢م X ١٢م) وأرضيتها خشب مغطي بالقماش والمطاط لحماية اللاعبين تعتبر الإضاءة كافية تحتوي الصالة علي الأدوات الأساسية للعبة بالإضافة الي الادوات المساعدة في التدريب ، ومن ملحقات الصالة غرف خلع الملابس والحمامات والمخزن الخاص بها والمراحل السنية مواليد ٩٥، و٩١، ٩٠، وايضا لاعبي الدرجة الاولي .

- **صالة رفع الاثقال**

تعتبر صالة رفع الاثقال غير قانونية حيث بلغت مساحتها (١٠م ٦Xم) أرضيتها مصنعة من الاسمنت المغطي باللباد ، وتعتبر اضاءة الصالة غير كافية تحتوي الصالة علي الأدوات الأساسية للعبة وأيضا الأدوات المساعدة في التدريب ومن ملحقات الصالة غرف خلع الملابس والحمامات ، ومن المراحل السنية للعبة تحت ١٤، ١٦، ١٨ سنة ذكور وإناث بالاضافة إلي لاعبي الدرجة الاولي ذكورفقط .

- **صالة الكارتية**

هي صالة قانونية مساحتها تبلغ (١٢م X ١٢م) وأرضيتها مصنعة من البلاط المغطي باللباد اضاءة الصالة غير كافية كما ان الأدوات المساعدة في التدريب غير كافية وتحتاج الي صيانة ، ومن ملحقات الصالة غرف خلع الملابس والحمامات والمخزن الخاص بها ، والمراحل السنية التي تمارس اللعبة تحت ١٣، ١٥، ١٧سنة وأيضا لاعبي الدرجة الاولي .

- **ملعب العاب القوي**

هو ملعب غير قانوني لذا لاتقام علية أي مسابقات تنافسية بين النادي والأندية الأخري ، بالنسبة لمسابقات الميدان فيوجد مسابقات (وثب عالي – وثب طويل – وثب ثلاثي – الرمي بانواعه ماعدا رمي المطرقة) أما بالنسبة لمسابقات المضمار فيوجد (جري مسافات قصيرة – ومسافات متوسطة- ومسافات طويلة – حواجز) ، وأرضية مسابقات الميدان حمرة أما أرضية مسابقات المضمار ترتان ، كما أن الأدوات الأساسية والأدوات المساعدة تعتبر كافية لعدد الاعبين الممارسين ، ومن ملحقات الملعب مدرجات وغرف خلع الملابس والحمامات والمخازن ، أما بالنسبة للمراحل السنية التي تمارس مسابقات ألعاب القوة بالنادي هي تحت ١٢ ، ١٤، ١٦، ١٨ ، ٢٠سنة .

- **حمام السباحة**

هو حمام تعليمي مساحته (٢٥م X٢٠م) غير مغطي مكون من ٨ حارات أقل عمق ٩٠سم وأكبر عمق ٢١٠ م ، إضاءته كافية يستخدم في تدريب لاعبى ولاعبات النادى كما يتم تأجيره للمدارس اثناء فترة الصيف يحتوي النادى علي غرف خلع الملابس وحمامات ومخزن أدوات وعيادة طبية .

لايوجد بالنادي الأوليمبى المصرى ملاعب للألعاب الفردية التالية :

- صالة جمباز ايقاعي
- صالة سلاح

من المنشآت الرياضية التي يتم تأسسها الان

- حمام سباحة تدريب ٤ حارات (٥٤x١٥)م
- ملعب كرة السله و اليد (٤٠ x ٢٠)م
- مدرجات لملعب كرة السلة وأسفلة أماكن تغيير ملابس
- صاله ألعاب متعددة الاغراض

ثانيا : المنشآت الإدارية بالنادى الأوليمبى المصرى
وتتمثل في :

- **مكتب إدارة النشاط الرياضي**

مساحة المكتب كافية الي حد ما يوجد بها مكتب لمدير عام النشاط الرياضي بالإضافة الي مكاتب للأخصائين الرياضين يحتوى المكتب علي تليفون وفاكس لمتابعة الأعمال الإدارية من حجز الفنادق للاعبين والتذاكر بالإضافة إلي وجود ماكنية تصوير وجهاز كمبيوتر واحد فقط كما أنه يحتاج إلي تحديث ، وينقص المكتب الدواليب اللازمة لحفظ السجلات والدفاتر .

- **مكتب إدارة الحسابات**

مساحة المكتب كافية لعدد العاملين فيه وهما (أمين صندوق ومراقب حسابات ورئيس مراجعة وخبير ضرائب و٤موظفين) وتتوافر في المكتب السجلات الكافية اللازمة لعمل الإدارة ، كما يحتوى المكتب علي الدواليب الكافية لحفظ السجلات والدفاتر .

- **مكتب إدارة شئون العاملين**

تتكون إدارة شئون العاملين من رئيس شئون العاملين وثلاثة موظفين لذا فهي تتطلب الإدارة زيادة عدد الموظفين نظرا لطبيعة عمل الإدارة وكثرة المهام المطلوبة منها كما ينقصها دواليب لحفظ المستندات والملفات الخاصة بمختلف العاملين بالنادي بالإضافة إلي أجهزة كمبيوتر وشبكة معلومات دولية حيث لايتوافر بها سوى جهاز واحد .

- **مكتب الاشتركات وشئون العضوية**

من الامكانات البشرية في مكتب الاشتراكات وشئون العضوية (مدير الإدارة ورئيس قسم ومحاسب كمبيوتر وثلاث موظفين وعامل ، مساحة الحجرة مناسبة لعدد الموظفين فيها ولكن ينقص المكتب شبكة المعلومات الدولية اللازمة في تسهيل اجراءات الحجز للأعضاء الجدد وتجديد العضوية للأعضاء الاساسيين .

- **مكتب الشئون الادارية**

يحتوي المكتب علي رئيس لإدارة الشئون الإدارية بالإضافة الي موظف واحد فقط وهذا يعتبر قصوراً في ضعف عدد الموظفين في الإدارة مما يؤثر علي المهام المطلوبه منها .

- **مكتب الشئون القانونية**

تتكون ادارة الشئون القانونية من عدد ٢ موظفين وهذا يعتبر كافيا لهذه الإدارة ولكن المكتب يحتاج إلي دواليب لحفظ السجلات كما يحتاج إلي جهاز كمبيوتر وشبكة معلومات دولية.

- **مكتب إدارة المخازن**

يوجد قصور في عدد الموظفين حيث تتكون إدارة المخازن من موظف واحد فقط كما تحتاج إلي جهاز كمبيوتر لتدوين البيانات والمعلومات المتعلقة بالأدوات والأجهزة الرياضية الخاصة بالنادي بالإضافة الي تسهيل اجراءات التسليم والتسلم وأيضا عمليات الجرد والصيانة والإحلال .

من الإدارات غير الموجودة بالنادى الاوليمبى المصرى :

- إدارة للتسويق الرياضي
- إدارة للازمات

الهيكل التنظيمي للنادي

يعتبر الهيكل التنظيمي للنادي الأوليمبي هو القاعدة الاساسية التي يتم عليها كل التفاعلات بين الانشطة المختلفة المكونة للنادي ، حيث يقوم الهيكل بتوضيح مستويات التدرج الوظيفي وتحديد مسئوليات هذه المستويات المختلفة مع وصف لقنوات الاتصال الرسمية بينها من أجل إنجاز الأهداف المرجوة .

يتضح من الشكل رقم (١) الخاص بالهيكل التنظيمي للنادي الأوليمبي المصري أنه لايحتوى علي إدارة للتسويق الرياضي مما كان له أثر علي وجود العديد من مظاهر القصور في تسويق بعض المنشآت والخدمات والأنشطة الرياضية التي تقدم من قبل النادى.

١٤

الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة لكون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعفة الاستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لابد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال المعجل، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لابد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد أيضا أن تحقق مستوى معين من العائد. (٢٢ : ١٩)

يمكن أن يعرف الاستثمار علي أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية علي أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل ، معني ذلك ان الهدف من الاستثمار هو تحقيق عائد يساعد علي زيادة ثروة المستثمر، وقد يكون في أصول حقيقية أو في أصول مالية والمقصود بالأصول المالية هي أوراق مالية تشير الي حقوق حاملها تجاه مصدر هذه الأوراق المالية مثل الجهات الحكومية أو رجال الاعمال ، في حين أن الاستثمار في الأصول الحقيقية الذي يتضمن أصولا ماديه ملموسه مثل الأراضي والمباني والمعدات هو الأكثر شيوعا الا أن أهمية الاستثمار في الأصول المالية قد اذدادت في السنوات الأخيرة من القرن العشرين كنتيجة لنمو أسواق المال وتطور المؤسسات المالية.
(٨٣: ٣-٤)

بينما المفهوم الواسع للاستثمار يتمثل في التضحية بقيمة حالية مؤكدة من أجل قيمة مؤجلة، ولذا يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة من الزمن قد تطول أو تقصر مقابل أصل أو اكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول علي تدفقات مالية مستقبلية تعوضة عن كل من القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول علي ذلك الاصل بالإضافة إلي الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية بفعل التضخم والمخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول علي التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا. (٥٣ : ١٣٢)

كما يري محمد سليمان أحمد واخرون (٢٠٠٥) أن المعني الاصطلاحي للاستثمار هو زيادة رأس المال للفرد أو زيادة مواردة عن طريق تشغيل ماله واستغلاله بهدف زيادته . (٨١ : ٢٣)

بينما يذكر أحمد عبد السميع علام (٢٠٠٨) أن الاستثمار في مجال دراسة الجدوى هو إنفاق علي الأصول أو عملية توظيف أموال بغرض إنتاج سلعة أو خدمة ، ينتج عن تسويقها عائد أكبر من الانفاق علي تلك الأصول ، وعلي ذلك فان الاستثمار ينطوي علي شرط أساسي ألا وهو تعظيم العائد أو الحصول علي عائد الاستثمار بقيمة أكبر في المستقبل ويفهم من ذلك أن الانفاق علي الأصول يجب ألا ينتظر تحقيق عائد في المستقبل القريب . (٥ : ٤١)

في ضوء المتغيرات العالمية التي تجتاح العالم وأهمها مفهوم العولمة أصبح من الضروري إتخاذ كافة الاجراءات والادوات والوسائل والطاقات الكفيلة بامتلاك القدرة علي التكيف مع الأوضاع العالمية الناشئة ، ومالم يتم ذلك فإن المنافسة الشرسة من جانب الدول التي لم تأخذ بالأسباب العلمية للتعامل مع الواقع الجديد سوف تخرج من حلبة المنافسة اذا لم تتمكن من امتلاك تلك الوسائل والأدوات . (١٠٨ : ٤٨)

من خلال ما سبق تستخلص الباحثة تعريف الاستثمار عامة " بأنه الأداة الأساسية لرفع مستوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الإنتاج وإشباع رغبات وحاجات الأفراد وزيادة قدرة الاقتصاد القومي ومواجهتة للتحديات العالمية ، وكذلك خلق العديد من فرص العمل التي تساهم في رفع مستوي المعيشة".

أما عن أهمية الاستثمار فيذكر كل من مروان شموط وكنجو عبود كنجو (٢٠٠٨) أن للاستثمار أهمية كبيرة حيث انه يساهم في :

- زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية .
- إحداث تطور تكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع .
- مكافحة البطاله من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة ومن ثم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف ، ذلك لان للعمل انعكاسات هامة علي حياة الأفراد ومستقبلهم .
- دعم البنية التحتية للمجتمع من خلال إقامة المشروعات وإدخال التحسينات المتنوعة الي بيئة المشروع .
- دعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب علي المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الحكومة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة .
- توظيف أموال المدخرين وتقديم العوائد منها . (٧٧: ١٠ – ١١)

بينما يري قاسم نايف علوان (٢٠٠٩) أن للاستثمار أهمية كبيرة سواء على مستوي الفرد أو المستوي الوطني :

أ- أهمية الاستثمار علي مستوى الفرد

- يساعد الفرد (المستثمر) في معرفة العائد المتوقع علي الاستثمار .
- يساعد المستثمر في حماية ثروته من أنواع المخاطر المختلفة سواء المخاطر المنتظمة ام غير المنتظمة .
- يساهم في زيادة العائد علي راس المال وتنميتة من خلال زيادة الأرباح المحتجزة المتحققة من الاستثمار .

ب- أهمية الاستثمار علي المستوى الوطني

- زيادة الدخل الوطني للدولة.
- خلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الوطني .
- دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- زيادة الإنتاج ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات . (٧٠: ٣٣)

فيما يخص أهداف الاستثمار يتفق كل من كاظم جاسم العيساوي (٢٠٠٢) وجلال جويدة القصاص (٢٠١٠) علي أن أهداف الاستثمار تختلف بأختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار ، قد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق النفع العام كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مستشفي أو جامعة حكومية ، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد أو الربح كما هو الحال بالنسبة لمشروعات قطاع الأعمال، ويمكن إجمال أهم أهداف عملية الاستثمار في الاتي :

١- تحقيق عائد مناسب يساعد علي إستمرارية المشروع.

٢- المحافظة علي قيمة الأصول الحقيقية أي المحافظة علي قيمة رأس المال الأصلي المستثمر في المشروع ومن أجل ضمان ذلك لابد من اللجوء إلي أسلوب المفاضلة والاختيار والتي تتضمنها دراسة الجدوى الاقتصادية وصولا إلي اختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة من بين عدة بدائل علي أن يحقق اكبر عائد وبأقل درجة من المخاطرة ، كما يمكن أن يحقق المستثمر ذلك من خلال التنوع في استخدامات رأس المال

٣- إستمرارية الحصول علي الدخل والعمل علي زيادته وتنميته باستمرار.

٤- ضمان السيولة اللازمة وهي توفير حد مناسب من السيولة لتغطية متطلبات العمل والعملية الإنتاجية ، من اجل التمكن من تغطية حالات الطوارئ والحالات غير المحسوبة التي قد تواجة العملية الإنتاجية.

(٧٣ : ١٩ -٢٠) (٢٢: ٢٠)

لتحقيق أهداف الاستثمار لاينبغي فقط أن تكون هناك بيئة جاذبة للاستثمار ، بل من الضروري ألا يتوقف دورها علي مجرد جذب الاستثمار بل تتجاوز في مفهومها الشامل متابعة التغيرات المختلفة البيئية سواء المحلية أو العالمية ، وذلك لتحديد عناصر الفرص التي ينبغي الامساك بها واستغلالها ، وعناصر التهديد كي يتم التعامل معها علي نحو يؤدي إلي الإقلال من الآثار السلبية إذا لم يكن من الممكن تجنبها كليه وذلك من خلال تطبيق المفاهيم الإدارية الأنسب لواقعها لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . (٥٤ : ٤٦)

للاستثمار مجموعة من الأسس والمبادئ العلمية أهمها:

(١)- إختيار البديل الاستثماري وذلك من خلال :

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار .
- تجميع المعلومات اللازمة لإتخاذ القرار .
- تقييم العوائد المتوقعة للفرص الاستثمارية المقترحة.
- إختيار البديل أو الفرصة الاستثمارية المناسبة للأهداف المحددة.
- ضرورة الاستعانة بالكفاءات المالية التي لديها الخبرة والدراية الكافية ، والتي من شأنها أن تمكن المستثمر من اتخاذ القرار المناسب للاستثمار من خلال تقديم كل ما يحتاجة المستثمر من معلومات وتهئيتها بالشكل الذي يمكنة من اتخاذ القرار السليم .

(٢)- مراعاة بعض المبادئ ومنها:

أ- مبدأ تعدد الخيارات أو الفرص الإستثمارية .

ويعتبر هذا المبدأ أحد الأركان الأساسية من أركان القرار الاستثماري ويستمد أصوله من حقيقة أن الموارد المتاحة لدي المستثمر مهما بلغ حجمها لابد أنه تتصف بالندرة، بينما الفرص الاستثمارية المتنافسة علي استقطاب تلك الأموال كثيرة

ومتعددة في معظم الأحيان ، لذا علي متخذ القرار اختيار الفرصة الاستثمارية المناسبة التي تتفق مع استراتيجيتة وهدفة من الاستثمار وذلك من خلال المفاضلة بين تلك الفرص .

ب- مبدأ الخبرة والتأهل.

كي يتم الوصول الي القرار الاستثماري السليم يلزم ضرورة توافر الدراية والخبرة والتي قد لاتتوافر لجميع فئات المستثمرين ، حيث يمكن القول ان هناك العديد من الأفراد لديهم أموال ويرغبون في استثمارها لكن لايمتلكون الخبرة والدراية الكافة في إختيار الإداة أو الفرصة الاستثمارية المناسبة ، لذلك فعلية أن يستعين في إتخاذ قراره الاستثماري واختيار فرصتة الاستثمارية المناسبة علي فئة المستشاريين والمحليين المختصين بشؤون الاستثمار حتي لو كلفه ذلك بعض المبالغ ، لأن المبالغ المدفوعة مهما بلغ حجمها ستبقي منخفضة وقليلة مقارنة بالفائدة المتحققة منها في ترشيد القرار الاستثمارى .

ج- مبدأ الملائمة

يشكل مبدأ الملائمة واحد من الأركان الأساسية التي يفترض بالمستثمر مراعاتها عند وضع الاستراتيجية الاستثمارية (أى اختيار المجال الاستثماري المناسب من بين عدة بدائل مقترحة ويسترشد المستثمر في تطبيق هذا المبدأ بمنحني تفضيلة الاستثماري والذي يتحدد في ضوء مجموعة من العوامل الذاتية التي تتعلق (بعمره - وظيفتة – ومستوي دخلة – حالتة الاجتماعية والصحية).

د- مبدأ التنوع أو توزيع المخاطر الاستثمارية .

كل مستثمر له عائد من الاستثمار يطمح في تحقيقة وذلك في صورة هدف ومن أجل ذلك لابد من خصم التدفقات الداخلية بموجب معدل خصم والذي عادة يمثل تكلفة رأس المال المستثمرمن أجل الوصول إلي القيمة الحالية لتلك التدفقات ، لذا فإنه لايمكن للمستثمر أن يضمن تحقيق العائد علي استثماراته إلا بتحقيق شرطين هما :

١- أن تكون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار مؤكدة تماما من حيث القيمة
٢- أن تكون مؤكدة من حيث التوقيت الزمني .

حيث أن أي خلل يحدث في هذين الشرطين بسبب حالة عدم التأكد المحيطة بالمستقبل ، لابد وأن ينعكس ذلك علي العائد (الهدف)، كما أن احتمال تحقيق أى من الشرطين لابد أن يؤدى الي مستوى معين من المخاطرة ، لذا ومن أجل التخفيف من درجة المخاطر المرافقة لعملية الاستثمار وبخاصة الاستثمارات طويلة الاجل أو الاستثمارات الحقيقية ومن اجل ضمان مستوي معين من الأمان لابد من العمل علي تنويع المحفظة الاستثمارية بالنسبة للمستثمر ، أى عدم استثمار ما لدية من أموال في مجال أو نشاط استثمارى واحد بل يفضل في عدة مجالات . (٧٠ :٣٥) (٢٢: ٢٣)

كما تختلف عملية الاستثمار كأى عملية اقتصادية أخري ، نظرا لكونها تتميز بتقلبات سريعة وعنيفة وحادة وذلك لكثرة المتغيرات والعوامل التي تؤثر فيها ، منها عوامل يمكن السيطرة عليها (كالعوامل الداخلية) وهناك عوامل يصعب السيطرة عليها مثل العوامل الخارجية ، وبصورة عامة يمكن إجمال أهم العوامل المحددة للاستثمار في التالي :

١- سعر الفائدة

حيث يعتبر سعر الفائدة كلفة رأس المال المستثمر ، إحدي العوامل الاساسية المحددة للاستثمار وبالتالي يوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة وحجم الأموال المعدة للاستثمار، فكلما إنخفض سعر الفائدة كلما شجع ذلك علي عملية الاقتراض وبالتالي زيادة الاستثمار والعكس صحيح.

٢- الكفاية الحدية لرأس المال

ويقصد بالكفاية الحدية لرأس المال هي الإنتاجية الحدية أو معدل العائد لرأس المال المستثمر، أو العائد علي رأس المال المستثمر، حيث يكون الحساب والتقييم في مجال الاستثمار دائما وابدا علي ساس العائد الذي تحققة الوحدة النقدية المستثمرة ، وبالتالي يوجد علاقة عكسية بين حجم راس المال المستثمر والكفاية الحدية لرأس المال ، أى كلما زاد حجم الاموال المستثمرة في مجال معين كلما انخفض العائد علي الوحدة النقدية المستثمرة. (٧٢ : ٣٣)

بينما يضيف إيهاب مقابلة محدادات أخري هي :

- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

التدفقات بشأن النشاط الاقتصادي. (١٢٠)

يشير قاسم نايف علوان (٢٠٠٩) أن حجم الاستثمار يتحدد بعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من الظروف السائدة في الدولة ، لكن الظروف والمتغيرات الاقتصادية هي المحدد الذي سوف نركز علية في هذا الجانب وهو يتمثل في :

١- الإئتمان المصرفي ومدي توافره في السياسة الداخلية للدولة ودعم المشاريع او شركات الأعمال سواء في راس المال العامل(التشغيلي) أو رأس المال الثابت (الراسمالي) ، يعتبر عاملا محددا ومؤثراً علي الاستثمار .
٢- النقد الأجنبي حيث شراء السلع الراسمالية كالآلات والأجهزة التي يتم الاحتياج اليها بغرض الإنتاج وتقديم الخدمات ، والتي يتم استيرادها من الخارج وخاصة في الدول النامية ، وان لم يكن متاحا فان ذلك سيؤثر سلبا علي القرار الاستثماري .

٣- عدم الاستقرار الاقتصادي مثل ارتفاع معدلات التضخم والتي تؤثر علي الربحية المتوقعة وخاصة في حالة الشركات او المشاريع التي يكون فيها الإدارة غير مغامرة ، لان حالة عدم التأكد تجعل هذة الإدارات تعيد هيكل استثمارتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة وهذا يؤدي الي انخفاض الاستثمار .
٤- ارتفاع المديونية الخارجية للدولة تؤثر سلبيا علي الاستثمار الخاص من خلال مجالات عديدة منها استخدام الموارد المتاحة لخدمة المديونية العامة ، وربما يجعل الاستثمار العام يزاحم الاستثمار الخاص ، وربما قد يؤدي الي تحويل رؤوس الأموال إلي الخارج بدل ادخارها لأو استثمارها في الداخل . (٧٠ : ٣٨ ، ٣٩)

أما عن العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة في الاستثمار يشير جلال جويدة القصاص(٢٠١٠) ان عائد الاستثمار هو العائد الذي يحصل عليه الفرد صاحب رأس المال مقابل تخلية عن ماله للغير ولفترة زمنية معينة أو هو ثمن لتحمل عنصر المخاطرة او عدم التأكد وكلما كان طموح المستثمر بالحصول علي عائد اكبر كانت درجة المخاطرة أكبر فالعلاقة بينهم طردية ، ويوجد علاقة بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة أى كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة ، فالعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار. (٢٢: ٢٢)

بينما يري محمد الوطيان (١٩٩٩) : ان هناك مخاطر متعددة تواجه المستثمر عند اتخاذ قرار الاستثمار وتتمثل في :
١- المخاطر التجارية او مخاطر الأعمال ويقصد بها امكانية تدهور نتائج الأعمال او الأرباح في المستقبل عن مستوياتها الماضية أو الحالية نتيجة لانخفاض في المبيعات أو ظهور منافسين جدد.
٢- المخاطر المالية وهي ترتبط بقرارات التمويل وغالبا ما يترتب عليها تقلبات في الأرباح المتاحة للملاك وبالتالي تؤثر علي توقعات المستثمرين لتيار التوزيعات ، ومن ثم التأثير علي سعر السهم في السوق .
٣- المخاطر السوقية وهي المخاطر التي يترتب عليها تغير في سلوك المستثمر نتيجة لوقوع أحداث غير متوقعة ، يترتب عليها انخفاض أسعار الأوراق المالية إلي أقل من قيمتها الاقتصادية .
٤- مخاطر القوة الشرائية وتتمثل في احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية لقيمة الاستثمار أو عائداته نتيجة لوجود حالة تضخم في الاقتصاد .
٥- المخاطر السياسية والتي قد تنشأ نتيجة تغيير في سياسة الحكومة كما في حالة فرض قيود علي الأجور أو فرض ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب الحالية .
٦- مخاطر معدلات الفائدة وهي تنشأ نتيجة اختلاف معدلات العائد المتوقعة عن معدلات العائد الفعلية نتيجة حدوث تغيرات في معدلات الفائدة السوقية خلال فترة الاستثمار. (٨٠: ٢٤- ٢٥)

تتفق الباحثة مع راي السيد محمد السريتي وأسامة أحمد الفيل (٢٠٠٩) في تقسيمهم لأنواع الاستثمار ، حيث يمكن النظر إلى الاستثمار من أكثر من زاوية ، وبالتالى يمكن تصنيفه وفقاً لأكثر من معيار، أهمها طبيعة الاستثمار، وأجل الاستثمار، ومن الذي يقوم بالاستثمار، والقطاع القائم بالاستثمار، وجنسية المستثمر، والغرض من الاستثمار، وعلاقة الاستثمار بالدخل. وجميع التقسيمات السابقة لأنواع الاستثمار تتداخل مع بعضها البعض، بحيث يصعب الفصل التام بينها، إلا أن القاسم المشترك بينها هو المعيار الأول والمتعلق بطبيعة الاستثمار، لأن جميع الاستثمارات إما أن تكون استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية وفيما يلى عرض موجز لهذه الأنوع من الاستثمار :

المعيار الأول : طبيعة الاستثمار :

وفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين، هما الاستثمار الحقيقي ، والاستثمار المالي .

أ - الاستثمار الحقيقى : ويتمثل في القيام بالإنفاق على شراء أو تكوين الأصول الإنتاجية المستخدمة في عمليات الإنتاج مثل إقامة المصانع والعدد والآلات ، وهذا النوع من الاستثمار ينعكس في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى، ومن ثم زيادة الدخل القومى ورفع مستوى التوظف . وينقسم الاستثمار الحقيقى إلى ثلاثة أنواع هي :

١ – الاستثمار الثابت في المعدات والآلات الرأسمالية : ويشير إلى التجهيزات الثابتة اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والإنشاءات والمصانع ، وهى تعمل على دعم القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومى في المستقبل . ويعتبر هذا النوع من الاستثمار من أهم مكونات الاستثمار القومى ، ويتحدد بالعديد من العوامل منها : سعر الفائدة، والكفاءة الحدية للاستثمار، والسياسات الحكومية كالسياسة المالية والسياسة النقدية ، والتوقعات، ومستوى التقدم التكنولوجي والاختراعات، ورصيد السلع الرأسمالية المتاحة للمجتمع .

٢ – الاستثمار في المخزون : يتمثل في الإنفاق على المواد الأولية والسلع الوسيطة، والسلع النهائية التي تقوم المشروعات الإنتاجية بتخزينها بغرض بيعها أو استخدامها في المستقبل . ويعتبر الاستثمار في المخزون أصغر أنواع الاستثمار القومى ، ويتميز بسرعة التغير . ويتحدد الاستثمار في المخزون بعدة عوامل ، من أهمها : معدل المبيعات ، ومعدل الإنتاج ، وتكلفة الفرصة البديلة ، والتغير في تكاليف تخزين البضاعة ، ومعدل تلف المخزون وتكلفة التأمين .

٣ – الاستثمار في المبانى السكنية : ويتضمن الإنفاق على تشييد وإقامة المباني السكنية. والاستثمار في المبانى السكنية له أهمية خاصة لارتباطه بالعديد من القطاعات الأخرى ، فضلاً عن أنه من المؤشرات الهامة للنشاط الاقتصادى لأنه رواجه أو كساده يبعث موجة رواج أو كساد في العديد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به. ويتحدد الاستثمار في المبانى السكنية بعوامل عديدة منها: صافى العائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك المساكن، ومعدل العائد على الاستثمارات الأخرى ، وحجم الثروة لدى أفراد المجتمع ، ومعدل تكوين أسر جديدة، وتغيير سن الزواج ، وتوزيع السكان حسب العمر ، ومستوى التوظيف والأجور . (١٤: ١٠١)

قد يواجه المستثمر عدة مشاكل في الإستثمار الحقيقي أهمها ما يلي :

- اختلاف درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار بين أصل وأخر لأن هذه الأصول تكون في الغالب غير متجانسة مما يزيد من صعوبة تقيمها .
- انخفاض سيولة الاستثمار نتيجة لعدم توافر سوق ثانوي فعال لتداول هذه الاصول .
- ارتفاع النفقات غير المباشرة بالاضافة إلي تكاليف الصفقات المالية .
- يتطلب الاستثمار في الأصول الحقيقية خبرة متخصصة وذات دراية بطبيعة الأصل محل الاستثمار .

(٩٠ : ٦٤)

ب- الاستثمار المالي : ويتمثل في شراء أصول رأسمالية قائمة ، أي شراء حصة في رأسمال (سهم) أوحصة في قرض (سند) أو إذن خزانة تعطى لمالكها حق المطالبة بالأرباح أو الفوائد أو الحقوق الأخرى المضمونة قانوناً، ويركز هذا النوع من الاستثمار على توظيف الأموال في سوق الأوراق المالية ، لأن الاستثمار المالى يتجه نحو حيازة المستثمر لأصول مالية يعبر عنها بالأوراق المالية القابلة للتداول، والتي تكون إما في صورة أسهم أو سندات. (١٤: ١٠٢)

المعيار الثاني : أجل الإستثمار:

وطبقاً لهذا المعيار يقسم الإستثمار إلى نوعين، هما : الإستثمار الثابت ، والاستثمار المتداول .

أ – الاستثمار الثابت : ويتمثل في الاستثمارات طويلة ومتوسطة الأجل التى يزيد أجلها عن سنة ، ويتضمن الاستثمار في الإنشاءات الجديدة والمعدات والآلات الجديدة، أي خطوط الإنتاج والهياكل الأساسية في عمليات الإنتاج التى تستخدم لفترات زمنية طويلة .

ب – الاستثمار المتداول : ويشير إلى الإستثمارات قصيرة الأجل التى يقل أجلها عن سنة ، ويتضمن الاستثمار في المخزون سواء كان مواداً أولية أو سلعا وسيطة أو نهائية . وهذا النوع من الاستثمار ضرورى لاستمرار العملية الإنتاجية .

(١٤: ١٠٣)

المعيار الثالث : وفقاً للقائم بالاستثمار :

حيث ينظر إلي الاستثمار من زاوية من يقوم به ، هل يقوم به أشخاص طبيعيون أم شخصيات اعتبارية ، ولذلك يقسم الاستثمار طبقاً لهذا المعيار إلي نوعين هما : الاستثمار الشخصى والاستثمار المؤسسى .

أ – الاستثمار الشخصى : ويتمثل في حجم الاستثمارات التى يقوم بها الأشخاص الطبيعيون، مثل شراء الآلات والمعدات والأسهم والسندات.

ب – الاستثمار المؤسسى : ويقصد به حجم الاستثمارات التى تقوم بها المؤسسات أو الشركات أو الهيئات .

المعيار الرابع : حسب القطاع القائم بالاستثمار :

حيث ينظر إلى الاستثمار من زاوية القطاع الذى يقوم به ، وطبقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين ، هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص .

أ – الاستثمار العام : يتمثل في حجم الاستثمارات المنفذة من قبل القطاع العام أو الحكومة .

ب – الاستثمار الخاص: يقصد به حجم الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد والقطاع الخاص .

المعيار الخامس : حسب جنسية المستثمر :

وفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى الاستثمار المحلى والاستثمار الأجنبى.

أ – الاستثمار المحلى : يتمثل في حجم الاستثمارات بكافة أنواعها التي يقوم بها المواطنون داخل الدولة أو المؤسسات الوطنية .

ب – الاستثمار الأجنبى : يقصد به حجم الاستثمارات التى تقوم بها الشركات والهيئات الأجنبية . (١٤: ١٠٤)

المعيار السادس : حسب الغرض من الاستثمار :

وفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار إلى نوعين هما : الاستثمار الإحلالى، والاستثمار الصافي.

أ – الاستثمار الإحلالى : يتمثل في حجم الاستثمار الذى يتم من خلال إحلال الأصول الإنتاجية المستهلكة بأخرى جديدة بغرض المحافظة على رصيد رأس مال المجتمع. ويكون ذلك الاستثمار مقابل المعدات والآلات التي تستهلك في عمليات الإنتاج من أجل المحافظة على الطاقة الإنتاجية في نهاية الفترة كما كانت عليه في بداية الفترة، ومن ثم فإنه يساوى قيمة الاستهلاك الرأسمالى.

ب – الاستثمار الصافي : يقصد به حجم الاستثمار اللازم لزيادة رأس مال المجتمع، ويتمثل في الفرق بين الاستثمار الكلى والاستثمار الإحلالى، ويعبر عن الإضافة الصافية إلى رصيد رأس مال المجتمع . وقد يكون الاستثمار الصافي موجب أو صفر أو سالب . ولذلك فإن قرار الاستثمار الصافي لن يتخذ إلا إذا كان رصيد رأس مال المجتمع الحالى أقل من الرصيد اللازم لتعظيم الربح ، وبمجرد الوصول إلى رأس المال المرغوب فيه ، يتوقف الاستثمار الصافي ، ويقتصر الاستثمار الكلى على الاستثمار الإحلالى . (١٤: ١٠٥)

المعيار السابع : طبقاً لعلاقة الاستثمار بالدخل :

وفقاً لهذا المعيار يقسم الاستثمار الكلى إلى نوعين، هما الاستثمار التلقائى، والاستثمار المحفوز:

أ – الاستثمار التلقائي (ث ق) : هو حجم الاستثمار الذى يتحدد بصفة مستقلة عن الدخل، ولا يتأثر بالتغيرات في الدخل، ولكنه يتحدد بعوامل أخرى مثل سعر الفائدة ومستوى التقدم التكنولوجي.

ب – الاستثمار المحفوز (ث م) : ويتمثل في حجم الاستثمار الذى يتحدد بالدخل والتغيرات فيه ويكون دالة طردية في الدخل . (١٤ : ١٠٧)

وفي ضوء ما سبق تتبني الباحثة المعيار الاول الخاص بطبيعة الاستثمار حيث انه التقسيم الملائم لطبيعة البحث من حيث انه استثمار حقيقي للمنشآت والمباني.

هناك مجموعة من العوامل أو المشكلات التي تؤثر علي تحسين مناخ الاستثمار

يذكر عبدالله الشاملي عز الدين(٢٠٠٨) أن من المشكلات التي تواجه تحسين الاستثمار في الدول النامية ما يلي :

١- عدم استقرار الاقتصاد الكلي مما يؤدي إلي تراجع الحافز لدي المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة .

٢- التقييد في حرية انتقال رؤوس الأموال وخاصة للخارج مما يحجم من الاستثمار .

٣- صعوبة الحصول علي الائتمان فمزاحمة الحكومة للقطاع الخاص للحصول علي الائتمان المتاح كذلك عدم اتباع الاسس الاقتصادية في تقديم الائتمان ، تهدد قرارات الاستثمار الخاص والذي قد يتطلب عن التشغيل الحصول علي الإئتمان الملائم بشروط اقتصادية .
٤- انخفاض كفاءة البنية الأساسية وتأثيرها علي تكاليف الاستثمار ومن ثم علي العائد المتوقع من الاستثمار .
٥- إنخفاض كفاءة العمالة حتي ولو كانت متواضعة من حيث التكلفة .
٦- عدم الانفتاح الاقتصادي بما يؤدي الي تضاؤل فرص الوصول إلي مصادر متعددة لمدخلات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار .
تعدد التشريعات المنظمة للاستثمار مما يؤدي إلي عدم تحقيق الشفافية والوضوح امام المستثمرين بالإضافة إلي غياب القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية التي تنظم المنافسة وتمنع الاحتكار . (٥٨: ١٦)

المشروعات الاستثمارية :

يشير عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) إلي أن المشروع الاستثماري الاقتصادي هو كل تنظيم له كيان حي مستقل بذاته يملكة ويديره أو يديره فقط منظم يعمل علي التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أوتقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة ، وأن هناك عناصر معينة يتكون منها مفهوم المشروع الاقتصادي هي :

- نشاط استثماري ينطوي علي مجموعة من الأنشطة ويؤدي إلي وجود منتجات أو خدمات وهو في البداية كفرصة ثم سرعان ما يتحول إلي فكرة متميزة فنيا واقتصاديا.
- المنظم وهو الذي يقوم بالتأليف والمزج بين عناصر الإنتاج.
- السوق وخصائصه ، التي يتم تصريف الإنتاج فيها ولابد أن يكون للمشروع الاستثماري طلب علي منتجاته أو خدماته في السوق .
- الربح أو العائد علي الاستثمار كهدف مسيطر ولا مانع من وجود أهداف أخري وبالتالي يشمل العائد المادي والاجتماعي .
- الاستقلالية النسبية للمشروع الاستثماري ليتمتع المشروع بشخصية معنوية اعتبارية .
- المخاطرة حيث وجد دائما درجة من المخاطرة توجد عند اختيار أى مشروع اقتصادي حيث يحتمل المشروع الربح والخسارة الناتجة عن نشاطة . (٦٠ : ١٩- ٢٠)

تعرف غادة صالح حسن (٢٠٠٨) المشروع الاستثماري بأنه إقتراح بتخصيص قدر من الموارد في الوقت الحاضر ليستخدم في خلق طاقة إنتاجية جديدة ، أو زيادة طاقة إنتاجية قائمة أوإحلال طاقة إنتاجية محل طاقة إنتاجية قائمة علي أمل الحصول علي منفعة صافية من تشغيلة في المستقبل عبر فترة زمنية طويلة نسبيا. (٦٦ : ٥)

للمشروعات الاستثمارية عدة أهداف يشير عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) الي انها تنقسم الي مجموعتين من الاهداف هي :

١. أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة

حيث تشير النظرية الاقتصادية إلي أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشرعات الخاصة هو تحقيق أقصي ربح ممكن ، والمقصود بالربح هنا هو صافي الربح الناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع ، وقد يخطط للربح وتعظيمة في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات في عالم اليوم تخطط للربح علي المدي الطويل ، بالإضافة إلي مجموعة من الأهداف الأخري مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة ، وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات وكسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات ، بالإضافة الي هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال ، وأيضا تحقيق أهداف اجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فية وتكتسب رضا العملاء والقائمين علي صناعة القرار .

٢. أهداف المشروعات الاستثمارية العامة

يكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة ألا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة ولكن هناك أهداف أخر يمكن رصدها لتلك المشروعات في مقدمتها الربح لضمان البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة بالإضافة إلي الأهداف الإقتصادية والمالية والاستراتيجية والاجتماعية . (٦٠: ٢٢)

كما انه يوجد مقومات للمشروع الإستثماري هي :

- اختيار موقع مناسب للمشروع يتناسب مع طبيعة المشروع ، فالمشروع السياحي يختلف عن المشروع الصناعي يختلف عن المشروع الرياضي وهكذا.
- توافر الهيكل المالي لتغطية تكاليف المشروع حتي يصبح المشروع مقبول بصورة مبدئية.
- وجود هيكل تمويلي ملائم ومتوازن من النواحي القانونية .

مدي مساهمة المشروع في حركة الاقتصاد القومي أى حدوث تغيرات جوهرية في حركة الاقتصاد مثل التأثير في حركة العمالة ،أو ميزان المدفوعات أو زيادة معدل الدخل القومي . (٥ : ٣٠ – ٣١)

الاستثمار الرياضي

مع تطور عملية الاستثمار واتساع رقعته أصبحت العلاقة بين الرياضة والاقتصاد تلازمية وذلك بعد أن أصبحت الرياضة عملية اقتصادية لتنافس الشركات علي رعاية الأحداث الرياضية حيث يلعب الرعاة دور هام في نجاح البطولات الرياضية ، كما أصبحت الرياضة عملية تجارية في كثيرا من بلدان العالم ، لذا فإن الاستثمار الرياضي من أهم الاستثمارات المختلفة والذي زاد من عام ١٩٩١الي عام ١٩٩٥ بنسبة ٦٨% . (٢٧ : ١٨)

كما تؤكد نتائج أبحاث كل من أحمد فاروق عبد القادر(٢٠٠٠) وحسام رضوان كامل(٢٠٠٠) العلاقة التبادلية بين الاقتصاد والرياضة في اعتماد الرياضة علي الاقتصاد لتمويل مختلف الألعاب والأنشطة الرياضية ، كذلك رعاية الاقتصاد للمصالح التجارية والاستهلاكية للرياضة كمصدر للربح ووسيله دعائية ناجحة حيث تعد الرياضة مجال استثماري وإنتاجي وتسويقي للخدمات والأنشطة الرياضية وفقا للعرض والطلب ، حيث انه لممارسة النشاط الرياضي أهمية اقتصادية ثنائية سواء بالنسبة للفرد من خلال تحسين قدراته الصحية والبدنية واطاله عمره الإنتاجي وتقليل فرص تعرضه لإصابات العمل وإيجابية قضاء وقت الفراغ أو للدولة من خلال زيادة كفاءة المواطنين الإنتاجية وخفض معدلات الاستهلاك والبطاله. (٧: ٤)(٢٣: ٣٠)

لذلك يعد الاستثمار الرياضي أحد المحاور الرئيسية في البرامج الرياضية لما له من دور فعال في زيادة التمويل الذاتي للمؤسسة الرياضية من خلال العقود والمشاريع الاستثمارية ، حيث حاولت بعض المؤسسات الرياضية التنوع في مصادر الدخل ولكن ذلك ينقصة الإدارة الاستثمارية الواعية المتخصصة في مجال الاستثمار الرياضي. (٦٨ :١)

يعرف حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) الاستثمار الرياضي بأنه ما يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والمؤسسات الرياضية لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية. (٢٧: ٢١)

الاستثمار الرياضي يعد من أقصر الطرق وصولاً إلى النجاح الاقتصادي في المجتمعات كافة ، حيث تغير مفهوم الرياضة في السنوات الأخيرة بعد أن تحول إلى قطاع اقتصادي مستقبلي رئيسي يمكنه المساهمة في ازدهار البلدان من الناحية الاقتصادية فلم تعد الرياضة مجرد نشاط ترفيهي اجتماعي يستهدف بناء الإنسان نفسياً واجتماعياً فقط ، بل أصبحت نشاطا اقتصاديا يحتمل الربح والخسارة وهذا ما أدركته الدول الصناعية الكبرى فأصبحت تتعامل مع الرياضة كصناعة حقيقية تدخل فيها استثمارات ورؤوس أموال ضخمة.

لذا فالإستثمار الرياضي شأنه شان أي مجال وأي قطاع (إن لم يكن الأفضل) في مجال الاستثمارات والعقود في العالم ، على اعتبار أن وجود تلك الاستثمارات دليل على الاستقرار والأمن والانتعاش الاقتصادي لتلك البلدان . وتشير دراسة علمية في جريدة اقتصاديات الرياضة الصادرة عام (٢٠٠٥م) لتحليل إحصائيات الاقتصاد الأمريكي أن حجم الدخل السنوي لقطاع الرياضة في أمريكا بلغ (٢١٢.٥) مليار دولار، وهو يمثل ضعف قطاع الصناعة وسبعة أضعاف الإنتاج السينمائي حيث تطورت صناعة الرياضة وأصبحت من الاقتصاديات المفتوحة حيث بلغ دخل الرياضة الأمريكية (٧٥.١) مليار دولار.

كما أن الأهمية الملحة والضرورية للاستثمار تجعلنا نهتم بشكل كبير بكافة القطاعات والمجالات ولكننا في بعض الأحيان نغفل عن القطاع الرياضي الذي هو حجر الأساس في بناء الشباب وجيل من الرجال يمكن الاعتماد عليه.

حيث أصبحت الرياضة الآن مصدر دخل هائل في العالم كله وخاصة تجارة كرة القدم حيث حدث فيها تغيرات هائلة على مر الزمن ففي عام ١٩٢٨ قام أمين الصندوق للاتحاد الدولي لكرة القدم ألفيفا أعلن أن الاتحاد لديه عجز في الميزانية قدره ٦ آلاف فرنك سويسري، أما الآن فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم يعطي إعانة سنوية لكل دولة من أعضائه تزيد على ١.٥ مليون دولار علماً بأن عدد أعضائه يزيد على ٢٠٠ دولة أي أن الاتحاد الدولي يعطي مساعدات تتراوح بين ٢٥٠

مليون دولار و٣٠٠مليون دولار سنوياً وذلك لتطوير كرة القدم وهذا يعكس حجم ومدى نجاح اقتصاد كرة القدم في العصر الحديث ، وكل هذا التنفيذ في كرة القدم أثر بشكل كبير على أسعار اللاعبين حيث كان أغلى لاعب سعره ألف جنيه إسترليني، أما زين الدين زيدان الفرنسي فقد وصل أجره إلى ٥٠ مليون دولار قبل أن يعتزل وهذا التقدم الهائل في الأسعار يوضح أن الرياضة تحولت من هواية ومتعة إلى صناعة تعد من أنجح المجالات للاستثمارات .

لذلك نجد أنه بمعدل كل عام تظهر قناة رياضية جديدة وأكبر دليل على أهمية الرياضة كصناعة هو تصارع أقوى خمس دول على تنظيم دورة الألعاب الأولمبية ٢٠١٢ وهي الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا وفرنسا وأسبانيا كل هذه الدول تبحث عن الاقتصاد الذي أصبح كل شيء في الرياضة ، فإذا لم ترتبط الرياضة بالاستثمار فلم يكن لها اهمية اقتصادية وعندما تستثمر الرياضة بأسلوب صحيح فانها تحقق أعلى مجالات الربح. (١٢١)

من أهم العوامل المؤثرة علي الاستثمار الاستقرار في السياسات التي تتبعها الدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية والنظام القانوني والتنظيم بحيث تكون السياسات مستقرة من خلال القواعد والاجراءات التي تستهدف حماية المستثمر والعقود والمعاملات بين الاطراف من خلال وضع نظام قضائي لفض المنازعات بسرعة وعدالة إلي جانب البنية التحتية سواء كانت ملاعب أو منشأت أو جهزة رياضية، أو كانت لاعبين أو إداريين أو جمهور أوالقائمين بالعمل في مجال الاستثمار الرياضي مع توفير مصادر التمويل المختلفة ، كما أن موقف أو اتجاه الراي العام يؤثر بصورة مباشرة علي الاستثمار حيث يعتمد في المؤسسات الرياضية علي اتجاهين ، الاتجاه الأول يعني تدعيم معرفة أهمية الدور الحقيقي والحضاري الذي تلعبة الرياضة في التنمية العامة ، والاتجاه الثاني يهتم بتدعيم الوعي بأهمية الاستثمار وتأثيره في جميع مجالات الحياة . (٢٧ : ٢٦)

الواقع أن المؤسسات الرياضية المختلفة تعاني من قصور مالي كبير ، ويعد التمويل من المشكلات التي تستحوذ علي الاهتمام الاكبر من قبل المسؤلين بالإدارة العليا ، خاصة وأن التمويل الحكومي غير كافي ولا يحقق طموحاتها ، ومن المتعارف علية ان التمويل هو أداة من أدوات التخطيط ويتمثل في الموازنات التخطيطية والتقديرية اللازمة في كل سنة مالية في عصر أصبح التحول الاقتصادي واليات المركزية إلي اقتصاد السوق الحر هو سمته المميزة ، والتمويل الحكومي هو الدعم المادي الذي تخصصة الحكومة لكل مؤسسة رياضية ، اما التمويل الاهلي فهو يشكل كل التبرعات المالية والعينية التي يقدمها رجال الاعمال او الافراد و المؤسسات الخاصة في صورة أموال سائلة أو هبات أو انشاءات أو اصلاح أدوات ومعدات وأجهزة رياضية . (٢٧: ٢٦)

يقسم حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أشكال ملكية الأندية الرياضية والمشروعات الرياضية كمؤسسات أعمال بموجب " قانون قطاع الاعمال لسنة ١٩٩١ " والذي يهدف لرفع مستوي الإداء لشركات قطاع الأعمال العام بفصل الملكية عن الإدارة ومساهمة القطاع الخاص في رأس المال مع شركات القطاع العام وتحقيق المرونة للأداء ، وهذه الأشكال هي :

١- الملكية الفردية

الملكية الفردية للمشروع وإدارته كصالات الألعاب ويتميز ببساطة التكوين واستقلالية الربحية واتخاذ القرار ولا يلتزم بنشر بيانات عن المشروع للسرية ، ويعاب عليه في محدودية المجال والموارد المالية ويتوقف نجاحة علي المهارة الإدارية والمسؤلية غير محدودة.

٢- شركة التضامن

وتكون بين طرفين أو أكثر يشتركون معا في ملكية أحد المشروعات الرياضية التي تهدف للربح كمدارس الموهبين رياضيا أو الأندية الرياضية والاجتماعية لخدمة البيئة ، وقد يتساوي جميع الشركاء في حقوقهم القانونية في تحمل المسؤلية والواجبات ، أو تكون مسؤلية أحد الطرفين محدودة عن التزامات الشركة وتسمي شركة التوصية البسيطة ، وتتميز شركة التضامن ببساطة وسهولة التكوين وحصولها علي حجم كبير نسبيا من الإئتمان وهي قادرة علي تحقيق الأرباح مقارنة بالمشروع الفردي .

٣- الشركة المساهمة

هي معروفة عالميا لمعظم الشركات الكبري ، حيث تحقق أرباحا عالية وتتمتع بشخصية اعتبارية لها جميع الحقوق القانونية للشخصية الطبيعية وتسطتيع ممارسة نشاطها للاعمال وامتلاك الأصول وبيع وشراء المنتجات والخدمات واقتراض الأموال وإجراءات التقاضي وعمرها الإنتاجي لانهائي فهو قائم باستمرار الشركة في مزاوله نشاطها ، ومملوكة لحملة الأسهم من الشخصيات الطبيعية والمعنوية ، وتكون المسئولية بمقدار نسبة الأسهم بالشركة ، وتنقسم الي المشروعات

المساهمة العامة وتطرح أسهمها للتداول بالسوق ولها عدد مستثمرين كبير، والمشروعات المساهمة الخاصة وهي صغيرة الحجم للمساهمين ولا تطرح أسهمها للتداول بالسوق ، الشركة القابضة وهي شركات تمتلك اسهم في شركات تابعة او اكثر ولها غالبية الاسهم والسيطرة المالية والإدارية علي الشركة التابعة . (٢٧ : ١٥٩)

تستخلص الباحثة أنه لاينبغي أن نلقي بالمسؤلية كاملة علي الأجهزة الحكومية المعنية بالاستثمار الرياضي ونحملها وحدها تبعات المشكلات التي تعترض سبيل المشروعات الاستثمارية في الأندية الرياضية ونغفل ما يتعلق بمسؤلية مجالس إدارات الأندية الرياضية من حيث عدم وجود إدارة لتسويق الرياضي بالأندية بالإضافة إلي عدم وجود مركز لنظم المعلومات بالنادي الرياضي ،الأمر الذي أدي إلي اتساع الفجوة بين المستثمرين و الاستثمار الرياضي .

فمن أهم أهداف المشروع في المؤسسة الرياضية تحقيق وتلبية الاحتياجات من خلال توفير فرص الممارسة الرياضية لجميع الفئات لقطاعات الرياضة للجميع والبطولة في مجال التدريب الرياضي والإدارة والترويح الرياضي ، ويجب تخصيص مشروعات رياضية قومية لرعاية الموهبين في الانشطة المختلفة علي المستوي المحلي والدولي .

يشير حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) إلي أن الوضع الراهن بالأندية الرياضية كقطاع أهلي يتصف بعدم كفاية مصادر التمويل اللازمة لتحقيق النهوض الرياضي بالإضافة إلي تدني مستوي الأنشطة والخدمات التي يقدمها النادي لأعضائه وتعدد أهداف النادي الرياضي وتباين مساحاته وسقف العضوية والمنشأت ونوعية وحجم الانشطة والخدمات التي يوفرها للأنشطة الرياضية والاجتماعية ، وأن المشكلة الاقتصادية في الأندية الرياضية تتمثل أما في الأفراد ورغباتهم في إشباع حاجاتهم وكيفية توزيع الدخل ما بين الادخار والاستهلاك واختيار الفرص الاستثمارية أو بالأندية الرياضية في كيفية تخصيص الموارد المالية والمادية وعدم كفايتها بما يعوق تلبية بعض الرغبات أحيانا. (٢٦ : ٢، ١٦)

لذا ترى الباحثة أن نجاح الاستثمار داخل الأندية الرياضية يتوقف علي عملية أساسية هي كيفية الاستعانة بدراسات الجدوي في استثمار منشأت النادي سواء أكانت منشأت رياضية أو غير رياضية أو مساحات أخري غير مستغلة ، وخاصة في ظل الوضع الاقتصادي غير المستقر للعديد من المؤسسات الرياضية بسبب الأزمات السياسية التي تمر بها الدولة والتي أدت الي تراجع الدعم الحكومي.

كما يرى حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن الاستثمار في المؤسسات الرياضية له عدة أهداف هي :
- تحقيق العائد أو الربح المادي من خلال المشروعات المختلفة في المجال الرياضي .
- المحافظة علي قيمة الاصول أو المحافظة علي قيمة راس المال الاصلي للمستثمر في المشروع.
- إستمرارية الحصول علي الدخل والعمل علي زيادته وتنميتة باستمرار.
- ضمان السيولة النقدية اللازمة من الاهداف الاخري للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ . (٢٧: ٢٢)

أما عن مجالات الاستثمار في المؤسسات الرياضية المختلفة فمن أهمها:

١- **استثمار رياضي خاص بالمؤسسات الرياضية مثل**

- رعاية الفرق والأحداث الرياضية .
- إنشاء أندية صحية .
- حقوق البث التليفزيوني .
- حقوق الدعاية والإعلان .
- حقوق استضافة الفرق الرياضية الأجنبية.
- حق بيع تذاكر المباريات والمنافسات.
- صالات مغطاة متعددة الأغراض.
- إنشاء مدارس لتعليم وتدريب الألعاب الرياضية المختلفة .

٢ – **استثمار عام في المؤسسات الرياضية**

- إنشاء مركز علاج طبيعي .
- إنشاء صالة مناسبات .
- مطاعم للوجبات السريعة .
- شراء أسهم شركات .
- تنظيم حفلات مختلفة .
- قاعات أنترنت .
- صالات لالعاب الاطفال .
- مجمع تجاري .
- روضة أطفال .
- إستضافة فرق فنية .
- فصول لتعليم اللغات .
- دورات تعليمية للتعليم والتدريب

والترويح والادارة الرياضية .
(٢٧: ٣٧)

دراسات الجدوى

تعتبر دراسات الجدوى واحدة من فروع المعرفة الحديثة في مجال العلوم الاقتصادية ، وتمثل الخطوة الثالثة من مراحل المشروع الاستثمارى، وقد تزايدت أهميتها في الفترة الأخيرة نتيجة لزيادة التقدم التكنولوجي والذي استدعي اجراء دراسات متخصصة تحلل جميع الجوانب المتعلقة بمراحل الإنتاج والتسويق والربحية الخاصة بالمشروعات المختلفة ، فضلا عن وجود منافسة شديدة بين المشروعات المختلفة مما أدي إلي زيادة الحاجة إلي أجراء دراسات تفصلية لتوضيح جميع الجوانب الاقتصادية والفنية المتعلقة بها. (٦٦: ٥)

ظهور طرق حديثة في إعداد دراسات الجدوي وتوسيع قاعدة المكاتب الاستشارية العربية المتخصصة في هذا المجال نتيجة لتزايد الاهتمام خلال العقدين الماضيين بهذا الموضوع ، وتزايد الوعي في أرجاء الوطن العربي وبخاصة لدي المستثمرين العرب وأصحاب القرار بأهمية إنجاز مثل هذه الدراسات قبل الشروع في تخصيص الموارد والانفاق علي أي مشروع استثماري . (٦٩: ٩)

حيث يعتمد نجاح أى مشروع استثماري بدرجة كبيرة علي المهارة في التقاط الفكرة أو الفرصة الواحدة لإنتاج سلعة ما أو لتقديم خدمة جديدة أو قديمة يحتاجها المستهلك وتحقق رضاه وتطلعاته مع تحقيق الربح العادل لاصحاب المشروع ، وعلي ذلك فان المرحلة الأولي لدراسة المشروع وقبل اتخاذ أي خطوات فعلية لتنفيذه هي علي جانب كبير من الاهمية حيث تمثل القاعدة أو الأساس الذي سوف يقوم المشروع عليها في المراحل التالية ، وعلي ذلك فان أي خطاء أو سوء تقدير في دراسة المشروع خلال مرحلة ما قبل التصميم (ما قبل الاستثمار) سوف يكون له تأثير سلبي كبير ومباشر علي نجاح المشروع، ومن هنا كان الاهتمام بدراسات الجدوى للمشروع أهمية كبيرة في تحديد مدى نجاح المشروع الاستثمارى من فشله. (٩٧: ٥)

رغم تعدد المفاهيم إلا أنه يمكن تعريف دراسات الجدوى بأنها: (كل الدراسات التي تتعلق بالفرصة الاستثمارية في مراحلها المختلفة منذ أن كانت فكرة حتى الوصول إلى القرار النهائي بقبول الفكرة باعتبارها مبرراً اقتصاديًا أو رفض هذه الفكرة غير المبررة اقتصاديًا).

بناء على التعريف السابق يمكن الوصول إلى أن دراسات الجدوى تتضمن كافة الدراسات (القانونية والتسويقية والمالية والاقتصادية) التي تمكن من توفير قدر من البيانات والمعلومات التي تساعد متخذي القرار الاستثماري في اتخاذ قراره بما يحقق أهدافه ، وهنا فإن دراسة الجدوى تشمل مفهومًا واسعًا والذي في إطاره تتحقق الربحية على المستوى الفردي (الربحية التجارية أو تحقيق أقصى عائد ممكن للموارد المتاحة) أو الربحية على المستوى القومي. (٤٧: ٣٤)

يشير كل من مصطفي محمود أبو بكر ومعالي فهمي حيدر (٢٠٠٠) إلي أن دراسات الجدوي تعني تقييم وتقرير مدي صلاحية الفكرة الاستثمارية أو مدي جاذبية المشروع الاستثماري محل الدراسة ، ومن ثم فإن دراسة الجدوى هي بمثابة مجموعة من الدراسات المتكاملة التي تهدف إلي التحديد والتعرف علي مدي جدوى أو صلاحية فكرة معينة أو عدة مشروعات محددة لتحقيق أهداف أو غايات يسعي المستثمر إلي تحقيقها. (٩٢: ٣٤)

يري سعد غالب ياسين (٢٠٠٩) أن دراسات الجدوي يمكن تصورها علي أنها حزمة واسعة ومتنوعة من الأنشطة الفرعية المتشعبة إلي مهام وواجبات أصغر وهكذا وبصورة أقرب ما تكون إلي شبكة الأعمال أو إلي خارطة تدفق.
(٤٥: ١٢٠)

بينما يذكر حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن دراسات الجدوى في التربية الرياضية هي الدراسات التي تسعي إلي تحديد مدي صلاحية مشروع استثماري رياضي بأختلاف انواعه أو مجموعة من المشروعات الإستثمارية الرياضية في مجالات التعليم والتدريب والترويح والإدارة الرياضية وهذه الدراسات تشمل الدراسات الفنية المتخصصة ودراسة السوق والدراسة الإقتصادية والدراسة التمويلية والتي تسعي جميعها إلي اختيار أفضل المشروعات التي تحقق أعلي منفعة ممكنة .
(٢٦: ٢٠)

من خلال التعاريف السابقة تستخلص الباحثة أن دراسات الجدوى عبارة عن مجموعة من الدراسات العلمية الشاملة لكافة جوانب المشروع المقترح وقد تكون هذه الدراسات في شكل دراسات أولية تفصلية يمكن من خلالها التوصل الي اختيار بديل أو فرصة استثمارية من بين عدة بدائل ، علي أن تتميز تلك الدراسات بالدقة والموضوعية والشمولية ، للتأكد من أن المشروع يحقق أعلي إيرادات .

فيما يتعلق **بأهمية دراسات الجدوى** وتقييم المشروعات التي تعد أحد الفروع الاقتصادية والإدارية الحديثة التي لا غنى عنها لأي مشروع من المشروعات العامة أو الخاصة أو المشتركة يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- تحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة من وجهة نظر التنمية الاقتصادية ، وبما يساعد السياسة الاقتصادية على تقرير السياسات والحوافز الملائمة لتشجيع القطاع الخاص على تنفيذ تلك الفرص .
- تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي.
- إنها وسيلة عملية تساعد أصحاب رؤوس الأموال على اتخاذ القرار السليم.
- وسيلة عملية لإقناع مراكز وهيئات التمويل (المحلية، الإقليمية، والدولية) بتقديم وسائل التمويل المناسبة وبالشروط الملائمة.
- وسيلة عملية وعلمية لتقييم المشروعات المقترحة موضوع الدراسة وفقًا لمعايير مالية واقتصادية موضوعية بعيدة قدر الإمكان عن التقييمات الشخصية والعشوائية.
- تساعد متخذ القرار الاستثماري على المفاضلة بين فرص الاستثمار المتاحة بما يعظم هدف المستثمر.
- تساعد متخذ القرار على تصويب وتعديل خطط الإنتاج والتشغيل بما يتلائم مع الظروف المتغيرة والطارئة.

وسواءً كان هذا المشروع قائمًا بالفعل أو مجرد فكرة مطروحة ، فأهمية هذه الدراسات تتمثل في سعيها لإقامة الدليل العلمي وبأسلوب كمي على مدى جودة أو صلاحية المشروع المقترح إقامته أو القرار المطلوب اتخاذه بانفاق استثماري لشراء آلة أو إنشاء خط إنتاجي جديد لمشروع قائم ، ولا شك أن ذلك يتطلب فريق عمل من تخصصات متنوعة وعلى درجة عالية من المعرفة العلمية والخبرة العلمية، ويتوقف تكوين الفريق على طبيعة المشروع وحجمه. (٤٧: ٤١)

بينما يذكر يحيي عبد الغني أبو الفتوح (١٩٩٩) أن لدراسات الجدوى أهمية سواء علي مستوي المستثمر أوعلي مستوي المجتمع .

اولا: أهمية دراسات الجدوي علي مستوي المستثمر

تظهر أهمية دراسات الجدوي من خلال ارتباطها بقرارات استثمارية تتطلب ضرورة الحذر والتريث والتحليل الموضوعي وذلك لأسباب مختلفة أهمها :

- أن طبيعة الاستثمارات تتطلب مبالغ كبيرة نسبيا وتصبح ضخمة في المشروعات الكبيرة
- أن قرارات الاستثمار تتصف بطول الأجل وقرار تنفيذها يعني وجود ها لفترة زمنية طويلة .
- عائد الاستثمار دائما موجل حتي ولوقصرت فترة التأجيل .
- تعمل المشروعات الاستثمارية في بيئة اقتصادية متغيرة تحمل متغيرات متعددة ومتنوعة مما يشير الي وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين تنتظر تلك المشروعات الاستثمارية .

ثانيا : أهمية دراسات الجدوى علي مستوى المجتمع

- تهدف الدول النامية بوجه خاص الي تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية التي تتطلب زيادة وتطوير إنتاجها وينتظر قيامها باستثمارات جديدة .
- يعد تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية من العوامل التي أسهمت في إحداث تغيرات اقتصادية عالمية .
- تسارع التطور التكنولوجي الذي يشهدة العالم حاليا في المجال الصناعي وتزايد بدائل التكنولوجيا في اساليب وطرق الإنتاج بشكل يجعل الصناعة أكثر تقدما وتعقيدا لذا فقد أصبحت دراسات الجدوى من هذا المنظور ضرورة حيوية ملحة .
- زيادة أهمية دراسات الجدوى مع ظهور وتطور السياسات والاستراتيجيات الصناعية ومع كبر حجم المشروعات وتداولها .
- تعمل دراسات الجدوى علي الاستغلال الأمثل للاستثمارات المتاحة من خلال الاختيار بين أسس اقتصادية ، كما تقوم بإثراء العد الفني والتكنولوجي للمشروعات والتنسيق الكامل بين مكونات المشروع وتفصيلاته المختلفة .

(١٠٦: ١٨ – ٢١)

يرى عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) أنه مع اشتداد الحاجة إلي دراسات الجدوى وازدياد اهميتها عبر الزمن وفي ظل هذا العالم المتغير الملئ بالتغيرات الداخلية والخارجية المحلية والعالمية يمكن رصد اهمية دراسات الجدوى في العناصر التالية :

- تعتبر دراسات الجدوى أداة لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ، حيث تساعد علي الوصول إلي اختيار أفضل البدائل الاستثمارية باستخدام الموارد المتاحة للمستثمر أحسن استخدام ممكن.
- تساعد في تحقيق التخصص الكفء للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية .
- تجنب المستثمر المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد ، وتستبعد المجالات التي لا عائد للاستثمار فيها وتحدد مدي العائد من المشروع .
- تجعل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية تتم بأقل درجة ممكنة من عدم التأكد لانها تتناول العديد من الجوانب البيئية والقانونية والتسويقية والمالية والاجتماعية ، وتعمل علي تعظيم العائد علي الاستثمار وتتميز بدرجة عالية من الدقة في النتائج لانها تزود الإدارة والمستثمر بالبيانات والمعلومات التي تمكن من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد الذي يؤدي إلي الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- يلاحظ أن البنوك والمؤسسات المالية لاتتخذ قرارا بتمويل المشروع ومنح القروض إلا من خلال دراسات الجدوى بل فهي تعد من أهم الضمانات التي تكفل استرداد القرض من عدمه.
- تعمل دراسات الجدوى علي تحديد الهيكل الأمثل لتمويل المشروع الذي يعطي أكبر عائد بأقل تكلفة وبالتالي تساعد في تخفيض تكاليف التمويل وترشيدها . (٦٠: ٢٧ – ٢٩)

يتفق كل من قاسم ناجي حمندي (٢٠٠٨) وجلال جويدة القصاص(٢٠١٠) علي أن دراسات الجدوى هي الوسيلة التي يمكن من خلالها الإجابة علي الاسئلة التالية :

- ما هو أفضل مشروع يمكن القيام به ؟
- لماذا يتم القيام بهذا المشروع دون غيره ؟
- اين يتم إقامة المشروع؟
- ما هو أفضل وقت لإقامة المشروع وطرح منتجاتة وتقديم خدماتة ؟
- ما هي الفئة المستهدفة من المشروع ؟
- كيف سيتم إقامة المشروع ؟
- ما مدي حاجة المشروع من العمالة والآلات والأجهزة ؟
- كم سيكلف المشروع ؟
- هل سيحقق أرباح أم لا ؟
- ما هي مصادر تمويل المشروع ؟
- كيف يتم اختيار المشروع من بين عدة مشاريع ؟
- كيف يتم إثبات أن المشروع مجد اقتصاداً ؟ (٦٩: ١٠ – ١١)(٢٢: ٢٥ – ٢٦)

تهدف دراسات الجدوى عامة إلى ترشيد القرار الاستثمارى بوجوب قيام المشروع الاقتصادي على دعائم الصلاحية الاقتصادية والفنية ، وبمعنى آخر تهتم هذه الدراسات بمدى جدوى إنشاء المشروع المقترح قبل تنفيذه بطريقة عملية ، فالقرار الاستثماري الرشيد لابد أن تسبقه دراسات توضح وجود سوق كاف يتم فيه تصريف إنتاج المشروع وإمكانية تنمية هذا السوق وأيضًا توافر الخامات والأيدي العاملة والبنية الأساسية اللازمة ، بالإضافة إلى توافر مصادر التمويل بالقدر الكافى وفي الوقت المناسب.

والأهم من ذلك هو أن هذا المشروع سيحقق في النهاية عائدًا يتناسب مع طبيعة المشروع ودرجة المخاطرة التي يتضمنها هذا من وجهة النظر الفردية ، أما من وجهة النظر القومية فالأمر يتطلب تقدير مدى مساهمة المشروع في تحقيق كافة الأهداف الأساسية للتنمية (اقتصادية وغير اقتصادية)، وكل هذا يقتضي إعداد تقارير ودراسات سواءً لأصحاب رؤوس الأموال أو للسلطات العامة ، وهذه التقارير قد تكون مبسطة كما في حالة المشروعات الصغيرة والعادية وقد يكون في شكل مجلدات كما في حالة المشروعات الكبيرة والضخمة ، ويقوم بهذه الدراسات عادة متخصصون في الفروع المختلفة التي تتناولها الدراسة ، والتي تختلف من مشروع لآخر حسب طبيعته وحجمه. (٤٧: ٤٤)

يتفق كل من مصطفي محمود أبو بكر ومعالي فهمي حيدر (٢٠٠٠) مع غادة صالح حسن (٢٠٠٨) علي أن لدراسات الجدوي مجموعة من الأهداف أهمها :

١- تحديد التخصص الأمثل للموارد علي المستوي القومي .

٢- اختيار المشروعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق عدالة توزيع الدخول وتحقيق أهداف اجتماعية محددة.
٣- تحديد المشروعات التي تساهم في علاج بعض المشكلات القومية مثل المشروعات التي تستوعب حجم كبير من العمالة او تلك المشروعات التي توفر العملة الأجنبية أو المشروعات التي تستخدم موارد محلية معينة .
٤- اختيار المشروعات الاقتصادية التي تحقق عائد مناسب علي الاستثمار لرجال الأعمال والمستثمرين .
٥- الحصول علي تراخيص إقامة المشروعات من الجهات الحكومية أو الرسمية والمعنية بالموافقة علي إنشاء المشروعات .
٦- تقدم دراسات الجدوي إلي المؤسسات المالية بما يثبت رغبتها وقدرتها علي سداد ما تساهم به هذه المؤسسات من منح وقروض . (٩١: ٣٥ – ٣٦) (٦٦ : ٦)

كما يذكر حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) **أهداف دراسات الجدوى في المجال الرياضى** كالتالى:
- تحديد مدي صلاحية المشروعات الاستثمارية في المجال الرياضي من عدة جوانب هي السوق – الناحية الفنية – التمويل – الناحية الاقتصادية – الناحية الاجتماعية .
- تحقيق بعض الاهداف الرياضية .
- تحقيق أعلي منفعة في مجالات التعليم والتدريب والترويح والإدارة .
- المساعده في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . (٢٦: ٢٣)

ولدراسات الجدوي مجموعة من الخصائص أهمها:
- تسعي دراسات الجدوي الي تحديد مدي صلاحية فكرة مشروع استثماري معين .
- تهتم دراسات الجدوي بالمشروعات الجديدة والمشروعات القائمة علي السواء .
- تهتم بتقييم فكرة المشروع من عدة جوانب متكاملة يتوقف عليها مجتمعة اتخاذ قرار تنفيذ وتمويل المشروع من عدمة .
- تتصف دراسات الجدوي بالعمومية ، حيث تعد ضرورية لكل المشروعات بصرف النظر عن نوعها أو حجمها ، وإن كان حجم و تكلفة وتفصيلات دراسات الجدوى تتوقف بدرجة كبيرة علي حجم وطبيعة المشروع ومقدار الاموال المستثمرة فيه.

- يترتب علي أى خطأ في إحدي مراحل أو مكونات دراسات الجدوي تأثيرات تراكمية علي المراحل والمكونات الأخري مما يلقي عبئا كبيرا علي القائم بالدراسة التأكد من دقة وصحة كل مرحلة قبل الانتقال إلي المراحل الأخري من الدراسة .
- وضوح الترابط والتداخل بين مكونات ومراحل دراسات الجدوى حيث تعد مخرجات كل مرحلة بمثابة مدخلات المرحلة التالية ، ومن ثم فعلي القائم بالدراسة أن يتخذا قرارا محددا في نهاية كل مرحلة هل سيستمر في استكمال الدراسة بالانتقال الي المرحلة التالية اولا وذلك وفق نتائج دراسات الجدوي في المرحلة او المراحل السابقة.
- تتصف دراسات الجدوي بالارتفاع النسبي في تكلفة اعدادها وخاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة والكبيرة ، وذلك لحاجتها الي بيانات ومعلومات متنوعة ودراسات متخصصة ومتعمقة لعناصر ومكونات الفكرة او المشروع.
(٩١ : ٣٣ -٣٤)

وتعد دراسات الجدوي في إطار متطلباتها من الدراسات التي يصعب قيام فرد بمفرده بتحليل كافة جوانبها خاصة في ظل المشروعات التجارية الكبيرة ، فهي تتطلب مجموعة عمل من الخبراء والمتخصصين في عديد من المجالات ، وذو دراية عالية وخبرة بمثل هذه الدراسات ، فدراسة الجدوى تحتاج الي خبراء في مجالات التسويق واستراتجياتة والالمام بالتكنولوجيا الحديثة وتتوقف درجة جودة دراسات الجدوى علي درجة التقدم في المجتمع والوعي بأهميتها فهي نتاج العديد من العوامل مثل دور العلم والتكنولوجيا والمستوى الحضارى والاقتصادى ونمط الخبرة والمعرفة ودرجتها ، لذلك تستند دراسات الجدوى علي بعض المتطلبات التي يجب توافرها في المجتمع وأهمها :

١- توافر كافة البيانات والمعلومات وثيقة الصلة بالاهداف الرئيسية للمشروعات من قريب او بعيد .
٢- توافر خبرة تكنولوجية وفنية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين القائمين علي دراسة الجدوى .
٣- توافر المقدرة علي المعالجة الإلكترونية للبيانات.
٤- الحاجة الي سعة أفق القائمين علي دراسة الجدوى والمامهم بالعديد من المجالات والتخصصات المختلفة.
٥- الحاجة الي خلفية تاريخية كبيرة عن مراحل تطور التكنولوجيا للانشطة المختلفة.
٦- الدراية الكاملة بأقتصاديات المشروعات المماثلة التي تمت علي المستوى المحلي وعلي كافة المستويات في الدول الأخرى خاصة في ظل العولمة.

٧- الإلمام الكافي بالسياسة الاقتصادية وما تتضمنة من سياسات مثل السياسة المالية علي المستوي المحلي والدولي ، كذلك الالمام بكافة القوانين المرتبطة بالاستثمار سواء بطريقة مباشرة أوغير مباشرة . (١٠٦ : ٣٢ -٣٣)

أما عن فريق دراسات الجدوى فهو الفريق الذي يبدأ عملة بعد صدور قرار من قبل الادارة العليا(الاستراتيجية) للقيام بدراسة الجدوى ، ويضم الفريق فئتين رئيسيتين من الافراد فئة المستفدبين، وفئة من الخبراء والمتخصصين في دراسات الجدوى، ويجب أن تعطي صلاحيات واسعة للفريق وحرية كاملة في الوصول الي الوثائق والمستندات والتقارير، وإستقلالية الي أقصي حد ممكن في تحليل البيانات والوصول الي النتائج .
لذا يجب مراعاة الخصائص الجوهرية التي يجب ان تتوافر في هذا الفريق وهي كما يلي :
١- امتلاك المعرفة والمهارة المتميزة في مجال دراسات الجدوي لنظم المعلومات في ابعادها التشغيلية والتنظيمية .
٢- معرفة واسعة ومتنوعة في استخدام الأساليب الإحصائية والرياضية والكمية وطرق بحوث العمليات.
٣- معرفة ومهارة في استخدامات الحاسب الالي وبرامجة الخاصة بدراسات الجدوى.
٤- وجود افراد متخصصين في المحاسبة والتحليل المالي والاقتصادى للمشاريع تحت الإنجاز.
٥- معرفة دقيقة وعميقة بأهداف المنظمة واستراتيجيتها الحالية والمستقبلية وبنوع وطبيعة الأنشطة الجوهرية التي تمارسها .
٦- قدرة علي فهم المناخ التنظيمي الداخلي للمنظمة وهيكلها ووظائفها وعلاقتها باسواقها ومنافسيها وبيئتها الخارجية بصورة عامة.
القدرة علي العمل مع الفريق الواحد بتوافق وتكامل ، وقيادة فرق العمل المنبثقة من الفريق الرئيسي للمساعدة في إنجاز المهام والواجبات ذات العلاقة بموضوع دراسة الجدوى. (٤٥: ١٢١ – ١٢٢)

لدراسات الجدوي مجالات تطبيقة ويقصد بها اوجه الاستخدامات التي يتم الاستعانة بها من اجل الوصول الي قرار معين يتعلق بصرف مبالغ مستقبلا من أجل انفاقها في انشطة متعددة وأهم هذة المجالات ما يلي:

١- إنشاء مشروعات جديدة

حيث يعتبر هذا المجال من أهم المجالات التي يستعان فيها بدراسات الجدوى لاتخاذ قرار يتعلق بأمكانية أو فائدة إنشاء المشروع الجديد من عدمة قبل إنفاق الأموال علي النشاط المرغوب ، ومعني ذلك أن المستثمر الذي لديه مبلغا من المال ويريد عمل مشروع أمامه أنشطة متعددة وداخل كل نشاط عدة بدائل مختلفة لذلك لأبد من عمل دراسة جدوى تفصلية خلال عمر المشروع الافتراضي قبل أن يتم إنفاق الأموال والتعرض للمخاطر، ويتم عمل دراسات الجدوى لبيان التكاليف والايرادات المتوقعة وعمل مقارنة بينها مع أخذ قيمة النقود والتضخم او القوة الشرائية للنقود في المستقبل في الحسبان باستخدام أسعار الخصم للوصول الي القيمة الحالية.

٢- التوسع الاستثماري

في هذة الحالة نجد أن المشروع قائم بالفعل ويعمل وليس مشروع جديد ولكن الخبراء أو الاخصائيين أو المديرين أو المنظمين لعملية الإنتاج يرون أن السوق مناسب للبيع وتحقيق الأرباح ومن ثم يجب التوسع في الاستثمار بإنشاء منشأت جديدة أو مصانع تابعة أو عنابر أوخطوط إنتاج جديدة أو غيرها من صور التوسع.

كما يشير عبد المطلب عبد الحميد(٢٠٠٠) أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لاجراء دراسات الجدوي في المجالات المختلفة من أهمها:
١- في ظل العولمة والتحول لأليات السوق تزداد مشاكل التعامل مع التغيرات الداخلية في الاقتصاد القومي والتغيرات العالمية في الاقتصاد العالمي ، مما يزيد من مخاطر عدم التأكد في تقدير عدد من المتغيرات الداخلية في دراسات الجدوى خلال العمر الافتراضي للمشروع مثل الأسعار والطلب وأسلوب الإنتاج .
٢- مع ازدياد حجم المشروعات تزداد صعوبات تقدير بنود التدفقات النقدية الداخلية والخارجية ، بالإضافة إلي أن بعض التغيرات قد تكون غير قابلة للقياس الكمي وتأثيرها غير مباشر .
٣- عدم التوازن بين تكاليف دراسات الجدوى وتقييم المشروعات وحجم المشروع ورأس المال المخصص للاستثمار في المشروع وهو ما يتطلب البحث دائما في أحداث هذا التوازن وتفصيل دراسات الجدوى علي المشروع كحالة منفصلة دائما لأن كل مشروع هو حالة لابد أن تتلائم دراسات الجدوى مع أوضاعه وحجمة.
٤- يوجد بعض الصعوبات الفنية خاصة عندما تكون الخبرات الفنية التي تقوم بالمشروع ضعيفة وهوما يتطلب دائما الاستعانة بالخبرات الفنية ذات المهارة المرتفعة والمتخصصة في النشاط الخاص بالمشروع والدراسات الفنية له.
٥- صعوبات ومشاكل نقص البيانات والمعلومات أو تضاربها أو عدم وضوحها مما قد يؤثر علي دقة تقدير بعض المتغيرات الداخلية في دراسات الجدوى وهو ما يمكن علاجه من خلال العديد من الاساليب التي تطبق في كل حالة علي حدة. (٦٠: ٣٥ – ٣٦)

خطوات (مراحل) المشروع

دراسة الجدوي تعني تقرير مدي صلاحية وجاذبية المشروع الاستثماري محل الدراسة للتنفيذ وتعتبر دراسة الجدوى لأى مشروع بمثابة تقرير تفصيلي يتناول وصف لفكرة المشروع وتحليل لكافة الأنشطة المختلفة فيه بحيث تمد القائم بالمشروع بأساس تسويقي وفني واقتصادى يمكن من اتخاذ القرار الاستثماري للمشروع من عدمه.

يذكر كلا من أحمد ماهر ومحمد فريد الصحن (بدون) أن أي مشروع يمر بالعديد من الخطوات التي تبدأ من كونه فكرة استثمارية إلي أن تنتهي باتخاذ القرار الخاص بإنشاءه وتشغيله ومتابعة وتقييم أداءه وتتضمن خطوات دراسات الجدوى المراحل التالية :

١- التعرف علي الفرص الاستثمارية (فكرة المشروع) .
٢- إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيدية .
٣- إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التفصلية.
٤- تنفيذ وتشغيل المشروع.
٥- متابعة وتقييم أداء المشروع. (٨ : ١٢)

اولا: التعرف علي الفرص الاستثمارية

تعد البداية الحقيقية لأى مشروع هي البحث عن مجموعة من الأفكار التي تصلح بعضها كنقطة انطلاق لسلسلة من الدراسات التي تهدف الي إمكانية تطبيق الفكرة عمليا ، وتزيد صعوبة تحديد الفرص الاستثمارية التي يمكن ترجمتها الي مشروعات وخاصة في الدول النامية التي تمر بالمراحل الاولي للتنمية الصناعية وهنا يبرز دور الحكومات وهيئاتها الاستثمارية لتحديد مجموعة الفرص الاستثمارية المتاحة في المراحل المختلفة عن طريق امداد المستثمرين بقائمة تتضمن المشروعات المقترحة والتي تخدم خطط التنمية وعلي العكس من ذلك فالامر يكون اسهل في الدول الاكثر تقدما نظرا لوجود الميكانيزم التخطيطي الذي يمد المستثمرين بمؤشرات اقتصادية تفصلية عن الفرص والمشروعات الاستثمارية المتاحة.

ولدراسة الفرص الاستثمارية ينبغي علي القائم بدراسة الجدوي تحليل النقاط التالية :

١- دراسة احتياجات السوق سواء في مجال الخدمات مثل التعليم والصحة والنقل والمواصلات والاقامة وغيرها ، أو في مجال المنتجات كالكساء والغذاء ، وذلك من خلال القيام بابحاث السوق لتتعرف علي احتياجات المستفدين وكيفية إشباع تلك الاحتياجات .

٢- الموارد الطبيعية المتاحة وكيفية الاستفادة منها في بناء الأفكار الاستثمارية للمشروعات .
٣- مستقبل الطلب علي أنواع معينة من السلع التي تتمتع باحتمالات للنمو نتيجة لزيادة السكان أو القوة الشرائية بالاضافة الي الطلب علي السلع الجديدة تماما علي السوق .
٤- الواردات واحتمالات منتجات تصنع محليا بدلا منها، بهدف التوصل الي بعض الافكار الاستثمارية لمشروعات معينة ، وذلك من خلال دراسة وتحليل السلع والمنتجات التي تم استيرادها خلال فترة زمنية معينة ، وتصنيف هذة السلع والخدمات ثم تحديد كمياتها وأسعارها

٥- القطاعات الإنتاجية الناجحة في البلاد الاخري التي تتمتع بمستوي مشابهة في التنمية.
٦- إمكانية تحقيق حلقة اتصال مع بعض الصناعات الأخري سواء محليا أو دوليا .
٧- إمكانية التوسع في الخطوط الانتاجية الحالية سواء بالتكامل الي الامام او الخلف واحتمالات التنوع في المنتجات التي تشبع نفس الحاجة .
٨- احتمالات التوسع في الصناعات الحالية للحصول علي وفورات الحجم الكبير.
٩- إمكانية التصدير .
١٠- تكاليف عوامل الإنتاج ومدي توافرها .
١١- المناخ العام للاستثمار وسياسات التصنيع المتبعة . (٩٦ :١٦)(٩: ٢٣٩ - ٢٣١)

حيث يذكر حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن مرحلة التعرف علي فكرة المشروع الاستثماري الرياضي ناتجة من عدة مصادر منها دراسة الموارد الطبيعية للمجتمع ودراسة المستوي الرياضي للابطال الرياضين في مختلف الأنشطة الرياضية ، ودراسة التطورات التكنولوجية الحديثة في المجال الرياضي . (٢٦ : ٢٤)

٣٠

ثانيا: إعداد وتنفيذ دراسة الجدوى التمهيدية

- مفهوم دراسة الجدوى التمهيدية (المبدئية او الاولية)

دراسة الجدوي التمهيدية (المبدئية او الاولية) هي الدراسة التي يتم اتخاذها في مرحلة ما قبل الاستثمار ، وهي دراسة تأخذ طابع سريع ولا تتطلب فحصاً دقيقاً وتفصيلياً حتي لايتكبد من يقوم بها نفقات كبيرة بل هي دراسة الهدف منها التأكد من عدم وجود مشاكل جوهرية تفوق تنفيذ الاقتراح الاستثماري وان هذه الدراسة تكون لاكثر من مشروع او فكرة حيث يتم عمل تقييم من خلال مؤشرات لمشروعات اخري. (٥: ٤٧)

ويري يحيي عبد الغني أبو الفتوح (١٩٩٩) أن دراسة الجدوى التمهيدية هي إعلان بالسماح للاستمرار في دراسات الجدوى أو التوقف ، فهي تقرير مدي صلاحية المشروع علي أساس مؤقت وتقرير مدي إمكانية الشروع في دراسات الجدوى التفصلية وترجع ضرورة عمق التحليل القانوني والبيئي في مرحلة دراسات الجدوى االتمهيدية الي ضرورة التأكد من عدم وجود قيود قانونية أو مشاكل بيئية ناجمة عن المشروع تدفع الي التوقف عن القيام بمثل هذة الفكرة الاستثمارية ، وترجع أهمية وضرورة القيام بدراسات الجدوى التمهيدية إلي ارتفاع تكاليف دراسات الجدوى فتكلفة الدراسات التمهيدية لاتكاد تذكر بالمقارنة بتكاليف دراسات الجدوى التفصلية. (٥٩: ١٠٦)

يذكر حمدي عبدالعظيم (١٩٩٩) أن دراسة الجدوى المبدئية هي وسيلة عملية وعلمية توضح للمستثمر امكانيات أو احتمالات النجاح أو الفشل المبدئي قبل الاستغراق في التفاصيل المختلفة القانونية والتسويقية والفنية والمالية والتجارية والاجتماعية ، ومن ثم فهي دراسة تسبق الدراسة التفصيلية والغرض منها بيان هل هناك حاجة لعمل دراسة تفصلية أم لا بمعني انها استكشافية لأهم الموانع والعقبات الجوهرية التي تمنع من تنفيذ المشروع أو تجعل التنفيذ مستحيلا. (٣٤: ١٤)

يشير عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) أن لدراسة الجدوى التمهيدية أهمية كبيرة تتمثل في الاتي :

١- البحث عن الموانع الجوهرية سواء التشريعية أو غير التشريعية فمن الممكن أن يكون هناك مناطق معينة ممنوع إقامة المشروعات عليها من خلال تشريع مثل قرار منع هدم الفيلات في المحافظات وقانون البيئة ، وهناك أيضا موانع غير تشريعية مثل إقامة المشروع علي أراضي تمتلكها القوات المسلحة مثلا .

٢- دراسة قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من قيود وموانع مثل السماح بدخول مادة خام معينة يحتاجها المشروع ، وأيضا هناك قوانين وقرارات تقصر نشاط معين علي الدولة مثل الانتاج الحربي والبترول وغيرها من الأنشطة ، وبالتالي تكشف دراسة الجدوى التمهيدية تلك الاوضاع قبل التورط في عمل دراسة الجدوى التفصلية بما يؤدى ذلك الي ضياع في التكلفة والوقت والجهد.

٣- التعرف علي مدى ملائمة المشروع المقترح أو فكرة المشروع لاولويات التنمية الموجودة في خطة التنمية وما تحدثة من تغيرات علي التكوين الاقتصادى وما تفتحة من فرص مستقبلية للاستثمار مثل استراتيجية تنمية جنوب الوادى الممتدة الي ٢٠١٧ علي مدى أربع خطط خمسية بداية من عام ١٩٩٧ .
٤- محاولة الرجوع الي الخرائط الاستثمارية للمشروعات علي مستوي الموقع المتصور أن يتم إقامة المشروع عليه والرجوع الي الجهة الإدارية المختصة .

٥- التعرف علي حالة الاقتصاد القومي وهويتة وتوجهاته وسياساته الاقتصادية والظروف البيئية ومدي الاستقرار السياسي بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد مع تحديد ما اذا كانت اهداف المشروع تتمشي مع الاهداف العامة للمجتمع أم لا.
٦- مدي الحاجة إلي منتجات المشروع وهو ما يتطلب التعرف علي حالة السوق وطبيعته واتجاهات الطلب علي تلك المنتجات والأسعار السائدة ورغبات وأذواق ودوافع المستهلكين تجاه هذا النوع من السلع .
٧- تحديد ظروف النشاط مجال الاستثمار من حيث مستوي التكنولوجيا وبدائلها ومدي توافر عناصر الانتاج وخاصة العمالة ، وهل هناك قيود علي استيراد العمالة او التكنولوجيا أم لا .

٨- دراسة الصناعات والأنشطة القائمة ومعرفة احتياجاتها وعلاقات التشابك الاقتصادي بينها وعلاقة المشروع بكل ذلك .
٩- تحديد مؤشرات تشجيع الاستثمار وحوافزه ، ونظم التعامل مع المستثمرين بما في ذلك التعرف علي مدي صعوبة الحصول علي تراخيص إقامة المشروع ومدي تعقد الاجراءات الادارية .

١٠- تقدير تكاليف دراسات الجدوي التفصيلية ومدي تناسبها وتوافقها وملائمتها لرأس المال المخصص مبدئيا للاستثمار في المشروع ، وما إذا كان المشروع يستحق إجراء دراسات تفصلية له أم لا بل وتحديد الجوانب التي تحتاج إلي أهتمام خاص وتركيز أثناء القيام بالدراسات التفصيلية بل ومحاولة تقدير التكاليف الاجمالية وحجم التمويل اللازم وهيكلة المشروع (٦٠ :٤٩ – ٥١)

أهداف دراسات الجدوي التمهيدية

يتفق كل من يحيي عبد الغني أبو الفتوح (١٩٩٩) وسمير محمد عبد العزيز (٢٠٠٠) أن لدراسات الجدوى التمهيدية مجموعة من الأهداف هي :

١- التاكد من بحث بدائل المشروع الممكنة حيث يجب تحليل البدائل المتاحة للوصول الي بديل أو اثنين يتم دراسة جدواها بحيث يتلافي الإفراط في التكاليف والوقت إذا تم دراسة هذه البدائل تفصليا .
٢- تبرير إمكانية إجراء تحليل تفصيلي في دراسة الجدوى لفكرة المشروع.
٣- تحديد بشكل إجمالي ما إذا كانت الاثار المحتملة من عمليات الإنتاج المتوقعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تتماشي مع الحالة البيئية والمعايير الاقتصادية .
٤- تقرير مدي قابلية فكرة المشروع استنادا الي المعلومات المتاحة للنجاح .
٥- تحديد ما إذا كانت فكرة المشروع مغرية بالشكل الذي يكفي لاجتذاب مستثمرين معينين.
٦- تحديد جوانب المشروع التي تشكل العوامل الحاسمة بالنسبة لدراسة الجدوي . (١٠٦: ٦٠) (٤٧ : ١٧)

في ضوء ما سبق يشير حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) إلي أن دراسة الجدوى التمهيدية لاى مشروع رياضى تهدف الي :

- التأكيد من عدم وجود عوائق جوهرية أمام المشروع الرياضي المقترح .
- التعرف علي التشريعات الرياضية وقوانينها وهل تسمح بإقامة المشروع الرياضي أم لا
- التعرف علي أن هناك حاجة للخدمات والأنشطة الرياضية التي يقدمها المشروع للمستفدين .
- التعرف علي الموارد المالية لإقامة المشروع أو المشروعات الرياضية المختلفة .
- دراسة المشاكل التي قد تواجه المشروع الرياضي ووضع حلول مقترحة لها .
- التعرف علي التنبؤات الأولية علي أن المشروع المقترح مربح . (٢٦ : ٢٥)

ثالثا : اعداد وتنفيذ دراسة الجدوي التفصيلية

تعرف دراسات الجدوى التفصيلية بأنها " دراسات لاحقة لدراسة الجدوى التمهيدية ولكنها اكثر تفصيلا ودقة وشمولا منها ، فهي بمثابة تقرير مفصل يشمل كافة جوانب المشروع المقترح والتي علي أساسها تستطيع الإدارة العليا ان تتخذ قرارها أما بالتخلي عن المشروع نهائيا أو تأجيلة أو الانتقال إلي مرحلة التنفيذ .

وعلي هذا الأساس فان دراسات الجدوى التمهيدية والتفصيلية ما هما إلا دراسات متكاملة ومتتالية ولا يمكن الاكتفاء بدراسة واحده كي تكون بديلاً عن الأخرى فكلتاهما تهدفان إلي الوصول إلي قرار استثماري ناجح يضمن مستوي معين من الأمان وتساعد في تخفيف درجة المخاطرة واختيار فرصة استثمارية مناسبة من بين عدة فرص مقترحة واستنادا إلي أسس علمية . (٧٣: ٤٥)

تعطي دراسة الجدوي التفصلية دراسة مفصلة حول كل من :

١- طبيعة واتجاهات الطلب علي منتجات و خدمات المشروع المقترح سواء كان الطلب المحلي او الطلب الخارجي والعوامل المؤثرة علي الطلب ومرونات الطلب السعرية .

٢- طبيعة السلع التي ينتجها المشروع وهل هي سلع نهاية ام سلع وسيطة .
٣- عملية الإنتاج والأساليب الفنية الممكن استخدامها في المشروع ، ومدي ملائمة الأسلوب التكنولوجي المقترح مع حجم المشروع ، بالإضافة إلي وصف دقيق لعملية الإحلال في عناصر الإنتاج والبدائل الفنية الأخرى.

٤- التكاليف الإجمالية اللازمة لإقامة المشروع سواء أكانت بشكل تكاليف ثابتة أو تكاليف تشغيل مثل تقدير تكاليف المباني والآلات ومستلزمات الإنتاج وتكاليف الصيانة والنقل والتخزين والدعاية والإعلان والأجور والمكافأت والحوافز .....الخ .

٥- العوائد المتوقعة للمشروع المقترح ، والتي تتضمن الإيرادات والأرباح قبل استقطاب الضرائب .

٦- مصادر تمويل المشروع ، وهل يتم التمويل ذاتيا عن طريق أصحاب المشروع أو الاعتماد علي القروض المحلية أو التمويل اجنبيا وما هي أسعار الفائدة علي القروض ومعدلات نموها.

٧- الموقع المناسب للمشروع المقترح مع دراسة لأهم العوامل المحددة في اختيار الموقع المناسب كالاقتراب من الأسواق المستفيدة أو من مصادر المواد الأولية أو القوي العاملة .

٨- البنية التحتية ومدي توافرها في المنطقة المراد اقامة المشروع فيها .
٩- قوة العمل المتاحة سواء أكانت الإدارية أو الفنية اللازمة لتشغيل المشروع بالإضافة إلي ضرورة أن تتضمن الدراسة برامج للتدريب والتأهيل لتلك القوي نظرا لأن عملية التدريب عملية مستمرة . (٧٣: ٤٦ – ٤٨)

- مراحل دراسة الجدوي التفصيلية

اولا : دراسة الجدوي البيئية

أصبحت دراسة الجدوي البيئية للمشروعات الاستثمارية علي درجة كبيرة من الأهمية في الكثير من الدول سواء المتقدمة أو النامية حيث صارت تلك الدراسات ونتائجها من العوامل الفاصلة التي تحدد ظهور المشروع إلي الوجود من عدمة في الاقتصاديات المتقدمة ولذلك من الطبيعي إن تكون تلك الدراسة هي أول الدراسات التفصيلية للمشروع.

أى أن دراسة الجدوى البيئية تهدف إلي التعرف علي الأثار الإيجابية والسلبية للمشروع علي البيئة والعمل علي تعظيم الاثار الإيجابية والاقلال إلي أدني حد ممكن من الأثار السلبية أو تجنبها ومنع حدوثها حتي لا تؤدي إلي زيادة الإضرار بالبيئة . (٦٠ : ٧٠)

يوضح صلاح الحجار (٢٠٠٢) أن دراسة الجدوى البيئية تهدف الي تقييم الأثر البيئي للمشروع من خلال التعرف علي :

- تحديد الحاجة إلي المشروع من الناحية الاقتصادية والقومية .
- وصف المشروع المقترح وصف تفصيلي مع الاستعانة بالرسومات التوضيحية .
- الفحص للتأكد من الأثار البيئية المطلوب تقييمها ، وذلك لإمكانية تصنيفها طبقا لنظام القائم ما بين مشروعات ذات تأثير ضئيل أو مشروعات لها أثار خطيرة ، والفحص هو عملية تقرير ما إذا كان الاقتراح يتطلب أو لايتطلب تقييما شاملا للأثار البيئية ، وتحديد المستوي الذي ينبغي أن يجري هذا التقييم علي أساسة . (٥٢ : ٣٩)

كما تشير سمية محمد بدوي (٢٠٠٣) الي أهمية دراسة الجدوي البيئية في الاتي :

- تحديد مدي تمشي المشروع المقترح مع الاتجاهات العامة للدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجيات الموضوعة للأولويات الاستثمارية في القطاعات المكونة للاقتصاد القوي ، وأيضا التوزيع الجغرافي المستهدف للمشروعات الانمائية لغرض تحقيق النمو المتوازن بين المناطق المختلفة مع إيثار المجتمعات العمرانية الجديدة باولوية اكبر.
- مراعاة التركيبة السكانية المستفيدة من المشروع والخصائص الديمغرافية لها ، من اجل تحقيق الموائمة بين متطالباتهم وما يقدمه المشروع المقترح . (٤٩: ٧٦)

ثانيا : دراسة الجدوي التسويقية

يعد التغير السريع والمستمر في التكنولوجيا وأساليب الانتاج والتطور السريع في نظم الاتصالات وعالم الانترنت والفضائيات، ورسوخ العولمة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والإجتماعية والسياسية من السمات الرئيسية للعالم في بداية الألفية الثالثة ، وأيضا التغير السريع والمستمر في ميول وأذواق المستهلكين لصالح سلع جديدة تلبي طموحات الافراد، وفي ظل هذة السمات والتي بدأت بها الألفية الثالثة أشتد الصراع بين المنتجين في مختلف دول العالم لجذب أكبر عدد ممكن من المستهلكين في إتجاه سلع وخدمات معينة سواء لخلق سوق جديدة أو المحافظة علي حجم السوق الحالية مستقبلا .

وفي ظل هذه الظروف والسمات لن يستطيع المنتجون تحقيق أهدافهم ألا من خلال الاهتمام بالدراسات الاقتصادية للمشروعات والتي تتمثل في دراسة الجدوى التسويقية التي تمثل نقطة البداية والانطلاق في دراسة الجدوى التفصلية للمشروع ، فالنتائج التي تنتهي اليها هذة الدراسة تمثل القاعدة التي علي أساسها يتم اتخاذ قرار التوقف أو الاستمرار في استكمال تنفيذ المراحل التالية لدراسة الجدوي التفصيلية . (٤٤: ٣٣)

يتمثل الهدف النهائي لدراسة الجدوي التسويقية في تقدير حجم الطلب الكلي علي المنتجات محل الدراسة ، وهذا الهدف يتضمن العديد من الأهداف الفرعية الأخري والتي يجب أن تكون واضحة ومحددة أمام الباحث التسويقي وتضمن هذة الأهداف ما يلي :

أ- توصيف السوق الفعلي والمتوقع

ويتحقق من خلال دراسة العديد من العناصر من بينها الاتي :

- تقدير وتوصيف حجم الطلب المتوقع.
- تقدير وتوصيف حجم المعروض حاليا.
- تقدير حجم الفجوة بين المطلوب والمتاح.
- تقدير وتوصيف الفرص التسويقية الخاصة بالفرص الاستثمارية محل الدراسة .
- تحديد درجة المنافسة السائدة في السوق والمتوقع ان تكون سائدة في المستقبل .
- تحديد المنتجات البديلة والمكملة وأسعار كل منها مقارنة بأسعار المنتجات محل الدراسة .
- مدي التشتت والتركيز الجغرافي للسوق .
- اتجاهات الطلب الداخلي والخارجي ومعدل نموه.

ب- توصيف المستهلكين الحاليين والمحتملين

ويتحقق ذلك من خلال دراسة العديد من العناصر من بينها

- إعداد المستهلكين الحاليين والمحتملين وتوزيعهم بين الاسواق والمناطق التسويقية المختلفة .
- أذواق وتفضيلات المستهلكين ودرجة حساسيتهم تجاه المنتجات محل الدراسة .
- الخصائص الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والمالية للمستهلكين .
- معدل الاستهلاك الحالي والمتوقع من المنتجات محل الدراسة.

ج- تحديد الملامح العامة للسياسات التسويقية

ويتحقق ذلك من خلال دراسة العديد من العناصر من بينها

- سياسات التسعير المختلفة وانظمة الدفع والسداد.
- سياسات التوزيع والترويج مع تحديد طرق الإعلان والترويج وتكلفة كل منها .
- مواصفات الجودة وطرق التعديل فيها . (٤٤ : ٥٥ – ٥٦)

تلعب بحوث التسويق دورا هاما في إعداد الدراسة التسويقية للمشروعات الجديدة فمن خلال هذة الدراسة يمكن الحصول علي الاتي :

- حجم المخرجات المستهدفة
- الظروف العامة لتسويق المنتجات.
- الاتجاهات الحالية والمستقبلية في التسويق
- تحديد السوق المستهدف.
- تحليل الطلب الحالي والمستقبلي من المنتجات والسلع.
- تحليل العرض الحالي والمستقبلي . (٨ :٥٠١)

يذكر سعد أحمد شلبي (٢٠٠٤) أن أبحاث التسويق الرياضي هي نظام لتجميع البيانات وتحليلها حيث يحتاج رجل التسويق الرياضي إلي المعلومات التي جمعها في وضع القرارات ورسم الاستراتجيات التي تخص كل جوانب المنظمة الرياضية وخطتها التسويقية ، لذا يجب أن يحصل العاملون في مجال التسويق الرياضي علي أكبر كم ممكن من المعلومات من مختلف المجالات. (٤١ :٩٧)

كما يذكر حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن دراسة الجدوى التسويقية في المجال الرياضي هي دراسة عملية تتطلب الألمام بكافة الظروف المحيطة بالخدمة والأنشطة الرياضية المقدمة للمستفدين، وأنها تهدف الي تقدير الطلب علي هذه الخدمة والتنبوء بحجم الطلب في المستقبل بالاضافة إلي تقدير حجم العرض الحالي والمستقبلي ، وتجميع البيانات عن السوق المستفيد من الخدمة الرياضية ، لذلك يجب الالمام ببعض البيانات عند دراسة السوق الرياضي هي :

- بيانات السكان لتحديد الخدمة والأنشطة الرياضية المناسبة حسب (عدد السكان الحالي – معدل النمو السكاني – مستوي التعليم – عدد الوحدات السكانية – حركة السكان بين المناطق المختلفة – عدد العائلات).
- بيانات عن الدخل لتحديد الخدمة والأنشطة الرياضية المناسبة حسب الدخل القومي موزعه علي القطاعات المختلفة .
- بيانات عن النشاط التجاري في الخدمات والأنشطة الرياضية ، وذلك من حيث عدد المنشأت التي تقدم نفس الخدمة أو نفس النشاط الرياضي ، ونسبة الربح في كل خدمة أو نشاط .
- بيانات عن كيفية الوصول الي المنشأت الرياضية من حيث وسائل المواصلات المختلفة.
- سلوك المستفيدين من الخدمات والأنشطة الرياضية ومدي الرغبة والميل لتلك الأنشطة والخدمات الرياضية .

- سياسة الحكومة في فلسفة الرياضة والقيود والتسهيلات الجمركية علي المستلزمات والاجهزة والادوات الرياضية . (٢٦ : ٥٧ – ٥٩)

- تحديد استراتيجية التسويق حيث يوجد اربع استراتيجيات لتقديم الخدمة او النشاط الرياضي وهما :

١- **استراتيجية الاختراق** عن طريق عرض مزيد من المنتج أو الخدمة وتكثيف الإعلان وتجزئة المنتج أو الخدمة أثناء عرضها وتخفيض السعر، حيث يمكن تحديد اختراق السوق من خلال بعدين هما السعي وراء اسواق جديدة للمنتجات وجعل المستهلكين الحاليين يشترون المنتجات بأسعار أعلي

٢- **استراتيجية (اتساع) وتطوير السوق** عن طريق بيع المنتج القديم في منطقة جغرافية جديدة ، وزيادة حجم المنتجات التي يتم بيعها للمستهلكين الجدد مما يجعله مختلفا عن الأنشطة الاخري السابقة التي تحاول بيع المزيد من المنتجات او الخدمات للمستهلكين الحاليين .

٣- **استراتيجية تطوير المنتج أو الخدمة أو النشاط** عن طريق تكثيف البحث العلمي للاستفادة من النتائج في التطور وإنتاج سلع او خدمات جديدة لتلبي طلب الاسواق الجديدة وخاصة في حاله وجود سلع سلع مشابهة .

٤- استراتجية التنوع

حيث يتميز عنصر التنوع بإصدار منتجات جديدة لعملاء جدد ، ويحدث التنوع في مجال تقديم السلع وأيضا الخدمات الرياضية ، فقد بدأت إحدي الوكالات التسويقية التي كانت تمتلك امتياز ادارة الاجنحة الرياضية في استغلال معرفتها وخبرتها في تقديم مختلف الخدمات والامكانيات الرياضية واستطاعت هذة المؤسسة عقد اتفاقيات للادارة الكاملة للعديد من الأنشطة في عدد الاستادات الرياضية والمراكز في جميع أنحاء البلاد . (٢٦ : ٣٤) (٤١ :١٤٠- ١٤٨)

حيث يعد اختيار الاستراتيجية الملائمة للاستثمار بالأندية الرياضية خطوة هامة وأساسية في دراسة الجدوي التسويقية وتتضمن عدة محاور هي :

١- تحديد الأهداف التسويقية للاستثمار من حيث احتياجات المستهلك ومستلزمات الخدمات والمنشأت الرياضية والسعر والجودة والصورة الذهنية التي يتوقعها المستهلك وأساليب وسائل الاتصال للوصول إلي المستهلك المرغوب في الأماكن الملائمة وصياغة الأنشطة في بيان تجميعي طويل الأجل لتحديد إمكانية الاستفادة من الموارد المادية والبشرية والبيئة المحيطة . (١١٤ : ٤٣)

٢- تقييم قطاعات السوق في المجالات الرياضية وذلك من خلال تحديد وتصنيف مجموعة المستفدين من الجهود التسويقية للخدمة والأنشطة الرياضية وفقا لخصائص السوق ، حيث يجب حصر أهم المنافسين للمشروع في السوق وتحديد النصيب النسبي لكل منافس حتي يمكن تنمية استراتجيات تسويقية تمكنة من المنافسة الفعلية . (٢٧ : ٩٥)

٣- تحليل المزيج التسويقي مع مراعاة التوسع أو الانكماش بناء"علي حجم المبيعات أو توزيع الخدمة ، مع مراعاة عملية التسعير للمنتجات والخدمات الرياضية وتحديد الخصم وشروط الدفع وطرق التمويل لما له من أثر علي مقدار الايرادات التي تستطيع المنظمة أن تحققها من المبيعات ومن قدراتها علي وضع أجور العاملين بها وتوسيع نصيب المؤسسة الرياضية في السوق وتتحدد استراتجية التسعير في المؤسسة الرياضية وفقا للعرض والطلب . (٢٧ : ٣٦)

أيضا يذكر سعد أحمد شلبي (٢٠٠٤) ان خليط التسويق يتضمن اكتشاف وتطوير المزيج المناسب الذي يضم السلعة والسعر والمكان والترويج :

- **السلعة (الخدمة) Product** ويقصد بها كل سلعة أو خدمة أو حتي فكرة تؤدي غرضا أو تشبع حاجة لدي المستهلك ، وتتضمن الدراسة التسويقية اختيار المنتج وتصميمة وتغليفة وأسمه التجاري وعلامته التجارية والضمان وكيفية تقديمه إلي السوق أو المستفدين .

وتعد السلعة أو الخدمة الرياضية هي نقطة الارتكاز في مزيج التسويق ويجب فهمها كمفهوم وليس كعنصر مادي بسيط والسلعة هي ماتحاول الشركة أو المؤسسة الرياضية بيعة حيث يكون التحدي هنا هو إنتاج السلعة المناسبة للمستهلك ، ولتطوير أطياف المنتجات والخدمات الرياضية أجبرت المؤسسات الرياضية اليوم في ظل أوضاع المنافسة الحالية داخل السوق الرياضي علي إيجاد إجابات للعديد من الاسئلة منها ماذا يجب أن تقدمة من خدمات؟ وإلي أى من المجموعات المستهدفه ينبغي أن تقدم تلك الخدمات ؟ وكيف تبدو تلك الخدمات ؟ ومن ثم نستطيع توصيلها إلي المستفيد بشكل مرضي . (٤١ : ١٢٦)

- **السعر Price**

السعر أو الثمن هو القيمة المقابلة للسلعة والتحدي الذي يواجه رجل التسويق هو تحديد السعر المناسب للمستهلك ، فهناك عدة طرق للسعر ، فيمكن استخدام السعر الترويجي ومنها الحصول علي تذكرتين بسعر واحد لحضور مباراة أو السماح لفردين بالمشاركة في أحد برامج الاندية التي تقدم خدمات وقت الفراغ في مقابل اشتراك عضو واحد ، كما يمكن وضع

اسعار خاصة علي الملابس الرياضية للمناسبات الخاصة بالرياضات الموسيمية ، لذا يري علماء الاقتصاد أن السعر هو المفتاح الذي يحدد النجاح أو الفشل ، وهناك العديد من استراتيجيات التخطيط التسعيرى طويل المدى والتي يمكن لرجل التسويق الرياضي اتباعها عند وضع الاسعار منها العرض والطلب- المنافع- المرونة- هامش التكلفة- ونظريات اخري كثيرة ، ولكل استراتيجية مجموعة من الاجراءات ، حيث تحدد تكلفة المنتجات اسعارها عادة ولكن قد تلجأ المنظمة الي رفع السعر او جعل السعر معبرا عن قيمة المنتج في ذهن المستهلك وقد تقدم سعرا منخفضا لارضاء قطاع معين لمراعاة المستوي المادي لهذا القطاع . (٤١: ١٢٩) (٢٢ : ١٩١)

- **المكان (الموقع) Place**

هو عملية إيصال السلعة أو الخدمة الرياضية إلي المستفيدين منها ويمكن تسميتها بالتوزيع ، لذا فعلي رجل التسويق الرياضي تحليل طرق التوزيع المتاحة ثم اختيار منها أنسب الطرق لايصال السلعة الرياضية إلي المكان المناسب ، لايمكن لرجل التسويق الرياضي تغيير مكان التوزيع بنفس سهولة تغير سعر السلعة أو الخدمة لان مكان التوزيع يقع من موقع تجزئة لمعدات الرياضية . (٤١ : ١٣٢)

- **الترويج Promotion**

الترويج هو عملية تنشيط توزيع المبيعات مما يعني زيادة الاهتمام ، وبالتالي فهو عملية توجية اهتمام الأفراد الي شئ ما ، ويمكن لهذه العملية أن تضمن مجموعة متنوعة من الطرق والوسائل للحصول علي أهتمام المستهلك المحتمل وإعلامه بشئ ما وإبلاغ الأخرين عن هذا الشئ ، ويمكن للترويج أن يكون واحدا أو أكثر من مختلف وسائل التشجيع علي الشراء واستراتجياته ، كما يمكن لرجل التسويق الرياضي أن يختار وسيلة واحدة أو أكثر أو مجموعة منها لاستراتجية التسويق الترويجية ، تحتاج دراسة الجدوى التسويقية للمشروع إلي تحديد وسائل الترويج بغرض تحديد تكلفتها ومن وسائل الترويج التي يمكن استخدامها ما يلي :

- الدعاية والإعلان - العلاقات العامة
- البيع الشخصي - ترويج المبيعات
- سياسة وضع العلامات التجارية وهي أداة هامة من ادوات الترويج حيث لكل مشروع حرية وضع علامة تجارية له أو لا . (٤١ : ١٣٦)

٤- دراسة محددات العرض للخدمات الرياضية والتي يذكرها حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) كتقدير حجم وسعر المنتج والخدمات والأنشطة المتوقعة للمستفيدين في المؤسسة الرياضية خلال فترة المشروع الافتراضية حيث تختلف أهداف المشروع الرياضي وفقا لتخصصة من تدريبي وترويح وتعليم وإدارة ، المستوى الفني التخصصي للأداء الإداري والرياضي في مجالات التربية الرياضية ، وسعر الخدمة والمنتج الرياضي المقدم للمستفدين ، والبيئة الاستثمارية والاستقرار السياسي ، والسياسة النقدية للبنك المركزي والبنوك التجارية . (٢٦ : ٥٦)

العوامل التي تؤثر علي تحديد الطلب علي الخدمة أو النشاط الرياضي الذي يقدمة المشروع الرياضي الاستثماري :

- التأكد من وجود طلب كافي لاستيعاب انتاج وخدمات وأنشطة المؤسسات الرياضية خلال مدة المشروع .
- تقدير حجم المنتج والخدمات والانشطة الرياضية المتوقعة للمستفيدين في المؤسسة الرياضية .
- تقدير سعر تقديم الخدمة أو بيع المنتج خلال مدة المشروع .
- ثمن الخدمة أو النشاط والذي يعبر عن قيمة الخدمة أو النشاط في المبادلة مع الخدمات الاخري ، والذي يوضحها قانون الطلب وهو " كلما انخفض السعر زادات الكمية المطلوبة والعكس صحيح .
- دخل المستفيدين من اللاعبين والجمهور والعاملين في المشروع .
- شكل السوق في المجال الرياضي ومدي إقبال المستفيدين علي الخدمات والانشطة الرياضية المختلفة .
- خطة وزارة الشباب والرياضة والتدخل الحكومي والسياسة الضريبية .
- التدخل القومي ونمط توزيعة .
- معدلات النمو السكاني في انحاء الجمهورية .
- رغبات وميول واتجاهات المستفدين .
- جودة الخدمة والنشاط الذي تقدمه المؤسسة الرياضية .

كما يتفق كل من كمال درويش ومحمد صبحي حسانين (٢٠٠٤) و حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) علي أهمية قياس رضاء العملاء ونظرتهم للمنتج ومدي ولائهم له وموقعه بالنسبة للمنتجات المنافسة الأخرى والصورة الذهنية الراسخة لديهم عن المنتج وقوة شبكة الاتصال التسويقية المتكاملة من خلال مصادر المعلومات الرياضية المتعددة والمرتبطة باللجان المتخصصة لجمع البيانات واتجاهات المجتمع الرياضي والخدمات والأنشطة الرياضية المطلوبة .

(٨٤ : ٥٧) (٢٦: ٣٦)

ثالثا : دراسة الجدوى الفنية

تنصب دراسة الجدوى الفنية علي التخطيط والإعداد للطاقات الإنتاجية للمشروع بناء علي ما تم الحصول عليه من نتائج وتقديرات دراسة الجدوى التسويقية السابقة لها وتحديد في النهاية حجم الإنتاج والبديل المناسب لحجم المشروع والموقع الملائم وأسلوب الإنتاج الملائم وتحديد العمليات الانتاجية والتخطيط الداخلي المناسب للمشروع وتحديد الاحتياجات من الموارد والعمالة ومستلزمات الانتاج وأخيرا توفير البيانات وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل السنوية.
(٤٣ : ٥٤)

أيضا يري أحمد رمضان نعمة الله (٢٠٠١) أن دراسة الجدوى الفنية تركز علي تحديد متطلبات واحتياجات المشروع من المواد الأولية والخدمات الأخرى ، ثم دراسة مدي توافر تلك المتطلبات من حيث الكم والكيف وكذلك تهتم هذه الدراسة بمعرفة تكلفة كل نوع بالإضافة إلي معرفة المعاملات الفنية للمدخلات ويعتبر اختيار الحجم الملائم للمشروع المقترح هو ذلك الحجم الذي يتناسب مع حجم السوق القائمة ، وأيضا اختيار الموقع المناسب من المسائل الهامة التي تتعرض لها دراسات الجدوى الفنية حيث يتعين أن تحدد هذه الدراسة المزايا النسبية لكل موقع من المواقع الممكنة للمشروع المقترح من حيث مدي توافر المتطلبات المختلفة لتشغيل المشروع . (٤ : ٣٠-٣١)

يذكر سعد صادق البحيري (٢٠٠٢) بأنها دراسة تتم بغرض التعرف علي امكانية تنفيذ المشروع حاليا من الناحية الفنية خاصة فيما يتعلق بتوفر الموقع المناسب وسهولة الحصول علي التكنولوجيا اللازمة للانتاج وتوفر العمالة المدربة والقادرة علي التعامل مع المستحدث من اساليب الانتاج المتطورة . (٤٢: ٥٢)

وتتمثل الدراسة الفنية في الاتي :
- وصف المنتج متضمنا التوصيفات المتعلقة بجوانبها المختلفة .
- وصف لعملية الإنتاج متضمنه خرائط التدفق بالإضافة الي العمليات البديلة.
- تحديد حجم الإنتاج المتوقع خلال فترة زمنية محددة.
- اختيار العدد والآلات مع إعداد بيان بمواصفاتها ومصادر توريدها والأسعار المقدمة ومواعيد التسليم وشروط الدفع.
- تحديد موقع المصنع أو الشركة وتقييم درجة قربه من مصادر الخامات ومنافذ التوزيع.
- تقدير الاحتياجات من القوة العاملة وتقسيمها إلي عمالة مباشرة وغير مباشرة .
- تحديد تكلفة الإنتاج للمنتج. (٨ :٥٠٢)

يضيف مؤيد الفضل (٢٠٠٩) أن يتضمن الموقع المختار للمشروع المواصفات الفنية التالية :
١- أن يكون الموقع قريب من الاسواق المستفيدة من المنتج او الخدمات التي يقدمه المشروع.
٢- أن يضمن النمو والتطور المتوازن للأقاليم والمناطق المحيطة .
٣- أن يكون في مكان يتميز بتوافر القوي العاملة .
٤- مراعاة التخصص والتكامل . (٩٨ : ٣١)

<u>وتكمن أهمية دراسات الجدوى الفنية للمشروعات فيما يلي:</u>
- اختيار البدائل الفنية المختلفة التي يحتاجها المشروع، وفحص الآثار المتوقعة لتلك البدائل.
- الحكم على مدى توفر المستلزمات الفنية لنجاح المشروع.

إن عدم دقة وكفاءة الدراسة الفنية يترتب عليها مشاكل ومخاطر مالية أوإنتاجية أوتسويقية، والتي قد تؤدي إلى فشل المشروع. (٧٢ : ٥٠)

بينما يوضح حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن الدراسة الفنية للمشروع الرياضي تتمثل في الخطوات التالية:
- وصف المشروع من خلال تحديد أهم الخدمات والمنتجات والأنشطة التي يقدمها المشروع واسم المشروع وعنوانه ووصف المراحل الفنية للمنتج أو الخدمة او النشاط واعداد الرسومات الهندسية للمشروع مع اعداد جدول زمني لمراحل إنشاء المشروع

- اختيار الموقع الملائم للمشروع ودراسة العوامل التي تؤثر في اختيار الموقع ومدي توافر المواد الأولية والخدمات الاساسية .
- اختيار الفن الإنتاجي للمشروع اي نوع المنتج او نوع الخدمة أو نوع النشاط الذي تقدمه المؤسسة الرياضية .
- تخطيط للعملية المرتبطة بالخدمة أو النشاط أو المنشأة الرياضية من خلال تحديد المستوي الرياضي المطلوب ، وتحديد أيضا الأنشطة والخدمات الرياضية وتحديد الأماكن المختلفة بصورة متكاملة للبيئة المحيطة .
- تحديد الموارد البشرية اللازمة لادارة المشروع الاستثماري . (٢٦ : ٣٧ ، ٧٤)

رابعا : دراسة الجدوى التمويلية

تعرف دراسة الجدوى التمويلية بأنها ترجمة لدراسة الجدوى (التسويقية ، الفنية، والإدارية، الاجتماعية وغيرها) في صورة بيانات مالية بالاعتماد علي ما تعكسة من نتائج في تقدير التدفقات النقدية الخارجية (التكاليف) والتدفقات الداخلية (الإيرادات) خلال العمر الافتراضي للمشروع لإبراز المنافع الاقتصادية والمالية ، وتحقيق توازن التدفقات النقدية وتكاليف البدائل الاستثمارية والإعلام والتأمين والاستشارات القانونية والأجور والمكأفات والحوافز والضمان الاجتماعي والإيجار والتدريب والبحث والتطوير وتقدير قيمة الأصول الثابتة اللازمة للمشروع والتسهيلات المطلوبة وتوقعات الربحية. (٩٦: ٢١٣) (٩١: ١١٧)

تهدف الدراسة التمويلية الي التأكد من مدى توافر الموارد المالية اللازمة لإقامة وتشغيل المشروع في الأوقات المناسبة بتكلفة معقولة وتحديد مدى مقدرة المشروع علي الوفاء بالتزاماته ومن ثم فهي تركز علي ثلاث نقاط هي:

- تحليل الهيكل التمويلي للمشروع.
- تحديد تكلفة الأموال.
- تحديد نسب السيولة.

١- تحديد الهيكل التمويلي للمشروع

ويقصد به تحديد مصادر واستخدامات الموارد المالية المختلفة المتاحة لتمويل المشروع سواء كانت بالعملات المحلية أو الأجنبية مع تحديد أوقات تدفقها عبر سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، ويهدف هذا التحليل الي التأكد من التوافق بين اوقات تدفق الموارد المالية المختلفة وأوقات استخدامتها بما يكفل سير حركة انشاء المشروع وتشغيلة وفقا للخطة الموضوعة دون تأخير، أما إذ لم يكن هناك توافق بين تدفقات الموارد المالية وتدفقات الاستخدام فان النتيجة تكون التوصية بعدم إمكانية تنفيذ المشروع بالصورة المقترحة، وقد يكون الهيكل التمويلي ربع سنوي أو نصف سنويا وفقا لما يقتضية المشروع .

٢- تحديد تكلفة الأموال

ويقصد بتكلفة الأموال السعر الذي يتم دفعة صراحة أو ضمنا للحصول علي الأموال اللازمة لتمويل المشروع ويختلف هذا السعر من مصدر تمويلي لأخر ولذلك فانه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في هيكل التمويل وتتأثر به.

٣- تحديد نسب السيوله

حيث تهتم الجهات التمويلية المقرضة للمشروع كبنوك التنمية الصناعية والبنوك التجارية ومؤسسات التنمية المحلية والدولية بمؤشرات السيولة والجدار الائتمانية، وذلك لما لها من دلاله علي مدي مقدرة المشروع علي مواجهة التزماته المالية وديونه المستحقة مثل نسبة السيولة السريعة ونسبة الدين الي رأس المال ونسبة تغطية خدمة الدين .
(٥٧ : ٥٧ – ٦٤)

كما يشير سعيد عبد العزيز عثمان(٢٠٠١) ان دراسة الجدوى التمويلية تعتمد علي مجموعة من الملامح أو النقاط الرئيسية وهي :

اولا: مصادر تمويل الفرص الاستثمارية .
ثانيا: تقدير متوسط تكلفة الأموال.
ثالثا: اختيار هيكل التمويل الملائم .

<u>اولا: مصادر تمويل الفرص الاستثمارية .</u>

تنقسم المصادر المحتملة لتمويل الفرص الاستثمارية إلي مصادر قصيرة الأجل ومصادر طويلة الأجل .

<u>أ- مصادر التمويل قصيرة الاجل</u>

ويقصد بالأموال قصيرة الاجل كمصدر تمويلي تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو المنشأة لتمويل الفرص الاستثمارية المتاحة ، وتمثل التزاما قصير الأجل علي المنشأة يتعين الوفاء به في خلال فترة زمنية لاتزيد عن سنة ومن أمثلة مصادر التمويل قصيرة الأجل :

١- الإئتمان التجاري

وهو إئتمان قصير الأجل يحصل علية المستثمر أو المنشأة لشراء مستلزمات الإنتاج والمنتجات الوسيطة وأى سلع يتعامل فيها بالأجل وهو لايزيد عن سنة ، وفي حالات استثنائية يرتبط بفترة تزيد عن سنة حينما يتعلق بشراء بعض الأصول الثابتة ، ويتم تنفيذة من خلال الحسابات المفتوحة وبدون اية ضمانات أو من خلال السند الأدني ، وتتحدد تكلفته بشروط الاتفاق الذي يعقد بين الموردين والمستثمرين ، وعندما لايرتبط بارتفاع الاسعار الأجلة عن الأسعار العاجلة فان تكلفة الائتمان سوف تكون مساوية للصفر ويصبح الإئتمان التجاري في حكم التمويل المجاني . (٤٤: ١٥٢)

٢- الإئتمان المصرفي

ويتمثل هذا النوع في القروض والسلفيات التي حصل عليه المستثمر أو المنشأة من البنوك ويلتزم بسدادة خلال فترة لاتزيد عن سنة وتتوقف تكلفة هذا النوع من الأئتمان وتتعدد الشروط التي تطلبها البنوك من المستثمرين للحصول علي هذا الأئتمان ، فقد تشترط تقديم بعض الضمانات الشخصية والعينية ، سداد الفائدة مقدما أو الاحتفاظ برصيد مجمد لدي البنك.
وان وجود مثل هذه الشروط والمبالغة فيها تقف عقبة أساسية أمام المنشآت الصغيرة في الحصول علي الإئتمان بالاضافة إلي زيادة تكلفتة كمصدر هام من مصادر التمويل . (٤٤ : ١٥٣)

ب- <u>مصادر التمويل طويلة الاجل</u>

وتعتبر مصادر التمويل طويلة الاجل جزء مكملا للهيكل التمويلي المحتمل للفرص الاستثمارية وتنقسم مصادر التمويل طويلة الاجل الي العديد من الاشكال كالاسهم والارباح المحتجزة والقروض والسندات .

١- الأسهم العادية

وهي تمثل مستند ملكية لحاملها ، وحامل هذه الأسهم يتمتع بالعديد من الحقوق كحق التصويت في الجمعية العمومية ، وحق الاطلاع علي دفاتر الشركة ، وحق المشاركة في الأرباح والخسائر وحق البيع والتداول ، وتكون مسؤلية حامل السند محدودة بحصته في راس المال وتتمتع الاسهم العادية كمصدر تمويلي بالعديد من المزايا من اهمها :

- أن الاعتماد عليها كمصدر تمويلي يؤدي الي زيادة نسبة حقوق الملكية الي القروض في الهيكل التمويلي ، الأمر الذي يؤدي الي زيادة قدرة المؤسسة علي الاقتراض .

- لايجوز لحاملي الأسهم العادية أن يستردوا قيمة أسهمهم من المؤسسة المصدرة إلا عند التصفية ووفقا للقواعد المنظمة لذلك ، وبالتالي فانها تمثل مصدر تمويليا دائما .

- ولكن الاعتماد علي هذا المصدر التمويلي الدائم يترتب علية تكلفة معينة تتمثل في معدل العائد الذي يحصل علية حاملوا الأسهم العادية بالإضافة إلي تكلفة إصدار هذه الأسهم ، وبصفة عامة فان تكلفة الأسهم العادية أكبر نسبيا مقارنة بتكلفة مصادر التمويل الأخرى نظرا لارتفاع درجة المخاطرة . (٤٤ : ١٥٧)

٢- الأرباح المحتجزة

يعد الاعتماد علي الأرباح المحتجزة كمصدر تمويلي لن يكون متاحا إلا في ظل فرص استثمارية جديدة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالفرص الاستثمارية القائمة ، كالفرص المرتبطة بعملية الاحلال الراسمالي أو بعمليات التوسع ، أى في ظل منشآت قائمة ترغب في تمويل فرص استثمارية جديدة ، أي أن الأرباح المحتجزة لن يكون لها أهمية في بداية المشروع حيث تكون مساوية للصفر ولكن بنجاح المشروع بعد تنفيذه وتحقيقه لأرباح يتم الاحتفاظ بجزء منها وفقا لسياسة توزيع الأرباح لغرض إعادة استثمارها . (١٠٦ : ٢٦٨) (٤٤ : ١٥٩)

٣- الأسهم الممتازة

هي تمثل مستند ملكية لحاملها ويتمتع حاملها بكافة المزايا والحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي ما لم يكن هناك نص علي خلاف ذلك في عقد الأصدار ، ويمكن التمييز بين العديد من انواع الأسهم الممتازة ، فهناك الاسهم الممتازة مجمعة الأرباح والتي يحق لحاملها ان يحصل علي عائد السهم في سنوات الخسارة مجمعا في سنوات الأرباح ، والنوع الأخر هو الأسهم الممتازة متقاسمة الأرباح وحاملي هذه الأسهم يحصلون علي نسبة إضافية من الارباح بخلاف النسبة المحددة وذلك في حالة وجود فائض ربح كافي وذلك بعد القيام بالتوزيعات المطلوبة . (٤٤: ١٦٢)

تختلف الأسهم الممتازة عن الأسهم العادية في ان حملة الأسهم الممتازة لهم حق الأولوية في الحصول علي الأرباح الموزعة ولكن ليس لهم الحق التصويت في الجمعية العمومية ، وتلجأ أغلب المنشأت الي هذه الأسهم بغرض استعمال اموال دون أن يكون لاصحابها حق المشاركة في الإدارة . (١٠٦ :٢٧١)

٤- القروض

تعتبر القروض طويلة الأجل أحد المصادر الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل الفرصة الاستثمارية ، وهي تمثل الأموال التي يمكن أن يحصل عليها المستثمر أو مؤسسة من المؤسسات المالية المحلية أو الدولية كالبنوك وشركات التأمين ، ويتم تسديدها خلال فترة زمنية من سنة إلي عشر سنوات وفقا للشروط والقواعد التي يتم الاتفاق عليها بين المقرض والمقترض مع مراعاة سعر الفائدة . حيث يمكن تقدير تكلفة الاقتراض طويل الاجل كمصدر تمويلي علي اساس انها تعادل معدل الفائدة الفعلي علي القروض بعد تعديلها بالتكاليف الإضافية والوفورات الضريبية الناتجة عن الاقتراض ، كما أن عملية الاقتراض يترتب عليها تدفقات نقدية داخلية تتمثل في قيمة القرض وتدفقات نقدية خارجية تتمثل في الفوائد المدفوعة وايه مصروفات يتم إنفاقها في سبيل الحصول علي القرض ، بالإضافة الي أقساط القرض . (٤٤: ١٦٤)

٥- السندات

يشير سعد صادق البحيري(٢٠٠٢) أن السند هو أداة تمويل طويلة الأجل يتعهد مصدرها بأن يدفع لحاملها (حامل السند) مقدار محدد من الفوائد لفترة زمنية محدودة ، وأن ترد قيمتة في تاريخ استحقاقة ، ويشترط شروط إصدار السندات ما يلي :

- الاستقرار النسبي للمبيعات والارباح بالمنشأة .
- كفاية هوامش الربح ومعدلات تغطية الفوائد .
- توفر السيولة الكافية لسداد الالتزامات .
- انخفاض معدل ديون المنشأة .
- ان يكون معدل الفائدة علي السندات أقل من معدل العائد علي الأموال المستثمرة.
- سلامة المركز الإئتماني للشركة.
- انخفاض أسعار أسهم الشركة .
- توفر رغبة ملاك المنشأة في الاحتفاظ بسيطرتهم الإدارية علي المنشأة. (٤٢ : ٧٧، ٧٨)

ثانيا : تقدير متوسط تكلفة الاموال

قيام المستثمر أو المؤسسة بأختيار هيكل تمويلي معين لتمويل الفرص الاستثمارية محل الدراسة ، وتحديد الاهمية النسبية لكل مكون من مكوناته سوف يؤثر علي درجة المخاطر التي تواجه المؤسسة ومستوي العائد المحتمل ، وتتأثر بالتبعية تكلفة كل مصدر من هذه المصادر داخل الهيكل التمويلي المقترح ، ونظرا لاختلاف الأهمية النسبية لمصادر التمويل المختلفة يتعين الاعتماد علي المتوسط الحسابي المرجح في حساب متوسط تكلفة الأموال للوصول الي متوسط مناسب لتكلفة الأموال يمكن الاعتماد علية في خصم تيار المنافع الصافية المتوقع من الفرص الاستثمارية والاختيار بين الهياكل التمويلية المختلفة.
(٤٤: ١٦٧)

ثالثا : اختيار هيكل التمويل

يتم تحديد هيكل التمويل الملائم بما يتمشي مع الأهداف التي يسعي المستثمر إلي تحقيقها وذلك من خلال تحديد الهياكل التمويليه البديلة وتقييمها بناء علي مجموعة من المعايير يتم الاتفاق عليها بما يسمح بتحقيق هدف الملاك أو المستثمرين ومن خلال التقييم يتم الوصول إلي هيكل التمويل الأمثل ، والذي يمكن تعريفة " بإنه توليفة مصادر التمويل المختلفة التي يتحقق في ظلها الموازنة بين العائد المتحقق ودرجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد ، وبما يسمح في النهاية بتعظيم القيمة السوقية للأسهم ، ولاختيار هذا الهيكل التمويلي من بين هياكل التمويل البديلة فإن الأمر يستلزم ضرورة قياس العائد الصافي الذي يحصل علية حملة الأسهم العادية وقياس حجم المخاطرة المرتبطة بالعائد المتحقق في كل بديل ثم القيام بالموازنة بين العائد والمخاطرة ، بما يسمح في النهاية بتحقيق الهدف الذي يسعي إلي تحقيقة المستثمرين .
(٤٤: ١٧٦)

ويري حسن أحمد الشافعي (٢٠٠٦) أن دراسة الجدوى التمويلية للخدمات والأنشطة والمنشآت الرياضة تقوم بعد تحديد التكاليف الاستثمارية للخدمات والانشطة والمنشأت من خلال اقتراح الهيكل التمويلي المناسب في ضوء الأموال المتاحة ، حيث يتم ذلك عن طريق التعرف علي مصادر التمويل وتقدير تكلفة الأموال ، والتعرف علي مبادئ تكوين الهيكل المالي للخدمة او النشاط او المنشأة الرياضية ، وتتمثل مصادر التمويل أما في صورة أموال ملكية كالأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة أو في صورة قروض أوإئتمان تجاري لشراء أدوات وأجهزة رياضية أو شراء أصول ثابتة أو في صورة تمويل بالاستئجار . (٢٦ : ٧٨)

٤٠

خامسا : دراسة الربحية التجارية

تتمثل دراسة الربحية التجارية علي عمل دراسات دقيقة وشاملة للسوق الحاضر والمتوقع سواء في الداخل أو الخارج بالاضافة الي تحليل شامل ودقيق لتكاليف الاستثمار الثابت " رأس المال العامل " وكذلك تكاليف الإنتاج وتحديد احتياجات المشروع من القوة العاملة وتقديرات صافي الدخل المتوقع سنويا خلال الحياة الإنتاجية للمشروع ، بالإضافة إلي تحديد الاحتياجات من الأرصدة المالية اللازمة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ. (٤: ٣٢)

كما يري حمدي عبد العظيم (١٩٩٩) أن دراسة الربحية التجارية تعتبر أداة علمية هامة لدعم اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظروف عدم التأكد الناشئه عن وجود متغيرات عديدة داخلية وخارجية يمكن التنبؤ بالبعض منها قبل حدوثها بينما لايمكن التنبؤ أو السيطرة في المستقبل علي البعض الاخر ، ونتيجة لتغيرات المتلاحقة وثورة المعلومات التي جعلت العالم اشبه بالقرية الصغيرة لم يعد في الامكان عزل المشروعات الاستثمارية عن ما يحدث في مختلف انحاء العالم من احداث عديدة تنعكس علي أداء المشروعات وعلي عناصر التكاليف وعناصر الايرادات وتؤثر في النهاية علي معدل العائد المتوقع الحصول عليه في نهاية العمر الافتراض للمشروع كما تحدده تقديرات الخبراء قبل انشاء المشروع.

وتعرف دراسة الربحية التجارية بانها اسلوب علمي لتقدير احتمالات نجاح او فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية ، أو قرار استراتيجي قبل التنفيذ الفعلي ، وذلك في ضوء قدرة المشروع أو القرار الاستثماري علي تحقيق أهداف معينه للمستثمر وللمجتمع ككل ، وفي ضوء زيادة العوائد المتوقعة عن التكاليف المتوقعة طوال العمر الافتراضي للمشروع.
(٥ : ٣٤)

يتفق كل من نظيمة عبد العظيم خالد (١٩٩٥) وحمدي عبد العظيم (١٩٩٩) علي أن دراسة الربحية التجارية (المالية) من أهم الدراسات التي تعتمد علي نتائج الدراسات الأخرى مثل الدراسة التسويقية والدراسة القانونية والدراسة الفنية حيث ينتج عن هذه الدراسات أثار ايجابية وأخرى سلبية تنعكس علي قيم التكاليف والايرادات المتوقعة خلال العمر الافتراضي للمشروع الاستثمارى وهو ما تهتم به الدراسة المالية لجدوى المشروعات ، وعند اجراء الدراسة المالية للجدوى يجب تحديد عدة أسس قبل حساب التدفقات النقدية الخارجية والداخلية وهذه الاسس هي :

-استخدام الأساس النقدي وليس الاستحقاق .
- تحديد العمر الافتراضي للمشروع.
- تحديد القيمة التخريدية.
- تحديد التدفقات النقدية الداخلية والخارجية بدقة. (١٠١: ١٦٢) (٣٤:٥٧)

كما تستهدف دراسة الربحية التجارية من تجهيز البيانات والجداول والتحليلات اللازمة الي إبراز وتحديد المنافع المالية والاقتصادية والتكاليف والأعباء التي يتحملها اصحاب المشروع في مقابل الحصول علي تلك المنافع ويتم ذلك من خلال تحليل وبيان مختلف التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للمشروع طوال عمره الافتراضي ، ووضع تصور للمركز المالي واقتصاديات تشغيل المشروع وهيكل التمويل الأمثل له قبل البدء في تنفيذه . (٦٠: ٥٤)

يذكر أيضا المرسي السيد حجازي (٢٠٠٤) أن دراسة الربحية التجارية تعني القيام بمجموعة من الخطوات المتتابعة التي يمكن بمقتضاها الحكم علي ما إذا كان ينبغي قبول المشروع أم ينبغي رفضة ويطلق علي هذه الدراسة تقويم المشروع وتشتمل هذة الخطوات علي تحديد وتعين كل من المنافع والتكاليف المترتبة علي المشروع ، ثم تقدير هذه المنافع والتكاليف تقديرا كميا من أجل تجميعها ثم المقارنة بينها من أجل الوصول إلي القرار الاستثماري الملائم. (١٦ : ٩٧)

أهمية إعداد دراسة الربحية التجارية

١- ترجع أهمية الربحية التجارية إلي كونها أداة علمية تجنب المستثمر الانزلاق الي المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الأموال فيما لاعائد منه ، إذا أن هذه الدراسات تسبق اتخاذ أى قرار استثماري كما تسبق عملية التشغيل الجاري فأذا اسفرت الدراسة عن وجود مخاطر محتملة يبتعد المستثمر عن الفكرة الاستثمارية ويتجه الي البحث عن بديل استثماري أخر تجري له دراسة ربحية تجارية وعندما تثبت الصلاحية يطمئن المستثمر إلي الحصول علي عوائد موجبة علي رأس المال المستثمر .
٢- دراسة الربحية التجارية تساعد علي الوصول الي أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية وتحديد مدي استحقاق المشروع لتخصيص قدر معين له من الموارد من عدمة ومقارنة بما يتوقع ان يدره من عوائد بما يمكن أن يتحقق من الاستثمار في انشطة استثمارية اخري .

٣- تساعد علي معرفة التغيرات الاقتصادية والسياسية والقانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع وبيان مدي تأثيرها علي ربحية المشروعات الاستثمارية في المستقبل .
٤- تجعل دراسة الربحية التجارية عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية عملية متكاملة الابعاد تأخذ في اعتبارها كافة العوامل التي يمكن ان تؤثر علي أداء المشروع وهو ما يجعل عملية حساب المخاطر المتوقعة عملية دقيقة وبأقل درجة ممكنة من عدم التأكد. (٣٨ : ٦ -٧)

ويضيف مؤيد الفضل (٢٠٠٩) ان دراسة الربحية التجارية (المالية) تشمل عدة امور من أهمها ما يلي :
- مدى كون رأس المال كافي لإقامة المشروع واستمراريته.
- هل المشروع من الناحية الاقتصادية كافيا ويغطي كافة تكاليفة ويمكن أن يحقق هامش ربح مناسب .
- هل سيكون هناك حاجة إلي الاقتراض من البنوك وما نوع القروض وما هو سعر الفائدة
- هل العائد المتوقع من إقامة المشروع له فوائد استراتيجية مستقبلية . (٩٨: ٣٢)

سادسا : دراسة الجدوى الاجتماعية (القومية)

تعتبر دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع علي درجة كبيرة من الأهمية حيث انها تمثل الجدوي أو الصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل ، وتهتم دراسة الجدوى الاجتماعية بمعرفة العلاقات التبادلية بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع (تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع نتيجة انشاء المشروع) وما يستفيده المجتمع من المشروع (منافع تعود علي المجتمع بسبب انشاء المشروع) ومن المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم علي جدوي المشروع من الناحية الاجتماعية او القومية .

وفيما يتعلق بتأثير المشروع علي المجتمع فان دراسة الجدوي الاجتماعية تهتم بمعرفة درجة تأثير المشروع علي الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع ودرجة استغلالها أو تشغيلها علي أفراد المجتمع وعلي درجة التحضر ومستوي المعيشة وعلي العلاقات الإنتاجية والاجتماعية وعلي تأسيس قاعدة صناعية أساسية لقيام بقية الصناعات والأنشطة الاقتصادية وعلي تلوث البيئة بعناصرها المختلفة المادية والبشرية .

ولتحليل درجة تأثير المجتمع علي المشروع وما يستفيده المشروع من المجتمع لابد من معرفة الوفورات التي يحققها المشروع والناتجة عن وجوده في المجتمع مثل الوفورات الحضرية التي تتعلق باستفادة المشروع من المرافق العامة كالطرق والمواصلات العامة والسكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية ومراكز النقد والمال وانخفاض تكاليف المواد المستخدمة في عمليات الإنتاج مقارنة بالتكاليف في الدول الأخرى ، وذلك بالإضافة إلي المزايا الاجتماعية التي تتعلق بالقيم والعادات والتقاليد ودرجة الأمن والاستقرار الداخلي والمزايا التسويقية والفنية والهندسية المرتبطة بالتربة والتضاريس والعوامل المناخية الملائمة للعمل. (٣٤: ٦٩)

يري منذر خدام (٢٠٠٤) أن دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروعات الاستثمارية تهدف الي الكشف علي طبيعة المنافع التي سوف يحققها المجتمع وحجمها في مقابل التكاليف التي سوف يتحملها بغرض المفاضلة بين المشروعات المقترحة ، واختيار تلك التي تحقق اقصي المنافع بأقل التكاليف ، وفي حالة المشروعات الاستثمارية الحكومية تبدو المنافع والتكاليف ذات طابع اجتماعي مباشر أما في حالة المشروعات الخاصة فإن الكشف عن المنافع والتكاليف يتم من زاوية المصلحة الخاصة للمستثمر . (٩٥: ١٧٠)

ويتبلور الإطار العام لدراسة الجدوى الاجتماعية في :
- تقييم القومية المتوقعة من المشروع الرياضي وفقا للمعايير الكمية وأثره علي الدخل القومي ، وحجم العمالة اللازمة وتخفيف مشكلة البطالة والحد منها ، ورفاهية العاملين وزيادة العائد من العملة الأجنبية وتوفرها ومدي مساهمة المشروع في التوسع في البنية الاساسية وتحقيق درجة من الأكتفاء الذاتي للمجتمع ، وتحقيق وفورات لصالح المستهلك بحمايته من رفع الأسعار ، والايراداد المستقبلية المؤثرة علي الربحية القومية ، والمحافظة علي البيئة من التلوث .
- تقييم المنافع القومية المتوقعة للمشروع وفقا للمعايير غير الكمية وأثره علي الصحة العامة للانسان والثقافة والوعي الرياضي والنهوض الاجتماعي والأخلاقي والنفسي بالإضافة الي تحقيق المصالح العامة لجميع أفراد المجتمع .

(٢٦: ٥١، ٥٤)

سابعا: دراسة الجدوي القانونية

تعتبر دراسة الجدوي القانونية من أهم الدراسات التفصلية للمشروع حيث تحدد العلاقة بين المشروع والقوانين والتشريعات المؤثرة فيه، والمنظمة لنشاطة ومن ثم فان دراسات الجدوي القانونية تجيب علي سؤال ما إذا كان المشروع ذا جدوى من عدمة من خلال تحليل عدد من العناصر لعل من أهمها:

١- تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الاستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه، من حيث الحوافز والمزايا الممنوحة المباشرة وغير المباشرة والقيود المفروضة علي الاستثمار في انشطة معينة والقيود الخاصة بالتعامل في النقد الأجنبي وغيرها من القيود التي تفرضها بعض الجهات.

٢- دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروعات الاستثمارية وأهم العوامل المحددة له وأهمها نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال وحجم الأعمال المرغوب في تنفيذها واحكام القوانين المنظمة للمشروع. (٦٠: ٥٢)

كما يذكر محمد صالح الحناوي (١٩٩٨) أن للبيئة القانونية مجموعة من القوانين المؤثرة علي أداء المنظمات ومنها ما يلي:

١- القوانين المرتبطة بالبيئة الطبيعية وتهدف إلي منع تلوث البيئة كالماء والهواء والحواس الثلاثة والحفاظ علي البيئة بشكل جيد من منظور أم المشروع نظام مفتوح يوثر في البيئة الطبيعية ويتاثر بها .

٢- القوانين الخاصة بالبيئة الداخلية للمنظمة وتتعامل معها مباشرة وتختص بتنظيم العلاقات بين اصحاب المنظمة والعاملون بها كالشكل القانوني للمشروع ونوع النشاط ومساهمة الحكومة والقوانين المنظمة للمشروع واشتراطات الأمان للعاملين .

٣- قوانين حماية حقوق المستهلك (المستفيد) والتي تحميه من الممارسات الخاطئة للمنظمات في المجتمع مثل تقديم منتجات ذات أثار جانبية علي صحة الأفراد أو الخداع أو الغش التجاري .

٤-القوانين الخاصة بالنظام الاقتصادي (البئة الخارجية) وتتعلق بالمعالم الاساسية للنظام الاقتصادي والسياسي واتجاهات اجهزة الرقابة بأنشاء المنظمات التي تدير العمليات التجارية بالدولة وتمنع أي فساد في الأداء الإداري للمنظمات والذي قد يؤدي إلي الإفلاس . (٨٢ : ١١٢)

يري محمد الصيرفي (٢٠٠٥) ان دراسة الجدوى القانونية تحاول التعرف علي الأثار السلبية والإيجابية للمشروع علي البيئة والعكس من عوامل اقتصادية سياسية واجتماعية وتكنولوجيا بتحديد العلاقة بين المشروع والتشريعات السائدة المؤثرة فيه بتحليل التشريعات الاقتصادية والاستثمارية من حوافز ومزايا وقيود مفروضة علي الاستثمار . (٧٩ : ٥٠)

رابعا: تنفيذ وتشغيل المشروع

يري كل من مصطفي محمود أبو بكر ومعالي فهمي حيدر (٢٠٠٠) أن هذه المرحلة تشتمل علي مهام تنفيذ المشروع بعد أن يكون القائم بالتحليل قد اتخذ قرارة بقبول فكرة المشروع من واقع المؤشرات التي انتهت إليها الدراسات التفصيلية والتي تؤكد جدوي المشروع ، وتتضمن هذه المرحلة الجوانب الأساسية التالية :

١- إتخاذ إجراءات الحصول علي الموافقات والتراخيص اللازمة لبدء تنفيذ المشروع وذلك من الجهات والاجهزة المعنية بتلك الموافقات والتراخيص .
٢- اجراء المفاوضات اللازمة وإبرام الاتفاقيات والعقود مع المؤسسات الفنية والمالية وغيرها .
٣- إعداد التصميمات والرسومات الهندسية المطلوبة لتنفيذ المشروع .
٤- اتخاذ اجراءات توفير الخامات والمستلزمات والمعدات اللازمة لبدء تشغيل المشروع وإبرام ما يستلزم ذلك من تعاقدات مع مصادر التوريد.
٥- تنفيذ اعمال الإنشاءات والتشييد المرتبطة بالمشروع.
٦- إعداد البناء التنظيمي ونظم وأدلة العمل اللازمة لتيسير وضبط العمل .
٧- تحديد وتوفير هيكل العمالة اللازمة لتشغيل المشروع وذلك وفق خطة وجدولة زمنية متوازنة مع خطة وبرامج التشغيل.
٨- إستلام المعدات والاجهزة وتركيبها لبدء التشغيل.
٩- التدريب الإداري والفني للعمالة بمل يتفق وخطة التشغيل وتسكين العاملين .
١٠- بدء التشغيل ومتابعة وتقييم أداء المشروع. (٩٢: ٧٤ - ٤٨)

٤٣

خامسا: متابعة وتقييم المشروع

يذكر عبد المطلب عبد الحميد (٢٠٠٠) أن هذه المرحلة تهدف إلي اتخاذ قرار تنفيذ المشروع أو رفضه بالاعتماد علي طرق تقييم المشروعات الاستثمارية التي تتضمنها الدراسة المالية. وأيضا بناء علي الدراسة الاجتماعية ، وإذا كان القرار هو تنفيذ المشروع فإنه يتم اعداد تقرير المشروع الاستثماري الذي يتضمن الاتي :

- مقدمة عن المنشأة وطبيعة العمل بها والخريطة التنظيمية وأنواع المنتجات والمؤسسين.
- وصف المشروع الاستثمارى وهو ملخص لدراسة الجدوى التفصلية بجوانبها المختلفة.

معلومات مختلفة عن الخطوات التي تمت حتي الان في سبيل تنفيذ المشروع. (٦٠ :٦٢)

يعتبر موضوع تقييم المشروعات من المواضيع الاقتصادية الحديثة ، وقد حظي هذا الموضوع بأهتمام كبير في البلاد المتقدمة لاهتمامها بأهمية تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والنادرة . كما أن الدول النامية بدأت تهتم بهذا الموضوع لما له من علاقة وثيقة بتحقيق عملية التنمية الاقتصادية من جهة وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من جهة اخري ، وعملية تقييم المشروعات هي عبارة عن وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلي اختيار البديل أو المشروع المناسب من بين عدة بدائل مقترحة وتشمل عملية التقييم المفاضلة بين ما يلي:

- التوسع في المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة.
- إنتاج انواع معينة من السلع أو تقديم خدمات جديدة.

أساليب الإنتاج وصولا إلي اختيار الأسلوب المناسب.

- المواقع البديلة للمشروع المقترح.
- الأحجام المختلفة للمشروع المقترح.
- البدائل التكنولوجية.

أهمية تقييم المشروعات

ان أهمية تقييم المشروعات يمكن أن تعود إلى عاملين أساسيين هما:

العامل الأول: ندرة الموارد الاقتصادية خاصة رأس المال نتيجة لتعدد المجالات والنشاطات التي يمكن أن يستخدم فيها

العامل الثاني: التقدم العلمي والتكنولوجي والذي وفر العديد من البدائل سواء في مجال وسائل الإنتاج أوبدائل الإنتاج أوطرق الإنتاج، إضافة إلى سرعة تنأقل المعلومات من خلال ثورة الاتصالات والمعلومات. (١٢٠)

أهداف عملية تقييم المشروعات

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ومن أجل تحقيق ذلك لا بد وأن تضمن عملية تقييم المشروعات العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة
- تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة.
- تساعد في توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذى يضمن تحقيق الأهداف المحددة.
- تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية. (١٢٠)

أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات

١- تقوم عملية تقييم المشروعات علي ايجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تضمنها تلك العملية وبين اهداف المشروعات المقترحة.

٢- تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوي معين من التوافق بين خطة التنمية القومية وبين الهدف المحدد للمشروع.

٣- إيجاد توافق وانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة وإزالة التعارض بين اهدافها.

٤- عملية تقييم المشروعات تمثل جزء من التخطيط ، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى ومرحلة سابقة لمرحلة التنفيذ.

٥- عملية تقييم المشروعات تقوم أساسا علي المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولا إلي البديل المناسب .

٦- عملية تقييم المشروعات لابد وأن تقضي إلي تبني قرار استثماري أما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.

مراحل عملية تقييم المشروعات

تنقسم مراحل تقييم المشروعات إلي أربع مراحل هي :

١- مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع المقترح.

٢- مرحلة تقييم المشروع من خلال القيام بالاتي :

أ- وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم.

٤٤

ب- دراسات الجدوى البيئية واالربحية التجارية للمشروع.
ج- دراسات الجدوى التفصيلية للمشروع.
د- تقييم دراسات الجدوي.
ه- اختيار المعايير المناسبة لعمية التقييم .

٣- مرحلة تنفيذ المشروع.

٤- مرحلة متابعة تنفيذ المشروع. (٢٢ : ٢٦ -٢٨)

ثانيا : الدراسات السابقة

اولا : الدراسات العربية

جدول رقم (١)

الدراسات الخاصة بدراسات الجدوي والاستثمار في المجال الرياضي
في جمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١	أشرف عبد المعز عبد المعين (١٩٩٦)(١٢)	تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية	وتهدف الدراسة إلى تحليل اللوائح والقوانين بشأن الأندية الرياضية بالإضافة إلى تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية	اختار الباحث (٧) أندية رياضية أهلية ولوائح النظام الأساسي للأندية كعينة للبحث	استخدم الباحث المنهج الوصفى (الدراسة التحليلية النقدية وكذلك المنهج التاريخى	استخدم الباحث تحليل الوثائق والسجلات والمقابلة الشخصية والاستبيان	وكانت من أهم النتائج أن الدولة لا تتعامل مع النادى الرياضى على أنه هيئة أهلية ذات طابع خاص وأن أغلب الاندية المصرية تدار فى ظل آليات التخطيط المركزى وأنه يجب السماح للأندية الرياضية بتنشيط ايرادتها الذاتية بعيدا عن التخطيط المركزى	استفادت الباحثة من الناحية الاجرائية في استخدام نفس ادوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٢	محمد محمود إبراهيم مندور (١٩٩٧)(٨٩)	دراسة تقويمية لإدارة مجمع الصالات الرياضية بهيئة استاد القاهرة .	وتهدف الدراسة الي التعرف علي الهدف الذي أنشئت من أجلة الصالات المغطاة كمنشأة قومية ووضع مشروع مقترح خاص بكيفية إدارة الصالات المغطاة في ظل الفكر الاقتصادي والاستثماري	٧٥مسئولا عن إدارة الصالات المغطاة المختلفة ومسؤلي الهيئات الرياضية بالدولة والتي تمثلت في عدد (٢١) صالة مغطاة بالهيئات المختلفة	المنهج الوصفي الدراسات المسحية	المقابلة الشخصية وتحليل السجلات والوثائق	الضعف الشديد في إجمالي قيمة الايرادات لمجمع الصالات المغطاة بالمقارنة بإجمالي قيمة بنود المصروفات الباهظة والتي تتمثل في (صيانة – أجور ومرتبات) عدم الاستفادة والاستغلال الجيد لامكانيات الصالات المتوفرة مثل الفندق والمساحات الموجودة بداخل المجمع وكذلك عدم استثمار صالة الجمانزيوم	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذة الدراسة الي عدم استثمار بعض الصالات المغطاة بالهيئات الرياضية وذلك لعدم وجود أسلوب إداري كفء لإدارة تلك الصالات في ظل الفكر الاقتصادي والاستثماري وتحديد كيفية الاستفادة منها اقتصاديا.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٣	أشرف محمود حسين (١٩٩٩)(١٣)	معوقات الاستثمار في المجال الرياضي في جمهورية مصر العربية .	وتهدف الدراسة الي التعرف علي المعوقات التي تقابل المستثمرين في المجال الرياضي وكذلك أهم صور وأفكار الاستثمار في المجال الرياضي	وتمثلت عينة الدراسة في (٣٠) مستثمر	المنهج الوصفي	المقابلة الشخصية وتحليل السجلات والوثائق	وقد أسفرت أهم النتائج عن وجود تشريعات تخص المجال الرياضي ضمن مجالات الاستثمار وعدم وجود وعي باهمية الاستثمار الرياضي في مصر بالإضافة إلي ندرة المتخصصين المؤهلين للعمل في هذا المجال وعدم اقتناع المؤسسات المالية بالرياضة والعائد الذي تحققة من خلال الاستثمار فيها كما أسفرت النتائج علي أن هذه المعوقات تدور حول عدة محاور هي معوقات متعلقة بالمحور السياسي.- معوقات متعقة بالمحور الفني - معوقات متعلقة بالمحور الإداري - معوقات متعلقة بالقرارات التشجيعية -معوقات متعلقة بمحور التمويل .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذة الدراسة الي عدم الاهتمام بالاستثمار الرياضي من قبل المؤسسات التجارية بالإضافة إلي كثرة المعوقات المتعلقة بالاستثمار الرياضي .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٤	سمير عبد الحميد علي(١٩٩٩)(٤٨)	أثر استخدام مفهوم الخصخصة للأندية الرياضية علي متطلبات العملية التدريبية .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي أثر إستخدام أسلوب الخصخصة للاندية الرياضية علي متطلبات الأندية الرياضية	وتم اختيار عينة من الأندية الكبري بالرياض وهي أندية (الهلال- الرياض- النصر) من مدربي وإداري وسكرتيري الأندية الرياضية ممن مر علية عشر سنوات في المجال	المنهج الوصفي المسحي	المقابلة الشخصية والاستبيان	وأسفرت نتائج الدراسة عن تحديد الأنشطة للاندية للبطولة والسماح ببيع أسهم الأندية الرياضية وإعادة النظر في التشريعات للمجال الاهلي بما يتماشي مع متطلبات الخصخصة وإلغاء الدعم الحكومي وتقيم الجدوى الاقتصادية للأندية القائمة والمحولة لتطبيق الاحتراف الكامل والاهتمام بالقاعدة العريضة وقد أوصي الباحث بمشروع لخصخصة الأندية الرياضية .	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٥	أحمد فاروق عبد القادر (٢٠٠٠)(٧)	العائد الاقتصادي للاحتراف الرياضي في بعض الأنشطة الرياضية الجماعية.	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي عائد الاحتراف الرياضي الاقتصادي علي الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية لاستخدامة كأحد مصادر التمويل الذاتي لها ، ومحاولة ايجاد الطرق المناسبة لاستثمار هذا العائد حتي تستفيد منه.	وتمثلت عينة الدراسة من اللاعبين المحترفين - مديري الأندية مديري النشاط الرياضي – أعضاء مجلس الإدارة رجال القانون- رجال الاقتصاد- العاملين بالنقابة.	المنهج الوصفي اسلوب دراسة الحالة	المقابلة الشخصية والاستبيان	اسفرت نتائج الدراسة عن بناء استراتيجية للاحتراف الرياضي وإنشاء إدارات مستقلة للاحتراف داخل الأندية الرياضية والتصريح بإنشاء هيئات رياضية تخصصية تهدف إلي الربح من خلال الاحتراف الرياضي والاهتمام بالدور الإعلامي للوسائل المرئية والمسموعة واطلاق يد الأندية في حرية استثمار أموالها ومنشأتها.	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي مدي أهمية الاحتراف كأسلوب استثماري لزيادة مصادر التمويل الذاتي للأندية المصرية بالإضافة إلي أهمية استثمار اموال ومنشآت النادي .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٦	نسرين عبدالله أرمنازي (٢٠٠١)(١٠٠)	خصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية (استراتيجية مقترحة) .	وتهدف الدراسة إلي وضع استراتيجية مقترحة لخصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية	مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية	المنهج الوصفي	الاستبيان بالمقابلة وتحليل الوثائق	دراسة الوضع الراهن من تدني النواحي الإدارية والمالية والتسويقية والفنية بمراكز الشباب وأوصت الدراسة بضرورة تعديل قانون الهئيات الأهلية لتحويل مراكز الشباب الي مشروعات استثمارية تتمتع بمصادر تمويل مختلفة علي غرار الشركات الاستثمارية الرياضية الأجنبية	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أهمية دور الشركات الاستثمارية في القيام بالمشروعات الاستثمارية بمراكز الشباب .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٧	حسام حسن شحاتة (٢٠٠٢)(٢٥)	نظام مقترح لخصخصة بعض الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية .	وتهدف الدراسة إلي وضع نظام مقترح لخصخصة بعض الأندية الرياضية المصرية بتحديد مدخلات النظام من أهداف ومتطلبات تطبيق ومعرفة تطبيق الخصخصة في الأندية الرياضية وعمليات النظام من تخطيط استراتيجي وتنظيم للخصخصة وأهم أساليب الخصخصة الملائمة للاندية والعوامل المؤثرة علي اختيارها والاطار التشريعي المقترح في ضوء لائحة النظام الأساسي للأندية الرياضية ضمن متطلبات تطبيق خصخصة الأندية الرياضية	الأندية الكبري بجمهورية مصر العربية	المنهج الوصفي	الاستبيان والمقابلة وتحليل الوثائق	أسفرت نتائج الدراسة عن تحديد المعوقات السياسية والاقتصادية والفنية والتشريعية لخصخصة الأندية وأولها انفراد وزارة الشباب بالتخطيط المركزي للأندية ويخالف ذلك الاتجاة الحالي للدولة ولذلك يجب دراسة الأيدولوجية السائدة بالمجتمع ضرورة الأهتمام بدراسات الجدوى (الاقتصادية والاجتماعية والتجارية) لخصخصة الأندية واعداد ميزانية واقعية للنهوض بالرياضة المصرية .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذة الدراسة الي أهمية دراسات الجدوي (الاقتصادية والاجتماعية والتجارية) في خصخصة الأندية المصرية .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٩	أحمد عبد الفتاح سالم (٢٠٠٤)(٦)	الاثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية (دراسة تنبوية)	وتهدف الدراسة الي الوقوف علي مدي قبول المجتمع لفكرة خصخصة الأندية الرياضية وتحديد الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعود علي الاندية والمجال الرياضي والدولة من تطبيق الخصخصة	بعض الأندية الرياضية المصرية	المنهج الوصفي	تحليل الوثائق والاستبيان	ومن أهم النتائج استحداث أساليب جديدة للتمويل وبنية تنافسية رأسمالية جديدة من خلال زيادة نصيب القطاع الخاص في المجال الرياضي لما لة من أثار ايجابية علي الكفاءة الاقتصادية والمنافع الاجتماعية بالاندية الرياضية وأوصي الباحث بدراسة مشروع خصخصة الأندية الرياضية	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وادوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٠	سعود سالم الجيني (٢٠٠٤)(٤٣)	البناء الاستراتيجي لخصخصة الرياضة بدولة الامارات العربية المتحدة .	وتهدف الدراسة إلي وضع تصور لخصخصة الرياضة الإماراتية لمساهمة الرياضة في رفع كفاءة الاقتصاد القومي في إطار السياسة العامة للدولة	وتمثل مجتمع البحث في (٤٤) منشأه رياضية بالامارات و(٥٦٥) من الأعضاء المستفيدين والعاملين في الهيئات الرياضية وخبراء الاقتصاد الوطني وغرفة التجارة والصناعة والتخطيط	المنهج الوصفي	تحليل الوثائق والاستبيان	ومن أهم النتائج ضرورة خصخصة الرياضة لأهميتها الاقتصادية والرياضية والاجتماعية وقد اوصي الباحث بإعادة هيكلة المنظومة الرياضية علي أساس مفهوم التطوير والمردود الاقتصادي والاجتماعي والقومي .	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١١	إيمان ذكي إبراهيم (٢٠٠٥)(٢٠)	معوقات الاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية بالكويت.	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي معوقات الاستثمار الرياضي في مجال السياحة ووضع استراتيجية لاستثمار السباحة في الأندية الرياضية بالكويت	وتمثلت عينة البحث في أعضاء مجالس إدارة الأندية وأعضاء الأجهزة الفنية والادارية ومديري النشاط الرياضي والمستثمرين ورجال الأعمال بالكويت حيث بلغ عدد العينة (١٤١) فردا	المنهج الوصفي المسحي	التقارير والسجلات والمقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان	ومن أهم النتائج عدم وجود خطة للاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية (طويلة الأجل – متوسطة الأجل- قصيرة الأجل) بالإضافة الي عدم تطبيق إدارة الاستثمار معايير ومواصفات الجودة وضعف عملية الاتصال الأفقي للمستثمرين ونقل المعلومات لهم وعدم دراية مجالس الإدارات بالأندية بفرص الاستثمار بما يحقق العائد المادي المنتظر من حمامات السباحة .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذة الدراسة إلي عدم وجود خطة للاستثمار الرياضي في الأندية الرياضية وعدم دراية مجالس الإدارات بالإندية بفرص الاستثمار بما يحقق العائد المادي

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٢	عطية سعد الشبراخيتي (٢٠٠٦)(٦٣)	الجدوى والعوائد الاقتصادية لاستثمار الاندية المصرية لنشاط كرة القدم	وتهدف هذه الدراسة إلي التعرف علي الجدوى والعوائد الاقتصادية لاستثمار الأندية المصرية لنشاط كرة القدم	وتمثلت عينة الدراسة في (٢٢٥ فرد من مجتمع الأندية المصرية	المنهج الوصفي	المقابلة الشخصية والاستبيان	أسفرت أهم النتائج عن الاتجاه نحو استثمار الأندية المصرية لنشاط كرة القدم وتهئية الراي العام من خلال وسائل الإعلام لتشجيع الاستثمار وتسهيل الإجراءات الإدارية لاستخراج تراخيص الاستثمار وتشجيع الدولة للمستثمرين في المجال الرياضي ومسايرة نظم الاحتراف العالمية المعلنة بما يلائم الظروف الاقتصادية بالإضافة إلي تقديم التسهيلات اللازمه للمستثمرين والتنسيق الكامل بين الجهات الحكومية المعنية لخدمة الاستثمار	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أهمية الاستثمار في الأندية المصرية لكرة القدم وضرورة تشجيع الدولة للمستثمرين في هذا المجال.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٣	معتز مصطفي عبد الجواد شيحة (٢٠٠٨)(٩٣)	مدخل إداري معاصر لاستثمار المؤسسات الرياضية .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي الهدف الاستثماري الأمثل لاستخدام المستفيدين لمنشأت إستاد الإسكندرية كمؤسسة رياضية والتعرف علي الخطوات المبدئية المرتبطة بهدف المشروع ودراسات الجدوى التفصيلية المكونة من (الدراسة التسويقية – المالية – الفنية – التمويلية – البيئية – الاجتماعية) لاستاد جامعة الإسكندرية والتعرف علي معايير تقييم الاستاد كمشروع استثماري.	وشملت عينة الدراسة علي (١٠٥) فرد من مسؤلي الإدارة العليا بالجامعة والمستفيدين والمستثمرين	المنهج الوصفي المسحي	استخدم الباحث المقابلة الشخصية و استمارة الاستبيان .	وجود إقبال من المستفدين علي الخدمات أو الأنشطة التي سيقدمها إستاد جامعة الإسكندرية كمشروع استثماري وأن التمويل الحكومي مصدر غير كافي لتمويل إستاد الجامعة كمؤسسة رياضية .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أهمية دراسات الجدوى في الاستثمار وجذب المستثمرين في المؤسسات الرياضية (استاد جامعة الاسكندرية) كما استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٤	أحمد مصطفي أحمد مطاوع (٢٠٠٨)(١١)	محددات الاستثمار في الاندية الرياضية	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي محددات الاستثمار في المجال الرياضي المحددات (السياسية – البشرية – الاقتصادية –الاجتماعية – المتغيرات العالمية البئية) للاستثمار في الأندية الرياضية	وتمثلت عينة الدراسة في مسؤلي التسويق ومديري العموم ومديري الأجهزة الفنية ومديري وكالات الإعلان والدعاية والاستثمار ورجال الأعمال المهتمين بالاستثمار الرياضي	المنهج الوصفي	استخدم الباحث فحص السجلات والمراجع والمقابلة الشخصية واستثمار الاستبيان	ومن أهم النتائج عدم توافر الحوافز للمستثمرين المصرين لتوظيف أموالهم في الرياضة المحلية وايضا ضرورة وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي عدم توافر الحوافز للمستثمرين المصرين لتوظيف أموالهم في الرياضة المحلية.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٥	محمد عبد العزيز سلامة وحسام حسن شحاتة (٢٠٠٨)(٨٥)	أساليب تقيم الأداء المالي للأندية الرياضية المصرية في ضوء مفهوم الاستثمار الرياضي	وتهدف الدراسة إلي وضع أساليب لتقيم الأداء المالي لبعض الأندية الرياضية المصرية من خلال التعرف علي مصادر اقتصاديات الأندية الرياضية المصرية وأساليب ومعايير تقيم الأداء المالي لبعض الأندية في ضوء مفهوم الاستثمار الرياضي	وشملت عينة الدراسة (١٥٠) فردا من الثلاث مستويات الإدارية بالأندية الرياضية	المنهج الوصفي الاسلوب المسحي	الاستبيان بالمقابلة	ومن أهم النتائج عدم وضوح فلسفة لاقتصاديات الرياضة المصرية برغم اتجاة الدولة لاقتصاديات السوق الحر وعدم اتباع اساليب تقيم (فعالية – كفاءة) الأداء بالأندية الرياضية نتيجة تنافي معايير لتقيم المحاسبة لاعداد القوائم المالية للأندية والمبالغة في الموازنات التقديرية	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي عدم الاستفادة من اقتصاديات الرياضة المصرية بالرغم من المبالغة في الموازنات التقديرية بالأندية الرياضية .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٦	حسام حسن شحاتة (٢٠٠٨)(٢٤)	نظام مقترح للاستثمار في بعض الاندية الرياضية المصرية.	وتهدف الدراسة الي وضع نظام مقترح للاستثمار في بعض الأندية الرياضية المصرية وذلك من خلال أسلوب النظم بمكوناته (مدخلات النظام – العمليات والأنشطة - المخرجات – التغذية المرتدة)	شملت عينة الدراسة (١٥٠) فرد من مجتمع الدراسة من (٧) أندية كبري ونقابة المهن الرياضية والمجلس القومي للرياضة .	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي ومنهج تحليل النظم في المعالجة النظرية للدراسة .	تحليل اللوائح والقوانين واستمارة الاستبيان .	وجود معوقات تواجه تطبيق الاستثمار بالأندية الرياضية عدم توافر المناخ الاستثماري بالمجال الرياضي المصري رغم الدور الفعال للاطار التشريعي في تشجيع الاستثمار الرياضي . ضرورة دراسة جدوى الاستثمار بالأندية الرياضية لاتخاذ القرارات الاقتصادية	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي عدم دراسة جدوى الاستثمار بالأندية الرياضية بالإضافة عدم تهئية وتوافر المناخ الاستثماري بالأندية الرياضية .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٧	عبد العزيز الوصابي (٢٠٠٨)(٥٥)	واقع الاستثمار الرياضي للرياضة الشعبية في اليمن .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي واقع الاستثمار الرياضي للرياضة الشعبية في اليمن والتعرف علي مدى التواجد الحقيقي للاستثمار الرياضي في اليمن والتعرف علي أسباب الموروث الشعبي الرياضي في اليمن .	وشملت عينة الدراسة (٢١) رياضيا و(٤٥) من المسؤلين بالهيئات الحكومية والأندية والاتحادات عن إدارة الرياضة .	المنهج الوصفي الاسلوب المسحي	استمارة الاستبيان	من اهم النتائج وجود نقص في دراسة خصائص المجتمع اليمني لايجاد سبل الاستثمار المناسبة . ضعف الاستثمار للرياضة الشعبية كوسيلة دعم الاندية الرياضية . القصور في الاستراتيجيات والسياسات التي توجه نحو الاستثمار الرياضة للرياضة الشعبية في اليمن .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة الي عدم استثمار الرياضة الشعبية في اليمن الاستثمار الأمثل بالإضافة إلي القصور في توجية المستثمرين نحو الاستثمار الرياضي

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٨	حسن أحمد الشافعي ودنيا محمد عبد العزيز (٢٠٠٨)(٢٩)	التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المؤسسات الرياضية .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي متطلبات تطبيق التأجير التمويلي كمصدر للاستثمار الرياضي في المؤسسات والأندية والاتحادات الرياضية .	وشملت عينة الدراسة (١٦٨) عضو من أعضاء مجالس إدارات الأندية الكبري والاتحادات الرياضية .	المنهج الوصفي الاسلوب المسحي	استمارة استبيان	أهمية التمويل بصفة عامة في المؤسسات الرياضية في توفير المال اللازم لها . أهمية التأجير التمويلي في المؤسسات الرياضية حيث يعمل التأجير التمويلي علي استخدام آليات جديدة لتسهيل التمويل . كما أنه يحقق المرونة والموائمة والاقتصاد والسيولة النقدية .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة الي أهمية التأجير التمويلي كمصدر استثماري للمؤسسات الرياضية يمكن الاعتماد عليه لزيادة مواردها الاقتصادية .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١٩	حسن أحمد الشافعي وسماح صلاح الدين (٢٠٠٩)(٣٠)	أنواع المشروعات الاستثمارية وآليات التقييم في المؤسسات الرياضية.	وتهدف الدراسة الي التعرف علي أهداف وأهمية المشروعات الاستثمارية في المؤسسات الرياضية بالاضافة إلي تحديد اليات التقييم لتلك المشروعات ومعوقات إقامة المشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية	وقد بلغ أفراد عينة البحث حوالي(١٨٠) فرد من مختلف المؤسسات الرياضية	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان	ومن أهم النتائج عدم الاستعانة بدراسات الجدوى ومراحلها عند القيام بتنفيذ المشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي عدم الاستعانة بدراسات الجدوى ومراحلها عند القيام بتنفيذ المشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية .

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٢٠	حسن أحمد الشافعي وعليه عبد المنعم حجازي (٢٠٠٩)(٣١)	استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة (في ضوء التحويلات الاقتصادية العالمية المعاصرة)	وتهدف الدراسة إلي وضع استراتيجية للتسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة في ضوء التحويلات الاقتصادية العالمية المعاصرة من خلال التعرف علي رسالة التسويق واهدافة وخططة في المؤسسة الرياضية – التسويق للمشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية من خلال دراسات الجدوى – التمويل والتأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة بالمؤسسات الرياضية المختلفة.	تم اختيار عينة عشوائية من الإدارة العليا وقدرها ٣٩٨فردا وعينة عشوائية من المستثمرين وعددهم ٥٠ مستثمرا أو رجال اعمال من كشوف السجلات التجارية.	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي والتحليل الارتباطي المقارن.	تحليل اللوائح والقوانين المنظمة للمؤسسات الرياضية المختلفة وقانون قطاع الأعمال والاستثمار وحوافزه وقانون المشروعات الصغيرة المقابلات الشخصية للخبراء المتخصصين في مجالات وموضوعات البحث استمارة استبيان من تصميم الباحثين .	ومن أهم النتائج التوصل إلي اقتراح مشروع متكامل لعملية التسويق الرياضي والاستثمار بالمؤسسات الرياضية المختلفة	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (١)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٢١	دعاء محمدعابدين (٢٠١١)(٣٨)	استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية	وتهدف الدراسة إلي كيفية استثمار العلامات التجارية في تسويق الأنشطة الرياضية من خلال التعرف علي مفهوم وأهمية العلامة التجارية للتسويق للأنشطة الرياضية والتعرف علي وظائف العلامة التجارية وأنواعها ومعايير اختيارها بالإضافة إلي التعرف علي ادارة واستثمار العلامة التجارية في تسويق الانشطة الرياضية ودور المسؤلين لتفعيل واستثمار العلامات التجارية والتشريعات المرتبطة بحماية العلامة .	وشملت عينة الدراسة اعضاء اللجنة الاوليمبية المصرية – عينة من أعضاء مجلس إدارة بعض الأندية – عينة من أعضاء مجلس إدارة بعض الاتحادات الرياضية – بعض المستثمرين بمحافظة الإسكندرية.	المنهج الوصفي الاسلوب المسحي	تحليل الوثائق والسجلات - الاستبيان بالمقابلة	من أهم النتائج عدم وجود إدارة تسويق تهتم بالنشاط الرياضي داخل المؤسسة الرياضية . عدم وجود وحدة لإدارة العلامة التجارية . عدم فاعلية الاتصال بالمنظمة الرياضية والجماهير المنتمية لها .	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أهمية استثمار العلامة التجارية كأحد أساليب التسويق للأنشطة الرياضية .

ثانيا: الدراسات الاجنبية

جدول رقم (٢)

دراسات خاصة بالاستثمار الرياضي

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
١	اتش صن- سي Aitchison,C (١٩٩٧) (١٠٧)	حقبة طرح المنافسة الاجبارية في بريطانيا في الرياضة والترفية	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي تأثير المنافسة السوقية والرياضية علي حجم الاستثمار الرياضي في بعض الأندية الرياضية البريطانية	وكانت عينة الدراسة ثلاثة أندية بريطانية	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان	وكانت أهم النتائج تحسين مستوي الخدمات الرياضية والترفية عامة نتيجة المشاركة الاضطرارية ويرجع ذلك إلي جودة الاستراتيجية طويلة المدي وتطبيق البحث من خلال الرياضة النسائية والقدرة علي تقديم الخدمة ودراسة السياسة الرياضية.	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذه الدراسة إلي أهمية استخدام التسويق لجذب المستثمرين ودورة في استثمار الأندية الرياضية .

تابع جدول رقم (٢)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			اهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٢	فيكتور ماثيون .Victoria Matheson (٢٠٠٢)(١١٧)	قياسات تأثير الدراسات الاقتصادية علي الحدث الرياضي.	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي مدى صلاحية الدراسات الاقتصادية للأحداث الرياضية	منظمي بعض البطولات الرياضية الكبري	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان والمقابلة الشخصية	ومن أهم النتائج مبالغة الدراسات الاقتصادية في تقدير الحدث اقتصاديا وأهمال الاحلال والاستبدال (تكلفة الفرصة البديلة) بالانفاق في المجال الرياضي دون غيره حيث يؤدي الحدث الرياضي إلي إعادة تخصيص الانفاق الاقتصادي مما يؤدي لزيادة حقيقية في الاقتصاد القومي بالإضافة إلي أهمية استخدام الأساليب الكمية في دراسات جدوى الأحداث الرياضية وعدم التطرف اوالمبالغة في تقدير التدفقات النقدية للأحداث الرياضية.	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (٢)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٣	دانيال شيلدز Daniel Shields (٢٠٠٤)(١٠٩)	أثر الملكية الخاصة علي الاستثمار في أندية كرة القدم للمحترفين .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي أثر الملكية الخاصة علي الاستثمار في اندية كرة القدم للمحترفين	وكانت عينة الدراسة نادي ليفربول (دراسة الحالة)	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان	وكانت أهم النتائج وجود علاقة طردية بين الملكية الخاصة وحجم الاستثمار باندية كرة القدم للمحترفين حيث أن تنقل حاملي الأسهم بين الأندية أو إنسحابهم وتجاهل تكلفة الفرص الاستثمارية البديلة أدى لعدم الاستقرار النسبي للاستثمار ومخرجاته المتوقعة وتعرض بعض الأندية لازمات مالية ترتب عليها انتشار حالة التخوف من تصفية أصول الأندية وتغلب الجانب الاقتصادي علي الاهداف الرياضية والاجتماعية للأندية مما وجة مسؤلي إدارة الأندية للاعتماد علي اتساع شعبية كرة القدم واستخدام وسائل الإعلام لجذب المستثمرين المحليين والأجانب.	استفادت الباحثة من الناحية الموضوعية في اختيارها للدراسة الحالية حيث توصلت نتائج هذة الدراسة إلي أهمية استخدام وسائل الإعلام لجذب المستثمرين المحليين والأجانب للتغلب علي بعض الازمات المالية لأندية كرة القدم للمحترفين.

تابع جدول رقم (٢)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٤	ستاسي هال لوي Stacey Hall Lou (٢٠٠٧) (١١٦)	نموذج تقييم المخاطرة للمنشأت الرياضية .	استهدفت الدراسة التعرف علي المخاطر التي تتعرض لها أماكن الممارسة الرياضية .	العاملين في إدارة المنشأت الرياضية والمستثمرين	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان وتحليل الوثائق والسجلات	حصر أهم المخاطر سواء السوقية نتيجة تغير السلوك الاستثماري وتقلب المستثمرين بين الاستثمارات الرياضية لانخفاض القوة الشرائية للمدخلات نتيجة تذبذب العرض والطلب او حدة المنافسة الأمر الذي يؤثر علي المبيعات المستقبلية للمنشأت الرياضية ومخاطر الإدارة من سوء التصرف أو فجوات التخطيط والعجز عن إدارة الازمات بالمنشأت الرياضية .	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وأدوات جمع البيانات.

تابع جدول رقم (٢)

م	اسم الباحث	الموضوع	الهدف	الاجراءات			أهم النتائج	مدي الاستفادة
				العينة	المنهج	ادوات جمع البيانات		
٥	جيم جرانت وأخرون Jim Grant& others (٢٠٠٧)(١١٢)	أثر استخدام مفهوم إدارة الأعمال علي الرياضة .	وتهدف الدراسة إلي التعرف علي أثر مفهوم واستراتيجية إدارة الأعمال علي الهيئات الرياضية .	عينة عشوائية من بعض الهيئات الرياضية .	المنهج الوصفي الأسلوب المسحي	استمارة الاستبيان	وكانت أهم النتائج اختلاف استراتيجية الإدارة بين الاندية والجهات الاشرافية وفقا لهدف كل منها ، حيث تركزت أهداف الملاك بأسهم في الأندية في العائد المستمر والمتزايد بينما تركزت أهداف مديري الأندية في توفير متطلبات التدريب والاحتراف الرياضي بينما إنحصرت أهداف الجهات الاشرافية علي إعلاء المنافع الاقتصادية للملاك والاجتماعية للمجتمع والرياضية للأندية.	استفادت الباحثة من الناحية الإجرائية في استخدام نفس المنهج وادوات جمع البيانات.

التحليل الخاص بالدراسات السابقة

إتجهت الدراسات السابقة إلي دراسة اقتصاديات الأندية الرياضية والجدوى والعوائد الاقتصادية للرياضة ، حيث أبرزت أن الاستثمار الرياضي يعد أحد أهم مصادر التمويل الذاتي في الأندية الرياضية ، بالإضافة الي معرفة الأثار الاقتصادية والاجتماعية من خصخصة الأندية الرياضية ومراكز الشباب كأحد أساليب إدارة الأعمال وكيفية تطبيقه في المؤسسات الرياضية ، ويمكن تحليل الدراست السابقة من خلال ثلاث محاور أساسية حيث يرتبط المحور الأول بالأبعاد المنهجية والمحور الثاني بالنتائج التي توصلت اليها هذه الدراسات والمحور الثالث بمدي الاستفاده منها .

المحور الاول : الابعاد المنهجية

وتنحصر الابعاد المنهجية في الأتي :

(١)- الهدف

حيث تهدف معظم الدراسات السابقة الي :

- تقويم اقتصاديات الأندية الرياضية .
- التعرف علي الأثار الاقتصادية والاجتماعية من خصخصة الأندية الرياضية .
- وضع استراتيجية مقترحة لخصخصة مراكز الشباب بمحافظة الإسكندرية .
- وضع نظام مقترح لخصخصة بعض الأندية الرياضية .
- التعرف علي العوائد الاقتصادية للاستثمار في الأندية الرياضية .
- تحديد المعوقات التي تقابل المستثمرين ورجال الأعمال عند القيام بالاستثمار في المجال الرياضي .
- التعرف علي محددات الاستثمار الرياضي سواء كانت محددات (سياسية – بشرية – اقتصادية – اجتماعية - متغيرات عالمية) .
- وضع أساليب لتقييم الأداء المالي لبعض الأندية الرياضية في ضوء مفهوم الاستثمار الرياضي .
- وضع نظام مقترح للاستثمار في بعض الأندية الرياضية .
- التعرف علي أهداف وأهمية المشروعات الاستثمارية في المؤسسات الرياضية ومعوقات إقامة المشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية .
- كيفية إستثمار العلامات التجارية كأحد أساليب التسويق للأنشطة الرياضية .
- التعرف علي أثر الملكية الخاصة علي الاستثمار في أندية كرة القدم للمحترفين .
- تحديد أهم المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الرياضية مثل سوء التسويق نتيجة لتغير السلوك الاستثماري وتردد المستثمرين نحو الاستثمار الرياضي .
- التعرف علي أثر مفهوم وإستراتيجية إدارة الأعمال علي الهئيات الرياضية .

(٢)- المجال والمجتمع

تنوع المجال البحثي للدراسات السابقة ما بين المجال الرياضي ومجال إدارة الأعمال حيث تنوع المجتمع البحثي ما بين مراكز الشباب والأندية الرياضية والاتحادات الرياضية واستاد الجامعة و المستثمرين ورجال الأعمال في بعض المؤسسات التجارية .

(٣)- العينة

اعتمدت الدراسات السابقة علي أسلوب العينة وتفاوت حجم العينة من دراسة لأخري حسب طبيعة كل دراسة ، حيث كانت العينة صغيرة في بعض الدراسات مثل دراسة اشرف محمود حسين (١٩٩٩) حيث بلغت (٣٠) مستثمر فقط ، بينما كانت العينة كبيرة في بعض الدراسات مثل دراسة عطية سعد الشبراخيتي(٢٠٠٦) حيث بلغ حجم العينة (٢٢٥) فرد ، ودراسة مسعود سالم الجيني (٢٠٠٤) بلغ حجم العينة (٥٦٥) فرد .

(٤)- ادوات جمع البيانات

استعانت الدراسات السابقة باساليب مختلفة لجمع البيانات تمثلت في (المقابلة الشخصية – تحليل الوثائق والسجلات – استمارة الاستبيان).

(٥)- المعالجة الاحصائية

تعددت الاساليب الاحصائية التي استخدمت لمعالجة البيانات وانحصرت معظمها في (المتوسط الحسابي – الانحراف المعياري – ومربع كاي – وقيمة ت- والنسبة المئوية) .

المحور الثاني : أهم النتائج

حيث يمكن حصر اهم نتائج الدراسات السابقة في النتائج التالية :

١. أن الدولة لا تتعامل مع النادى الرياضى على انه هيئة أهلية ذات طابع خاص وأن أغلب الأندية المصرية تدار فى ظل آليات التخطيط المركزى وأنه يجب السماح للأندية الرياضية بتنشيط ايرادتها الذاتية بعيدا عن التخطيط المركزى .
٢. عدم وجود وعي باهمية الاستثمار الرياضي في مصر بالإضافة إلي ندرة المتخصصين المؤهلين للعمل في هذا المجال وعدم اقتناع المؤسسات المالية بالرياضة والعائد الذي تحققة من خلال الاستثمار فيها .
٣. تدني النواحي الإدارية والمالية والتسويقية والفنية بمراكز الشباب .
٤. عدم وجود استراتيجية استثمارية للرياضة .

٥. عدم وجود خطة للاستثمار الرياضي في الإندية الرياضية (طويلة الأجل – متوسطة الأجل- قصيرة الأجل) بالإضافة الي عدم تطبيق إدارة الاستثمار معايير ومواصفات الجودة وضعف عملية الاتصال الأفقي للمستثمرين ونقل المعلومات لهم وعدم دراية مجالس الإدارات بالأندية بفرص الاستثمار بما يحقق العائد المادي المنتظر .

٦. عدم توافر الحوافز للمستثمرين المصرين لتوظيف أموالهم في الرياضة المحلية وأيضا ضرورة وضع الرياضة ضمن خطط التنمية الاستثمارية بالدولة .
٧. ضرورة خصخصة الرياضة لأهميتها الاقتصادية والرياضية والاجتماعية .
٨. عدم الإستعانة بدراسات الجدوى ومراحلها عند القيام بتنفيذ المشروعات الصغيرة في المؤسسات الرياضية .

المحور الثالث : مدي الاستفادة من الدراسات السابقة

بناء علي ما سبق تحاول الدراسة الحالية الاستفادة من الدراسات السابقة في :

- تحديد الإجراءات البحثية من حيث المنهج والعينة ووسائل جمع البيانات وتصميم إستمارة الاستبيان .
- تضيف الدراسة الحالية إلي ما سبق التغلب علي المشكلات الاقتصادية في الأندية الرياضية وتنمية مصادر التمويل الذاتي من خلال القيام بعملية الاستثمار علي أساس علمي صحيح يحقق الاستفادة لكل من النادي الرياضي والمستثمر وذلك من خلال استخدام دراسات الجدوى في عملية الاستثمار الرياضي .